مباحث لغويـة

في كتاب "إيضاح الوقف والابتداء"

لأبي بكر ابن الأنباري

دكتور

علاء إسماعيل الحمزاوي

أستاذ بكلية الآداب بجامعة المنيا

تقديـم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين .. وبعد

فهذه الدراسة تدور في فلك كتاب " ***إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله*** " **لأبي بكر ابن الأنباري**[1]، وقد راودتني فكرته حينما كنت منشغلا بدراسة أخرى عن " ***أثر الصناعة النحوية والاقتضاء الدلالي في تنوع الوقف القرآني*** " ؛ إذ كان كتابُ ابن الأنباري هذا أحدَ مصادر الدراسة، فلفت انتباهي حديثه عن مسائل لغوية متعددة، وكثرة المصطلحات النحوية التي يذخر بها الكتاب، فضلا عن آرائه التي تبرز رؤيته اللغوية، وهي آراء جديرة بلفت الانتباه، فأحببت أن أعيد قراءة هذا الكتاب، ولمّا تمّ لي ذلك توقفت عند عدة مباحث لغوية شكّلت هذه الدراسة.

وجدير بالملاحظة أن كلمة (لغوية) التي وردت في العنوان نقصد بها كل ما يتعلق بمسائل علم اللغة في مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، كما يرى اللغويون المحدثون، ومن ثم كانت المباحث التي استخلصتها من كتاب "الإيضاح" هي:
المصطلحات النحوية، أنواع الألفات الواقعة في أوائل الكلمات، الحروف اللينة المتطرفة بين الحذف والإثبات، المماثلة الصوتية، الوقف وأنواعه، الهمز تحقيقا وتخفيفا، الفتح والإمالة، التعدد الوظيفي لـ(**ما**)، وختمت المباحث بمبحث يضم بين جانبيه المسائل النحوية المتناثرة في الكتاب، والتي تبرز رؤية أبي بكر النحوية.

---

[1] هو أبوبكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري، شُهد له بالعلم في علوم القرآن والنحو واللغة والأدب والحفظ إلى حدّ أنه كُتب عنه وأبوه حيّ، وهو أحد أئمة الكوفة في اللغة والنحو، له العديد من المؤلفات العلمية في اللغة والنحو والأدب، توفي سنة 328 هـ ، وقد فرق العلماء بينه وبين أبي بركات الأنباري (ت 577) صاحب كتابي (أسرار العربية والإنصاف في مسائل الخلاف) في اللقب بأن الأخير يلقّب بـ(الأنباري)، أما صاحبنا فيلقّب بـ(أبي بكر) و(ابن الأنباري)، وقد استخدمنا اللقبين في بحثنا هذا. أما كتابه (**إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله**) فهو كتاب كبير الحجم؛ حيث تزيد صفحاته عن ألف وثلاثمائة صفحة، وهو مطبوع في مجلدين بتحقيق د.محي الدين عبدالرحمن رمضان في دمشق 1971. لمعرفة المزيد عن المؤلف والكتاب راجع مقدمة المحقق (112) صفحة.

المبحث الأول
المصطلحات النحويـة

مع أن "مفاتيح العلوم مصطلحاتها " فإن غياب المصطلح لا يعنى بالضرورة غياب المفهوم الذ ي وُضِع له المصطلح، وعلى العكس من ذلك فإن وج ود المفهوم لدى أصحاب العلم ليس مرهونا بوجود المصطلح الموضوع له، فقد يكون المصطلح ضمنيا، وقد يُعبَّر عنه تلميحا لا تصريحا، وقد يُشرَح قبل أن تتاح فرصة التعبير عنه بالمصطلح، ولعل كتاب سيبويه خير دليل على ذلك، فإذا ما استعرضناه نجده حافلا بالعديد من المفاهيم التي لم توضع لها مصطلحاتها، وإنما وضعتْ في مرحلة لاحقة ، ولنأخذ على سبيل المثال قولهِ عن *الفعل اللازم* : "هذا باب الفاعل الذ ي لم يتعده فعله إلى مفعول" , وكذلك قولهِ عن *الفعل المتعدى:* "هذا باب الفاعل الذ ي يتعداه فعله إلى مفعول" ، وقولهِ عن *الأفعال الناسخة :* "هذا باب الفعل الذ ي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[1].

والمصطلح لفظ أخذ من مادة "صلح" نقيض "فسد"، والاصطلاح بمعنى الاتفاق، وهو اتفاق جماعة على أمر مخصوص [2]، فإن تمّ الاتفاق بين أهل الميدان الواحد من ميادين العلم على مفهومٍ ما نتج عن ذلك الاتفاقِ مصطلحٌ في ذلك الميدان، ومن ثمّ فالمصطلح هو نتيجة إجماع جمهرة المشتغلين في ميدانٍ ما من ميادين العلم.

ومع ذلك فقد نجد اختلافا بين أهل التخصص الواحد من تخصصات العلم في إطلاق المصطلحات على مفاهيم ذلك التخصص؛ نتيجة لاختلاف المناهج التي تتميز بها كل فئة من علماء التخصص وتحكمها ظروف وثقافة وطبيعة جغرافية معينة؛ ولهذا كان للبصريين مصطلحات وللكوفيين مصطلحات أخرى، رغم أن الميدان العلمي الذي يعملون فيه واحد وهو " النحو العربي".

وأرى أنه لا حاجة للحديث عن تطور المصطلح النحوي منذ سيبويه والكسائي حتى ابن الأنباري، فذلك مبثوث في دراسات عديدة لباحثين معاصرين[3].

---

1 انظر : الكتاب. سيبويه 33/1 ، 34 ، 45 وراجع للباحث: الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه . المقدمة.

2 انظر : المصطلح النحوي د.عوض القوزي 22

3 انظر على سبيل المثال: المصطلح النحوي: د.عوض القوزي، ودراسة في النحو الكوفي: المختار أحمد ديره، ومصطلحات النحو الكوفي: د.عبدالله الخثران، ومعجم مصطلحات النحو والصرف:

ولم يكن أبو بكر مبتدعا في مصطلحاته النحوية بعامة[1]، بل هي تمثل النحو الكوفي بعامة؛ إذ نجد معظمها عند الفراء في معاني القرآن [2]، واستعمال أبي بكر لها تأكيد لمذهبه الكوفي، ومع ذلك فقد أضاف إليها واستعمل معها مصطلحات بصرية.

وذكْرُ المصطلحاتِ عند ابن الأنباري لم يكن أمرا متعمَّدا، فليس كتابُه كتابا في التقعيد النحوي، وإنما هو كتاب في الوقف والابتداء في القرآن الكريم، والوقف القرآني يتحدد نوعه من خلال أمرين : الصناعة النحوية والاقتضاء الدلالي[3]، والصناعة تقتضي الوقوف عند مصطلحات الوظائف أو المعاني النحوية كالفاعل والمبتدأ والخبر والمستثنى والنعت والبدل والتوكيد والاستفهام وغير ذلك من المعاني التي تحدد نوع الوقف وتحكم عليه بالتمام أو الجواز أو المنع أو القبح ؛ ومن ثم يمكن القول بأن ابن الأنباري استطاع أن يوظّف المصطلحات النحوية في تحديد الوقف القرآني وتنوعه؛ ولذلك نجد أنه لم يُحصِ كل المصطلحات النحوية في كتابه، وإنما ذكر منها ما له تأثير في تحديد الوقف القرآني.

وصنفنا المصطلحات النحوية في الكتاب تصنيفا حقليا اعتمدنا فيه على نظرية الحقول الدلالية[4]؛ حيث جمعنا بين المصطلحات التي يمكن أن تنتمي إلى حقل واحد،

د.محمد إبراهيم عبادة، و(المصطلحات النحوية في كتاب سيبويه والمصطلحات النحوية في معاني القرآن للفراء والمصطلحات النحوية في تفسير الطبري) ثلاثتها للدكتور/فاروق مهني.

1 أعني المصطلحات التي وردت في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء) موضوع المبحث

2 انظر: المصطلحات النحوية في معاني القرآن د/فاروق مهني ودراسة في النحو الكوفي المختار أحمد ديره ص 207 : 290

3 انظر للباحث: أثر الصناعة النحوية والاقتضاء الدلالي في تنوع الوقف القرآني.

4 نظرية الحقول الدلالية هي إحدى نظريات ثلاث سادت المجال الدلالي من الدراسات اللغوية، في النصف الثاني من القرن العشرين، والنظريتان الأخريان هما : النظرية الأمريكية التي اعتنت بالتحليل التكويني للمعنى، والنظرية الإنجليزية التي اهتمت بسياق النص. ويُعدّ دى سوسير رائد نظرية الحقول الدلالية عندما لفت الانتباه إلى ما أسماه بالعلاقات الاتحادية rapports associatifs التي توجد بين عدة وحدات كلامية، مثل كلمات: "يخشى craindre ويشكك redouter ولديه خوف avoir peur". ومن ثم عُرِّف المجال الدلالي بأنه مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها، وتوضع تحت لفظ عام يجمعها، أو "مجموعة من الكلمات المتقاربة التي تتميز بوجود عناصر أو ملامح دلالية

وأسفر عن ذلك تصنيفُ المصطلحات إلى أربعة حقول: الحقل الأول: مصطلحات الوظائف النحوية، والحقل الثاني: مصطلحات الإعراب والبناء، والحقل الثالث: مصطلحات المعاني والحروف، والحقل الرابع: مصطلحات الصيغة، وجاورنا بين المصطلحات التي وردت في نص واحد؛ منعا لتكرار النصوص، على النحو التالي:

الحقل الأول: مصطلحات الوظائف النحوية :

ورد في كتاب "إيضاح الوقف والابتداء" خمسة وثلاثون مصطلحا من مصطلحات الوظائف النحوية، نذكرها على النحو التالي:

. آلة المصدر : ورد في حديثه عن الوقف الممنوع؛ حيث قال: "ولا يتم الوقف على المصدر دون آلته" ويسوق مثالا لذلك بالوقف على (قياما) من قوله تعالى: (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس. المائدة 97) ؛ لأن اللام في (للناس) آلة القيام"[1].

. الإتباع: ورد هذا المصطلح في عدة مواضع، منها تعليقه على الوقف على (مثلا ما بعوضة. البقرة 19)؛ حيث قال: "وفي البعوضة أربعة أوجه: أحدها أن تنصبها على (الإتباع) للمثل، و(ما) توكيد" [2]. وقوله : "الوقف على (لإيلاف قريش) قبيح؛ لأن (الإيلاف) الثاني مخفوض على (الإتباع) للإيلاف الأول"[3].

. الاستثناء والمستثنى: ورد المصطلح الأول في قوله: "ولا يتم الوقف على المستثنى منه دون الاستثناء، نحو قوله تعالى: (إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات. العصر)، فالوقف على (خسر) غير تام؛ لأن (الذين آمنوا) منصوب على

مشتركة"، أو "قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخبر". حول نظرية الحقول الدلالية راجع للباحث: التعبير الاصطلاحي في الأمثال العربية . مبحث الحقول الدلالية للتعبيرات الاصطلاحية.

1 انظر: إيضاح الوقف والابتداء 134 ومصطلح (آلة المصدر) هنا يختلف عن مصطلح (اسم الآلة)، فذاك مصطلح صرفي له صيغ معروفة في العربية، كصيغة (فعّيل مثل سكين)، أما (آلة المصدر) فهو مصطلح نحوي يوضح المصدر ويحدده كالصفة، ولا يستغني عنه المصدر نحويا.

2 انظر: الإيضاح 507 ومن الآن فصاعدا حينما نشير إلى هذا الكتاب في الهامش سنكتفي بكتابة (انظر: الإيضاح)؛ وذلك لكثرة تكراره في هوامش البحث.

3 انظر: الإيضاح 986 والإتباع يقابل البدل والنعت والتوكيد)

الاستثناء"[1]، وهو يقصد بالاستثناء المستثنى.

وورد مصطلح (المستثنى) في تعليقه على قوله تعالى: (لاتبعتم الشيطان إلا قليلا. النساء83)؛ حيث قال: "الوقف على (الشيطان) غير تام؛ لأن (إلا قليلا) مستثنى من قوله (أذاعوا به)" [2]. ومصطلح (الاستثناء) أو (المستثنى) معروف عند النحاة قبل ابن الأنباري، وليس عليه خلاف بين البصريين والكوفيين[3].

. الاستثناء المنقطع : ورد هذا المصطلح في حديثه عن قوله تعالى: (إلا من ظلم. النساء 148)؛ حيث قال: "من قرأ بضم الظاء كان له مذهبان: أحدهما أن ينصب (مَن) على الاستثناء المنقطع.."[4].

. اسم إنّ وأخواتها وخبرها واسم ظنّ وأخواتها وخبرها واسم كان وأخواتها وخبرها : وردت هذه المصطلحات في حديثه عن الوقف الممنوع، وذلك في قوله: "ولا يتم الوقف على (إنّ) وأخواتها دون اسمها ولا على اسمها دون خبرها، ولا على (كان وليس وأصبح) وأخواتهن دون اسمها ولا على اسمها دون خبرها، ولا على (ظننت) وأخواتها دون الاسم ولا على الاسم دون الخبر"[5].

. الإضافة : في حديثه عن قوله تعالى: (مهلكي القرى. القصص 59) يقول: "وكان الأصل فيه (مهلكين القرى)، فسقطت النون للإضافة"[6].

. الأمر: ورد هذا المصطلح في حديثه عن كسر الألف في الفعل (اقرأ)؛ إذ يقول: "فإن قال قائل: هلا فتحت الألف إذا كان الثالث مفتوحا..؟ فقل: كرهت أن أفتحها؛ فيلتبس الأمر بالخبر، وذلك لو قلت في الأمر: أذهب يا رجل ، وأصنع يا رجل لالتبس بقولي في الخبر: أنا أذهب وأنا أصنع، فكسرناها لما بطل فيها الفتح"[7].

---

1 انظر: الإيضاح 116 ، 130

2 انظر: الإيضاح 601

3 انظر: المصطلح النحوي 67 حيث ذكر صاحبه أن المصطلح ورد عند سيبويه والفراء.

4 انظر: الإيضاح 607

5 انظر: الإيضاح 116

6 انظر: الإيضاح 139

7 انظر: الإيضاح 177 والأمر ليس قسما ثالثا للفعل عند الكوفيين كما هو عند البصريين، فالكوفيون

. الأيمان وجواباتها : في حديثه عن الوقف الممنوع يقول: "ولا يتم الوقف على الأيمان دون جواباتها"[1].

. الترجمة والمترجم: ورد المصطلح الأول في حديثه عن الوقف على (نعبد إلهك وإله آبائك . البقرة133)؛ حيث قال: "والوقف على (آبائك) ليس بتام؛ لأن (إبراهيم وإسماعيل وإسحق) ترجمة عن الآباء"[2]، وكذلك في حديثه عن (أنّا صببنا الماء صبّا. عبس25) ؛ إذ قال: "ومن قرأ (أنّا) بالفتح جعل (أنّا) في موضع خفض على الترجمة عن الطعام، كأنه قال: (فلينظر الإنسان إلى طعامه إلى أنّا صببنا)، فلا يحسن الوقف على طعامه من هذه القراءة"[3].

وورد المصطلح الثاني في حديثه عن الوقف الممنوع؛ حيث قال: "ولا يتم الوقف على المترجَم عنه دون المترجِم"، ومثّل له بقوله تعالى: (أتدعون بعلا وتذرون أحسن الخالقين الله ربكم. الصافات 125) فالوقف على (الخالقين) غير تام؛ لأن (الله) مترجم عن (أحسن)[4]. و(الترجمة) مصطلح كوفي يقابل عند البصريين مصطلح (البدل)[5].

. التعلق : ورد المصطلح في قوله: "الوقف على (ميثاق بني إسرائيل. البقرة 83) غير تام؛ لأن قوله (لا تعبدون إلا الله) متعلق بـ(أخذ الميثاق)، كأنه قال: أخذنا ميثاقكم بأن لا تعبدون إلا الله)، فلما أسقط الخافض نصب"[6].

. التفسير: ورد في حديثه عن الوقف الممنوع؛ إذ قال: "وأما المفسَّر عنه دون التفسير فقوله (فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا. عمران91) الوقف على الأرض قبيح؛ لأن

يرون أن الأمر مقتطع من المضارع، أما القسم الثالث للفعل عند الكوفيين فهو الفعل الدائم، وهو ما يسمى باسم الفاعل عند البصريين. انظر: همع الهوامع للسيوطي 7/1 وانظر: دراسة في النحو الكوفي 219

1 انظر: الايضاح 118 والأيمان جمع يمين وهو القسم

2 انظر: الإيضاح 533

3 انظر: الإيضاح 966

4 انظر: الإيضاح 132

5 انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 183/3

6 انظر: الإيضاح 523

الذهب مفسِّر"[1].

. التكرير: ورد هذا المصطلح في قوله: "فمن قرأ (ولو ترى الذين ظلموا. البقرة 165) بالتاء و(أن القوة) بالفتح كان الوقف على (يرون العذاب) حسنا، و(أنّ) منصوبة على (التكرير)، كأنه قال: ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب ترى أن القوة لله" [2]. وورد (التكرير) عند الكوفيين بمعنى (البدل) عند البصريين[3].

. التوكيد : ورد هذا المصطلح في حديثه عن الوقف القبيح؛ حيث قال: "وأما المؤكد دون التوكيد فقوله تعالى: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون. ص73) ، فالوقف على (الملائكة) غير تام؛ لأن قوله (كلهم أجمعون) توكيد للملائكة"[4].

كما ورد مصطلح (التوكيد) في حديثه عن الحرف الزائد، كما في قوله تعالى (وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون. الحاقة 41)؛ حيث قال: "الوقف على (شاعر) تام، ثم تبتدئ (قليلا ما تؤمنون) على معنى (تؤمنون قليلا) و(ما) توكيد للكلام"[5].

. الحال : ورد المصطلح في تعليقه على قوله تعالى: "وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات. النحل12" ، حيث قال: ".. ومن قرأ (والنجوم مسخراتٍ) نسق بالنجوم على الليل، ونصب (مسخرات) على الحال من النجوم" [6]. و(الحال) مصطلح بصري ورد عند سيبويه[7].

---

1 انظر: الإيضاح 117 ، 131 ومصطلح التفسير أطلقه الفراء على المفعول لأجله، كما استعمله في مقابل مصطلح (التمييز) عند البصريين، وتابعه في ذلك ابن الأنباري، وذكره السيوطي ضمن مصطلحات أخرى مترادفة، وذلك في قوله: "التمييز ويقال له: المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر" دون أن ينسبها للنحاة. انظر: معاني القرآن 159/1 وهمع الهوامع 250/1

2 انظر: الإيضاح 539 ويقصد بـ(أنّ) المنصوبة على التكرير: جملة (أنّ القوة لله).

3 انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 123/3 وورد المصطلح بمعنى (التوكيد اللفظي) عند سيبويه والفراء. انظر: الكتاب 508/3 ومعاني القرآن 96/2

4 انظر: الإيضاح 124

5 انظر: الإيضاح 946

6 انظر: الإيضاح 125

7 انظر: الكتاب 44/1

. **الحكاية:** ورد هذا المصطلح في قوله: "ولا يتم الكلام على الحكاية دون المحكي"[1].

. **الذمّ :** ورد في حديثه عن (حمالة الحطب)؛ حيث قال: "حمالة بالنصب على الذم والشتم، كما تقول: قام زيد الفاسق الخبيث ، كما يجوز النصب على الحال"[2].

. **السكت :** ورد في قوله: "إن شئت وقفت على كل هاء للتأنيث بالهاء، وإن شئت وقفت بالتاء، فإذا وقفت بالهاء احتججت بأنك مريد للسكت، وإذا وقفت بالتاء احتججت بأنك مريد للوصل"[3].

. **الصلة :** ورد في قوله: "ولا يتم الوقف على (الذي وما ومن) دون صلاتهن ولا على صلاتهن دون معربهن"[4]. والمقصود بـ(الصلة) هنا ما يعطي الاسم الموصول معنى من جملة أو شبه جملة، وهو بذلك المعنى ورد عند الفراء وسائر النحاة [5]، كما ورد مصطلح (الصلة) عند الكوفيين بمعنى (الزيادة والحشو) عند البصريين[6].

كما ورد مصطلح (الصلة) بمعنى (التعلّق)، وذلك في حديثه عن قوله تعالى: (عمّ يتساءلون) حيث قال: "فيها وجهان: إن شئت جعلت (عن) الأولى (صلة) للفعل الظاهر، والثانية لفعل مضمر، كأنك قلت: (عن أي شيء يتساءلون ، يتساءلون عن النبأ العظيم)، فمن هذا الوجه يحسن الوقف على (يتساءلون)، والوجه الآخر أن تجعل (عن) الثانية توكيدا للأولى"[7].

. **العماد:** ورد في حديثه عن قوله: (كلا إنها لظى. نزاعة للشوى. المعارج 15)، يقول: "فمن رفع (نزاعة) كان له مذهبان: أحدهما أن يجعل (لظى) خبر (إنّ)، ويرفع (نزاعة) بإضمار (هي نزاعة)، والوجه الآخر أن يجعل الهاء في (إنها) عماداً ، ويرفع (لظى)

---

1 انظر: الإيضاح 119

2 انظر: الإيضاح 991

3 انظر: الإيضاح 281

4 انظر: الإيضاح 117

5 انظر: معاني القرآن 27/1 ومصطلحات النحو الكوفي 45

6 انظر: المصطلح النحوي 178

7 انظر: الإيضاح 962

بـ(نزاعة) و(نزاعة) بـ(لظى)، كما تقول: إنها قائمة جاريتك"[1]. وضمير (العماد) مصطلح كوفي يقابل (ضمير الفصل) عند البصريين[2].

. الفعل والفاعل والمفعول : وردت هذه المصطلحات في قوله: "فعل ما لم يسمّ فاعله يقتضي اثنين : فاعلا ومفعولا"[3]. وهي مصطلحات بصرية وردت عند سيبويه[4].

. القطع : استخدمه ابن الأنباري للهمزة في مقابل همزة الوصل، كما في قوله: "وكذلك (يا سماء أقلعي. هود 44) تبتديء (أقلعي) بالقطع والفتح؛ لأنك تقول: أقلع يقلع"[5].

واستخدمه بمعنى **الوقف**، كما في حديثه عن الخلط بين التاء والهاء، يقول: "وذلك أن الهاء إنما تُقحم على النون في مواضع القطع والسكوت، فأما مع الاتصال فإنه غير موجود"[6]. كذلك استخدمه بمعنى **الحال**، كما في قوله: "ولا يتم الوقف على المقطوع منه دون القطع"، وفي موضع آخر يقول: "وأما المقطوع منه دون القطع فقوله تعالى: (وله الدين واصبا. النحل52) فالوقف على (الدين) غير تام؛ لأن (واصبا) قطع منه"[7]، والقطع مصطلح كوفي استخدمه الفراء في مقابل (الحال) عند البصريين[8].

. الماضي : ورد هذا المصطلح في قوله: "إذا كان الماضي على أقل من أربعة أحرف أو أكثر من أربعة أحرف فألف المخبر عن نفسه مفتوحة"[9].

. ما لم يسم فاعله : ورد ذلك في قوله: "فعل ما لم يسمّ فاعله يقتضي اثنين: فاعلا

---

1 انظر: الإيضاح 948 وكلام ابن الأنباري نقلٌ عن الفراء في معاني القرآن 82/3

2 انظر: الإقليد شرح المفصل للجندي 110/3 ومصطلحات النحو الكوفي 45

3 انظر: الإيضاح 199

4 انظر: الكتاب 33/1 ، 34 ، 37

5 انظر: الإيضاح 181

6 انظر: الإيضاح 293

7 انظر: الإيضاح 116 ، 130

8 استخدم الفراء مصطلح القطع في أكثر من موضع، ومن ذلك توجيهه النصب في (غير المغضوب عليهم)؛ حيث ذكر أن النصب على القطع. انظر: معاني القرآن 17/1

9 انظر: الإيضاح 185

ومفعولا"[1]. وإطلاق هذا المصطلح يعود للفراء[2]، وهو يقابل عند البصريين (المفعول الذي لا يذكر فاعله) [3]، ويرى البعض أن مصطلح الكوفيين أقرب وأولى من مصطلح البصريين؛ لأنه مختصر، تتحقق فيه بعض خصائص المصطلح[4].

. المدح : ورد في حديثه عن نصب (نزاعة للشوى. المعارج16)، يقول: "ويجوز نصبها على المدح (اذكر نزاعة)، كما تقول: مررت به العاقل الفاضل"[5].

. المستقبل : ورد هذا المصطلح في حديثه عن ضم همزة الوصل وكسرها في الأمر، حيث قال: "وإذا كان ثالث المستقبل مفتوحا ابتدأت الألف بالكسر، كقوله: (اذهب أنت وربك. المائدة 24) ، كسرت الألف؛ لأن الثالث مفتوح، وهو الهاء في (يذهب)" [6].

ومصطلح (المستقبل) عند الكوفيين يقابل مصطلح (المضارع) عند البصريين، ومصطلح (المضارع) يشير إلى مضارعته للاسم في قبول الحركات وعلامات الإعراب، ومصطلح (المستقبل) يشير إلى الدلالة الزمانية للفعل، وكلا المصطلحين تنقصه الدقة، فمصطلح البصريين تنقصه الدلالة الزمانية، ومصطلح الكوفيين ينقصه التحديد الزمني الدقيق ما بين الحال والاستقبال[7].

. المنادى : ورد هذا المصطلح في قوله: "اعلم أن كل اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء منه ساقطة"[8].

. النسق : ورد في حديثه عن الوقف القبيح، إذ قال: "ولا يتم الكلام على المنسوق دون

---

1 انظر: الإيضاح 199

2 انظر: معاني القرآن 82/1 كما انظر: دراسة في النحو الكوفي 278

3 انظر: المقتضب للمبرد 50/4

4 انظر: مصطلحات النحو الكوفي 65

5 انظر: الإيضاح 948 وأظن أن المدح لا يتواءم مع معنى الكلمة في سياق الآية؛ فهي تتحدث عن النار تخويفا وترهيبا، فليس للمدح موقع من الآية.

6 انظر: الإيضاح 175

7 منهج النحاة . ولاسيما البصريين . في إطلاق المصطلحات على الأفعال لم يكن واحدا، فبينما راعوا الزمن في مصطلح (الماضي) راعوا الشكل في (المضارع)، وراعوا المعنى في (الأمر).

8 انظر: الإيضاح 246

ما نسقته عليه" ، وساق له مثالا بقوله تعالى: (ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ومن في الأرض. الحج 18) فالوقف على (السماوات) غير تام؛ لأن (من) الثانية نسق على الأولى"[1].

والنسق مصطلح كثر استعماله عند الكوفيين ولاسيما الفراء حتى نسبه السيوطي لهم[2]، وهو يقابل (العطف) عند البصريين [3] وذكر د.القوزي أن الخليل استعمله قبلهم [4].

ومصطلح (النسق) مناسب لموضوعه، فاللفظ في اللغة فيه دلالة على المساواة، وهذه الأحرف تدخل نوعا من الشركة أو التنسيق على ما دخلت عليه، وهو أكثر تخصيصا بالحروف من العطف؛ ولعل ذلك كان سببا في أن متأخري النحاة جمعوا بين المصطلحين فقالوا: (عطف النسق) في مقابل (عطف البيان)[5].

. النعت : ورد في حديثه عن الوقف الممنوع، إذ قال: "ولا يتم الوقف على المنعوت دون النعت"، ومثّل له بقوله تعالى: (الحمد لله رب العالمين) قائلا: "فالوقف على (لله) غير تام ؛ لأن (ربّ) نعت"[6].

ويعد النعت مصطلحا بصريا كوفيا؛ حيث استخدمه سيبويه، وكثر استعماله عند الكوفيين يريدون به الصفة، في حين أن البصريين أطلقوه على عطف البيان والصفة والوصف[7]. ولم يفرق النحاة متقدمهم ومتأخرهم بين النعت والصفة، فكلاهما بمعنى واحد عند الجميع[8]، غير أن اللغويين فرقوا بينهما، فذكروا أن النعت يقال فيما هو حسن، وأن الصفة تطلق على الحسن والسيء، فالنعت خاص، والصفة عامة، وقد يتداخلان، فيقع

---

1 انظر: الإيضاح 116 ، 124

2 انظر: انظر: دراسة في النحو الكوفي 250

3 انظر: شرح المفصل لابن يعيش 74/3

4 انظر: المصطلح النحوي 169

5 انظر: مصطلحات النحو الكوفي 79

6 انظر: الإيضاح 116 ، 119

7 انظر: الكتاب 309/1 وهمع الهوامع للسيوطي 171/5 وانظر: دراسة في النحو الكوفي 230

8 على سبيل المثال يقول سيبويه: "وأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجل ظريف". انظر: الكتاب 421/1

كل منهما موقع الآخر، ويمكن أن يكون كل منهما لغة في بيئة لغوية ما، ولا فرق بينهما في الدلالة[1].

الحقل الثاني: مصطلحات الإعراب والبناء:

ورد في كتاب "إيضاح الوقف والابتداء" ثلاثون مصطلحا من مصطلحات الإعراب والبناء شاملة الأنواع والعوامل والعلامات، نسجلها على النحو التالي:

. الابتداء : ورد في رده على الأخفش بأن ألف الوصل ساكنة لا حركة لها؛ حيث قال: "محال أن يدخلها الابتداء؛ لأن العرب لا تبتدئ بساكن، فلا يجوز أن يدخل الابتداء حرفا يُنوَى به السكون"[2]. والابتداء مصطلح بصري ورد عند سيبويه[3].

. الاستئناف: ورد في قوله: "وقد حذفت الواو من أربعة أفعال مرفوعة، أولها (ويمحُ الله الباطل. الشورى24) تقف عليه (يمحُ) بلا واو وهو في موضع رفع على الاستئناف..." [4]. والاستئناف مصطلح كوفي ورد عند الفراء [5]. وزعم بعض الباحثين أن الاستئناف مصطلح كوفي في مقابل (الائتناف) للبصريين [6]، واعتُرِض على هذا الزعم بأن الفراء استخدم مصطلحي الائتناف والاستئناف في كتابه معاني القرآن[7].

. الإسقاط : ورد مصطلح الإسقاط في حديثه عن الفعل (اقضوا)، حيث قال: "كان الأصل (اقضيوا)، فاستثقلوا الضمة في الياء، فنقلوها إلى الضاد، وأسقطوا الياء لسكونها وسكون واو الجمع"[8].

---

1 انظر: على سبيل المثال: تاج العروس ولسان العرب وأساس البلاغة مادة (نعت)، وانظر أيضا: الفروق للعسكري 18

2 انظر: الإيضاح 155

3 انظر: الكتاب 302/1

4 انظر: الإيضاح 268

5 انظر: معاني القرآن 21/1

6 انظر: مصطلحات النحو الكوفي 157

7 انظر: المصطلحات النحوية في تفسير الطبري 9

8 انظر: الإيضاح 163

. الإضمار: ورد في حديثه عن قوله تعالى: (ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا. النحل30) ؛ إذ قال: "ويجوز أن تجعل (ماذا) حرفين، فترفع (ما) بـ(ذا) و(ذا) بـ(ما)، وتنصب (خيرا) بإضمار (أنزل) ، وفي قوله تعالى: (ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين. النحل24) يجوز أن تجعل (ماذا) حرفا واحدا على معنى (ما أنزل)، فتنصبه بـ(أنزل)، وترفع (الأساطير) بإضمار: هي أساطير"[1]. ومصطلح (الإضمار) بصري كوفي[2].

. الإعراب : ورد في أكثر من موضع عند ابن الأنباري، منها تعليله لكسر الألف في (اهدنا)، حيث قال: "..لأنها مبنية على ثالث المستقبل، ولم تُبنَ على الأول ولا الثاني ولا الرابع؛ لأن الأول زائد ، والثاني ساكن، والرابع لا يثبت على إعراب واحد؛ لأنه يكون في الرفع مضموما وفي النصب مفتوحا وفي الجزم ساكنا"[3].

والإعراب من أقدم المصطلحات التي عرفها النحو العربي، إذ كان شائعا في القرن الأول الهجري، فقد ذكر السيوطي أن عمر بن الخطاب استعمل كلمة (الإعراب) بمعنى النحو، وذلك حينما قال: "وليعلّم أبوالأسود أهل البصرة الإعراب" [4]، أي فليعلمهم انتحاء سبيل العرب في الكلام والإبانة.

. التنوين : ورد مصطلح التنوين في قوله: "اعلم أن الياء إذا سكنت ولقيها تنوين سقطت، كقوله تعالى: (وقال للذي ظنّ أنه ناجٍ منهما. يوسف42)"[5]، ثم عقد ابن الأنباري بابا أسماه "ذكر التنوين وما يبدل منه في الوقف"، وقال فيه: "اعلم أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف"[6].

والتنوين من المصطلحات المبكرة في التراث النحوي ؛ إذ يعود إلى نصر بن عاصم، فهو أول من استخدمه[7]. وعبّر عنه بعض النحاة كالخليل بـ(النون)[1].

---

1 انظر: الإيضاح 325

[2] انظر: المصطلحات النحوية في تفسير الطبري 22

3 انظر: الإيضاح 157

4 انظر: المصطلح النحوي عوض 14 نقلا عن التحفة البهية.

5 انظر: الإيضاح 233

6 انظر: الإيضاح 357

7 انظر: المصطلح النحوي عوض 45

. **الجزم والرفع والنصب**[2] : وردت المصطلحات الثلاثة في حديثه عن الحرف الرابع من المضارع؛ حيث قال: "والرابع لا يثبت على إعراب واحد؛ لأنه يكون في الرفع مضموما وفي النصب مفتوحا وفي الجزم ساكنا"[3] ، وورد مصطلح (الجزم) في حديثه عن الأفعال المنتهية بالياء والواو والألف مثل (اقض)، يقول: "هذا كله وما يشبهه يوقف عليه بغير ياء؛ لأنه في موضع جزم باللام الساقطة، كان الأصل فيه (لتقضِ)، فحذفت اللام والياء لكثرة الاستعمال"[4]. وفي نص آخر قال أبوبكر: "اختلف القراء في قوله تعال: (قال أعلم أن الله على كل شيء قدير) ، ففي قراءة عبدالله (قيل اعلمْ أن الله) على وجه الأمر والجزم"[5].

وجزم فعل الأمر هو منهج الكوفيين في مقابل بنائه عند البصريين، فالكوفيون يرون أن الأمر معرب؛ لأنه مضارع حذفت لامه، أما البصريون فيرون بناءه على السكون؛ لأنه يختلف عن المضارع المعرب[6].

كما ورد مصطلح (الجزم) بمعنى (السكون) في أكثر من موضع عند ابن الأنباري، كما في تعليقه على قوله: (فلا تكُ في مرية منْهُ) ، حيث ذكر أن الكسائي قال: الوقف على (منه) بالتخفيف وجزم النون، ويجوز (منُهْ) برفع النون"[7].

. **الخفض** : ورد هذا المصطلح في حديثه عن (قاض وداع)، يقول: "ومن العرب من

---

1 انظر: مصطلحات النحو الكوفي 132 ، 133

2 الرفع والنصب هنا من مصطلحات إعراب الفعل، وسيردان بعد ذلك مع مصطلح الخفض ضمن مصطلحات إعراب الاسم، وثمة سيكون لنا حديث عنهما، أما الجزم فهو من المصطلحات المتقدمة في التراث النحوي؛ إذ ورد في كتاب سيبويه منسوبا إلى الخليل. انظر: المصطلح النحوي 91

3 انظر: الإيضاح 157

4 انظر: الإيضاح 224

5 انظر: الإيضاح 187

6 انظر: دراسة في النحو الكوفي 213

7 انظر: الإيضاح 432 وجدير بالذكر هنا أن الكوفيين لم يفرقوا بين مصطلحات البناء ومصطلحات الإعراب، فقد استخدموا مصطلحات البناء في الإعراب والعكس، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على حداثة النحو الكوفي، وأنه لم يكن قد نضج حتى عهد ابن الأنباري.

يستثقل الفتحة في الياء، فيسقطها .. ويقولون: رأيت قاضٍ وداعٍ، فيجعلون النصب بمنزلة الرفع والخفض"[1]. و(الخفض) مصطلح كوفي يقابل (الجر) عند البصريين[2].

أما الفراء فقد توسع في مفهوم الخفض، فأطلقه على (الكسر) للاتباع لقصد التخفيف كما في خفض الدال اتباعا لخفض اللام في (الحمدِ لِله)، والكسر لالتقاء الساكنين، نحو (اضربِ الرجل)، والخفض بمعنى الجر (حركة الإعراب)[3].

. الرفع: ورد هذا المصطلح في حديثه عن (قاض وداع)، يقول: "ومن العرب من يستثقل الفتحة في الياء، فيسقطها .. ويقولون: رأيت قاضٍ وداعٍ، فيجعلون النصب بمنزلة الرفع والخفض"[4]. كما ورد مصطلح (الرفع) بمعنى (الضم) في نص آخر للأنباري، وذلك في تعليقه على قوله: (فلا تكُ في مرية منْهُ) ، حيث ذكر أن الكسائي قال: الوقف على (منه) بالتخفيف وجزم النون، ويجوز (منُهْ) برفع النون"[5].

ومصطلح الرفع من المصطلحات التي ظهرت مبكرا في النحو؛ إذ يعود إلى يحي بن يعمر (ت 83 هـ) ، فقد ذكر الجاحظ في البيان والتبيين أن يحي استعمله في حواره مع الحجاج لّما أخطأ في كلمة (أحب) من قوله تعالى: (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحبَّ إليكم من الله ورسوله. التوبة24)، فقال يحي: تقرأ (أحب) بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب"، كما استعمله الخليل حينما سأله سيبويه عن قولهم: (مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما)، فقال له: الرفع على: هما صاحباي أنفسهما"[6].

. السكون : ورد هذا المصطلح في قوله: "فلا يجوز أن يدخل الابتداء حرفا يُنوَى به السكون"[7]. ومصطلح (السكون) ورد عند سيبويه[1].

---

1 انظر: الإيضاح 237

2 انظر: مصطلحات النحو الكوفي 121

3 انظر: مصطلحات النحو الكوفي 121

4 انظر: الإيضاح 237

5 انظر: الإيضاح 432

6 انظر: الكتاب 247/1 ، 302 وحديث الجاحظ أورده د.القوزي في المصطلح النحوي 43

7 انظر: الإيضاح 155

. الضم والضمة، والفتح والفتحة، والكسر والكسرة : وردت كلها في حديثه عن كسر الألف في الفعل (اقرأ)؛ إذ يقول: "فإن قال قائل: هلا فتحت الألف إذا كان الثالث مفتوحا..؟ فقل: كرهت أن أفتحها؛ فيلتبس الأمر بالخبر، وذلك لو قلت في الأمر: أذهب يا رجل ، وأصنع يا رجل لالتبس بقولي في الخبر: أنا أذهب وأنا أصنع، فكسرناها لما بطل فيها الفتح؛ لأن الكسر أخو الفتح، وذلك أن الحركات ثلاث: فتحة وكسرة وضمة"[2].

. المجزوم : ورد في قوله: "ولا يتم الوقف على (لا) في النهي دون المجزوم"[3].

. المخفوض: ورد في قوله: "وتحذف الياء من المخفوض إذا لقيها التنوين، كقوله (فمن اضطر غير باغٍ. البقرة173) تقف على (باغ) بلا ياء"[4].

. المرفوع والرافع والمنصوب والناصب : وردت هذه المصطلحات في قوله: "ولا يتم الوقف على الرافع دون المرفوع[5]، ولا على الناصب دون المنصوب "[6].

. الحذف : ورد في حديثه عن حذف الياء، يقول: "فالمواضع التي حذفت منها الياء الحجة فيها أنهم اكتفوا بالكسرة من الياء فحذفوها"[7].

. السقوط : ورد في حديثه عن الياء في مثل (الداعي)، حيث قال: "فاستثقلوا الضمة في الياء، فحذفوها، فبقيت ساكنة، ولم يلقها ساكن يوجب لها السقوط" [8]. وهو مصطلح بصري كوفي[9].

. الصرف : ورد في قوله: "ولا يتم الوقف على الصرف دون المصروف"، ومثّل له بقوله

---

1 انظر: الكتاب 113/4 ، 116

2 انظر: الإيضاح 177 وقوله بأن (الكسر أخو الفتح) يحتاج إلى إعادة نظر؛ لأن الفتح ليس أخا للكسر، فالفتح حركة مغايرة في مخرجها وصفتها عن حركة الكسر.

3 انظر: الإيضاح 118

4 انظر: الإيضاح 235

5 يقصد بالرافع والمرفوع (المبتدأ والخبر) و(الفعل والفاعل).

6 انظر: الإيضاح 116

7 انظر: الإيضاح 247

8 انظر: الإيضاح 243

9 انظر: المصطلحات النحوية في تفسير الطبري 19

تعالى: (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين. عمران142) ، فلا يتم الكلام على (منكم)؛ لأن (يعلمَ) الثاني منصوب على الصرف عن الأول"[1].

والصرف مصطلح كوفي عرفه الفراء بأنه "أن تأتي الواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف"[2].

و(واو الصرف) عند الكوفيين تقابل (واو المعية) عند البصريين، والتعبير بمصطلح (الصرف) عند الكوفيين يرجع إلى رؤيتهم بأن الأفعال تتصرف في دلالاتها عما قبلها، وأن علامة هذا الانصراف هو النصب، أما البصريون فرأوا أن الواو أفادت المصاحبة دون المشاركة، فهي واو العطف، والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة، والواو عاطفة مصدرا على مصدر متوهم؛ ولذا أسموها (واو المعية) [3]. واعترض ابن جني على الكوفيين في أن الفعل منصوب بالصرف؛ لأن الصرف معنى والمعاني لا تنصب الأفعال[4].

وورد (الصرف) بمعنى (الحال) عند ابن الأنباري، في حديثه عن قوله: (ويذرك وآلهتك. الأعراف127)؛ حيث قال: "فمن قرأ (يذرك) بالنصب كان له مذهبان: أحدهما أن يقول: نصبته على (الصرف) عن قوله (أتذر موسى)، ومعنى الصرف الحال، كأنه قال: أتذر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض في حال تركهم إياك وآلهتك"[5].

. العامل : ورد هذا المصطلح في حديثه عن الوقف الممنوع،؛ حيث قال: "ولا يتم الوقف على (لا) إذا كان الحرف الذي قبلها عاملا في الذي بعدها، فإن كان غير عامل صلح للمضطر أن يقف عليه"[6].

. المواجه : في حديثه عن حذف الياء من الفعل (اتقِ) كما في قوله تعالى: (يا أيها النبي اتق الله. الأحزاب1)، يقول: تقف عليه بلا ياء؛ لأنه في موضع جزم بتأويل لام

---

1 انظر: الإيضاح 118 ، 139

2 انظر: معاني القرآن 35/1 ووصف الواو بأنها معطوفة غير دقيق؛ لأن الواو عاطفة وليست معطوفة، بل المعطوف هو ما بعدها.

3 انظر: مصطلحات النحو الكوفي 106 ، 107

4 انظر له: سر صناعة الإعراب 275/1 وذكرت بعض المصادر أن الناصب للفعل هو الحرف.

5 انظر: الإيضاح 663

6 انظر: الإيضاح 118

ساقطة، وكان الأصل فيه (ليتقِ)، فحذفت اللام والياء لكثرة استعمالهم لأمر المواجه، ثم أدخلوا ألفا يقع بها الابتداء، والدليل قوله: (وليتق الله ربه)، فأمر المخاطب بمنزلة أمر الغائب إلا أن اللام تحذف من أمر المخاطب لكثرة الاستعمال، وتثبت في أمر الغائب لقلة الاستعمال"[1].

. النصب : ورد هذا المصطلح في حديثه عن (قاض وداع)، يقول: "ومن العرب من يستثقل الفتحة في الياء، فيسقطها .. ويقولون: رأيت قاضٍ وداعٍ، فيجعلون النصب بمنزلة الرفع والخفض" [2]. ومصطلح النصب من المصطلحات التي ظهرت مبكرا في التراث النحوي؛ إذ يعود إلى يحي بن يعمر، كما ذكر الجاحظ في البيان والتبيين[3].

الحقل الثالث: مصطلحات المعاني والحروف:

ورد في "الإيضاح" سبعة عشر مصطلحا من مصطلحات المعاني والحروف، نوردها على النحو التالي:

. الاستفهام، الأمر، التمني، الجحد، الشكّ، والنهي : وردت هذه المصطلحات في قوله: "والفاء تنصب في جواب ستة أشياء: في جواب الأمر والنهي والاستفهام والجحود والتمني والشكوك، ولا يتم الوقف على هذه الستة دون الفاء" [4]. ومصطلح (**الشك**) عند ابن الأنباري يقصد به (**الرجاء**)، وهذا واضح في المثال الذي ساقه له؛ وهو قوله تعالى: (لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع. غافر36)؛ حيث ذكر أنّ الكلام لا يتم على (السماوات) ؛ لأن قوله: (فأطلع) جواب للشك[5]. وورد مصطلح (**الجحد**) في حديثه عن الوقف الممنوع؛ حيث قال: "وأما الجحد دون المجحود فقوله: (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به. المائدة117)، فالوقف على (ما) قبيح؛ لأنها جحد، وما بعدها مجحود .. والعرب

---

1 انظر: الإيضاح 222 ، 223

2 انظر: الإيضاح 237

3 نص الجاحظ في البيان والتبيين ورد فيما سلف عند حديثنا عند مصطلح الرفع.

4 انظر: الإيضاح 117 والفاء تنصب في جواب تسعة أشياء: الستة التي ذكرها أبوبكر، والثلاثة الأخرى هي: الدعاء والعرض والتحضيض.

5 انظر: الإيضاح 137

تجحد بـ(ما ولا وليس ولن ولم وإن الخفيفة)"[1]، والجحد مصطلح كوفي في مقابل (النفي) عند البصريين[2]. وبعض اللغويين فرقوا بين الجحد والنفي، فبينما ربطوا النفي بما هو صادق، ربطوا الجحد بالكذب والإنكار [3]، ولعلهم استلهموا هذا الفرق من قوله: (جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا. النمل14)، لكن النحاة لم يفرقوا بينهما، فالنفي عند البصريين هو الجحد عند الكوفيين.

. التثقيل : ورد هذا المصطلح في حديثه عن قوله: (ألا يسجدوا لله. النمل25)؛ حيث قال: "فكان نافع وعاصم وأبوعمرو وحمزة يقرؤون بتثقيل (ألا)"[4].

. التخفيف : ورد في قوله: "وكان أبوعبدالرحمن السلمي والحسن والكسائي يقرؤون (ألا يا اسجدوا) بالتخفيف"[5].

. التعريف : ورد هذا المصطلح في قوله: "وأما الألف التي تدخل مع اللام للتعريف فقوله عز وجل: بسم الله الرحمن الرحيم"[6].

. الحرف : ورد في تعليقه على الآية (وإذا كالوهم أو وزنوهم. المطففين3) ؛ إذ قال: "المعنى: كالوا لهم أو وزنوا لهم، فحذفت اللام وأوقع الفعل على (هم) ، فصارا حرفا واحدا؛ لأن المكنّى المنصوب مع ناصبه حرف واحد"[7]. فالحرف بمعنى الكلمة.

. حروف الاستفهام: ورد المصطلح في حديثه عن الوقف الممنوع؛ حيث قال: "ولا يتم الوقف على حروف الاستفهام دون ما استُفهم بها عنه"[8].

---

1 انظر: الإيضاح 139

2 انظر: المصطلح النحوي 171 ودراسة في النحو الكوفي 262 ومصطلحات النحو الكوفي 146

3 انظر مثلا : تاج العروس (جحد) و(نفي)، ويقول العسكري: "الجحد هو إنكار الشيء الظاهر، أو إنكار الشيء مع العلم به، والشاهد قوله تعالى: (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم)، فجعل الجحد مع اليقين". انظر: الفروق اللغوية 33

4 انظر: الإيضاح 169

5 انظر: الإيضاح 169

6 انظر: الإيضاح 217

7 الإيضاح 345 والحرف بمعنى الكلمة ورد عند الخليل كما ذكر سيبويه. انظر: الكتاب 180/2

8 انظر: الإيضاح 117

. حروف الجزاء : ورد هذا المصطلح في حديثه عن الوقف الممنوع؛ حيث قال: "ولا يتم الوقف على حروف الجزاء دون الفعل الذي يليها"[1].

. حروف المعاني : يقول ابن الأنباري : "ولا يتم الكلام على (قد وسوف ولمّا وإلا وثمّ)؛ لأنهنّ حروف معانٍ تقع الفائدة فيما بعدهنّ"[2]. وهذا المصطلح واسع الدلالة؛ إذ يضم كل ما له معنى من الحروف مثل: حروف النسق وحروف النفي وحروف الاستفهام وحروف الجزاء، .. بل سميت به بعض المصادر، كما عند الرماني والمالقي [3]. و(الحروف) مصطلح بصري يقابله مصطلح (الأدوات) عند الكوفيين[4].

. لا التبرئة : ورد هذا المصطلح في حديثه عن الوقف القبيح؛ حيث قال: "وأما (لا) إذا كانت تبرئة نحو (ذلك الكتاب لا ريب فيه. البقرة 2) فالوقف عليها قبيح؛ لأنها مع المنصوب بمنزلة شيء واحد" [5]. و(لا التبرئة) مصطلح كوفي في مقابل مصطلح (لا النافية للجنس) عند البصريين، وقد نُسب هذا المصطلح للفراء[6].

. المبتدأ: ورد في حديثه عن (أم) الاستفهامية، يقول: "العرب فرقت بين الاستفهام الذي سبقه كلام وبين الاستفهام الذي لم يسبقه كلام، فجعلوا للاستفهام المبتدأ (هل والألف) وما أشبه ذلك، وجعلوا للاستفهام المتوسط (أم)؛ ليفرقوا بين الاستفهام المتقدم والمتوسط"[7].

---

1 انظر: الإيضاح 117

2 انظر: الإيضاح 119

3 لكل منهما كتاب بعنوان: (حروف المعاني) ، وانظر: المصطلحات النحوية في تفسير الطبري 83

4 انظر: دراسة في النحو الكوفي 274

5 انظر: الإيضاح 118 ، 141

6 انظر: معاني القرآن 120/1 والمصطلح النحوي 172 ودراسة في النحو الكوفي 269

7 انظر: الإيضاح 194 وانظر: الإقليد شرح المفصل 1762/4 ولم يرد عند أبي بكر مصطلحا (المبتدأ والخبر) الذان يكونان الجملة الاسمية، وإنما وردا تحت مصطلحي الرافع والمرفوع، كما في قوله: "ولا يتم الوقف على المرفوع دون الرافع" ، وساق مثالا بقوله تعالى (الحمد لله)، قائلا: "فالوقف على الحمد قبيح؛ لأنه مرفوع باللام الأولى من (لله)، و(السماوات مطويات بيمينه) فالسماوات مرفوعة بـ(مطويات) و(مطويات) مرفوعة بالسماوات.." انظر: الإيضاح 122

. المعرفة والنكرة : ورد المصطلحان في حديثه عن حذف الياء من كلمة (الداعي) من قوله تعالى: (مهطعين إلى الداعِ. القمر8) ؛ حيث قال: "والموضع الذي حذفت منه الياء بُنيت فيه المعرفة على النكرة، واكتُفي بالكسرة"[1]. وهذان المصطلحان بصريان ، في حين أن الكوفيين استعملوا مصطلحي الموقت وغير الموقت)، وقد كتب للمصطلحين البصريين السيادة، فاستعملهما كل النحاة من بعد.

. هاء التأنيث : ورد هذا المصطلح في قوله: "اعلم أن كل هاء دخلت للتأنيث فالوقف عليها بالهاء والتاء جائز"[2]. وهذا المصطلح معروف عند النحاة، استخدمه سيبويه والفراء وغيرهما[3]، وقد اختلف النحويون في أصل علامة التأنيث: هل هي الهاء أم التاء، وبينما ذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل، وأن الهاء بدل عنها، ذهب الكوفيون إلى العكس[4].

ويرى د.أنيس أن الأسماء التي تنتهي بالتاء المربوطة لا يوقف عليها بالهاء كما ظن النحاة، وإنما تحذف التاء، ويمتد النفس بما قبلها من صوت لين قصير، فيخيّل للسامع أنها تنتهي بالهاء [5]. والباحث يرى أن التاء مورفيم ذو دلالة نحوية، فحذفه يُحدث لبسا بين المذكر والمؤنث في الأسماء، وأن اللغة استعاضت بالهاء عن التاء على اعتبار أن كليهما مورفيم يؤدي الوظيفة النحوية نفسها، ولعل الوقف على بعض الكلمات المؤنثة بالتاء يعضد أن الهاء علامة للتأنيث حال الوقف.

. واو الجمع : ورد هذا المصطلح في قوله: "واعلم أن واو الجمع ثابتة في القرآن كله، كقوله تعالى: (إنهم صالو النار. ص 59)"[6].

---

1 انظر: الإيضاح 243

2 انظر: الإيضاح 281

3 انظر: مصطلحات النحو الكوفي 133 : 135

4 انظر: شرح الشافية للرضي 288/2 وشرح المفصل 89/5

5 انظر: في اللهجات العربية د.إبراهيم أنيس 124

6 انظر: الإيضاح 270 وواو الجمع هي تلك الواو الملحقة بالأسماء لتشير إلى جمع المذكر السالم كما في (صالو الجحيم)، وهناك واو الجماعة الملحقة بالأفعال لتشير إلى الفاعل الجمعي، وقد تكون علامة للجمع، كما في قوله تعالى: (وأسروا النجوى الذين ظلموا).

الحقل الرابع: مصطلحات الصيغة:

ورد في كتاب "الإيضاح" ستة مصطلحات من مصطلحات الصيغة، نرصدها على النحو التالي:

. أسماء الإشارة : ورد هذا المصطلح في حديثه عن الوقف الممنوع، يقول: "ولا يتم الوقف على بعض أسماء الإشارة دون بعض" [1]. وذكر بعض الباحثين أن (أسماء الإشارة) مصطلح بصري استعمله الكوفيون[2].

. التثنية والجمع: ورد المصطلحان في قوله: "فجعلوا النون في (نحنُ) مضمومة في كل حال؛ لأن (نحن) تتضمن معنى التثنية والجمع"[3].

. التصغير : في حديثه عن ألف (أخت) يقول أبوبكر: "الألف أصلية؛ لأنها دخلت فاء من الفعل، وهي ثابتة في التصغير، ألا ترى أنك تقول في التصغير: أُخيّة"[4].

. المصدر المؤول: ورد في تحليله لقوله: (إنما صنعوا كيد ساحر. طه69)؛ حيث قال: "فيها وجهان ... والوجه الثاني أن تجعل (ما) بتأويل المصدر، كأنك قلت: إنّ صنيعهم كيد ساحر"[5]. ومصطلح (المصدر) معروف عند النحاة[6].

. المكنّى : ورد في حديثه عن الآية (وإذا كالوهم أو وزنوهم. المطففين3)؛ حيث قال: "المعنى: كالوا لهم أو وزنوا لهم، فحذفت اللام، وأوقع الفعل على (هم)، فصارا حرفا

---

1 انظر: الإيضاح 118

2 انظر: المصطلح النحوي 136 وقد ورد المصطلح عند سيبويه. انظر الكتاب 5/2

3 انظر: الإيضاح 200 وجدير بالذكر أن العرب استعملوا للجمع صيغة تتمثل في (واو الجمع)، واستعملوا للمثنى صيغة تتمثل في (ألف الإثنين)، ومع ذلك كانوا يعبرون عن المثنى بصيغة الجمع، كما في الضمائر (نحن ، إيانا ، نا)، وأحيانا يعبرون بـ(واو الجمع) عن المثنى، كما في قوله تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما).

4 انظر: الإيضاح 203

5 انظر: الإيضاح 318

6 عبّر عنه سيبويه بـ(اسم الحدثان)، كما في قوله: "واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أُخِذ منه". انظر: الكتاب 1:34

واحدا؛ لأن المكنّى المنصوب مع ناصبه حرف واحد"[1]. و(المكنى) مصطلح كوفي يعود إلى الفراء في مقابل (الضمير والمضمر) عند البصريين [2]، والرأي القائل [3] بأن تسمية الضمير بالمكنى تسمية صحيحة؛ لأن الضمير كناية عن الاسم الظاهر رأي مقبول، وإن كان المكنى أعم من الضمير، فهو يشمل اسم الإشارة والاسم الموصول؛ لأنها جميعا كنايات عن الأسماء الظاهرة[4]. وذكر النحاة أن الضمير والمكنى عند الكوفيين مترادفان، يقول ابن يعيش: "لا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين ، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناهما واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ"[5].

---

1 انظر: الإيضاح 345

2 انظر: معاني القرآن 16/1

3 انظر: مصطلحات النحو الكوفي 60

4 استعمل بعض المستشرقين مصطلح (الضمير) للدلالة على الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات، وفرقوا بينها فقالوا: الضمير الشخصي والضمير الإشاري والضمير الموصولي؛ وذلك لأنها جميعا تشترك في صفة واحدة، وهي صفة الإبهام في ذاتها تحتاج إلى ما يوضحها، فكلها (مكنّى). يمكن العودة إلى كتاب التطور النحوي للمستشرق برجشتراسر. ومصطلح (الضمير) عند المستشرقين قريب من مصطلح (المبهم) عند بعض النحويين؛ إذ يضم الضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصول وأسماء الاستفهام ...

5 انظر: شرح المفصل لابن يعيش 184/3

تعليق:

بعد هذا العرض الموجز للمصطلحات النحوية في الكتاب يتبين لنا :

. أن المصطلحات منها ما هو بصري ومنها ما هو كوفي، ومنها ما استعمل من الفريقين. فمن المصطلحات البصرية: الحال والمعرفة والنكرة. ومن المصطلحات الكوفية: الإتباع والترجمة والتفسير والعماد والقطع والمستقبل والمكنى والنسق والخفض والصرف والجحد ولا التبرئة. ومن المصطلحات المستعملة عند الفريقين: الابتداء والاستئناف والاستثناء وأسماء الإشارة والإعراب والأمر والتأنيث والتصغير والحكاية والفعل والفاعل والمفعول والمدح والنهي، وغير ذلك.

. وجود مصطلحات متعددة ذات دلالة واحدة أو دلالات متقاربة، مثل: (الإتباع والترجمة والتكرير)، (التعلق والصلة)، (الاستئناف والابتداء) ، (الإسقاط والإضمار والحذف)، (الحال والقطع).

. وجود مصطلحات ذات دلالات متعددة، مثل: التكرير بمعنى (البدل والتوكيد)، الصلة بمعنى (التعلق والزيادة وجملة الموصول)، القطع بمعنى (الحال والوقف وصفة للهمزة في مقابل همزة الوصل) ، الجزم بمعنى (الجزم إعرابا والسكون بناءً)، الرفع بمعنى (الرفع إعرابا والضم بناءً)، والصرف بمعنى (الحال ونصب المضارع بواو المعية).

. وجود مصطلحين لم يردا عند سابقيه: مصطلح (آلة المصدر) ويقصد به المتعلق الذي لا غنى عنه كما في (قياما للناس)، ومصطلح (الشكّ) بمعنى الرجاء.

. مصطلحا (المبتدأ والخبر) عنصرا الجملة الاسمية لم يردا عنده مطلقا، وإنما عبّر عنهما بمصطلحي (الرافع والمرفوع) أي (المبتدأ والخبر)، فالمبتدأ عنده رافع للخبر، والخبر رافع للمبتدأ، كما في قوله: "ولا يتم الوقف على المرفوع دون الرافع"، وساق مثالا بقوله تعالى (الحمد لله)، قائلا: "فالوقف على الحمد قبيح؛ لأنه مرفوع باللام الأولى من (لله)، وكذلك (الله خالق كل شيء)، فالوقف على (الله) قبيح؛ لأنه مرفوع بـ(خالق) و(خالق) مرفوع به"[1].

---

1 انظر: الإيضاح 122 وقد ورد عنده مصطلح (الخبر) في حديثه عن (إنّ واسمها وخبرها).

المبحث الثاني
أنواع الألفات الواقعة في أوائل الكلمات

خُصص هذا المبحث لأنواع الألفات التي تقع في أوائل الكلمات من أفعال وأسماء والمصطلحات التي أطلقها أبوبكر على تلك الألفات، وسوف نناقشه في بعض أنواع الألفات والمصطلحات التي أطلقها عليها، وسنبدأ بما بدأ هو به؛ حيث بدأ بألفات الأفعال ثم ثنّى بألفات الأسماء على النحو التالي:

أولا : أنواع ألفات الأفعال:

صنّف ابن الأنباري الألفات الواقعة في أوائل الأفعال إلى ستة أنواع؛ حيث يقول: "اعلم أن ألفات الأفعال تنقسم على ستة أقسام: ألف وصل وألف أصل وألف قطع وألف المخبر عن نفسه وألف الاستفهام وألف ما لم يُسم فاعله"[1].

ثم عرّف أبو بكر كل نوع على حدة، فعرّف **ألف الأصل** بأنها تقع في أول الماضي وتكون ثابتة في المضارع، يقول: "فأما ألف الأصل فإنها تُبتدأ في الماضي بالفتح، وتعرفها بأن تجدها فاءً من الفعل ثابتة في المستقبل"[2]، وساق لها جملة من الأمثلة، منها قوله تعالى: (أتى أمر الله فلا تستعجلوه . النحل 1) يقول: "فتبتدئها في الماضي بالفتح، وتجدها فاء من الفعل، وتقول في المستقبل (يأتي)، فتجدها ثابتة فيه"[3].

أما **ألف الوصل** فهي التي تقع في أمر الثلاثي وتحذف لفظا عند الوصل، يقول: "وأما ألف الوصل فهي الألف في قوله (اهدنا الصراط)، تستدل على أنها ألف وصل بسقوطها في الدرج، وتقول في المستقبل: (يهدي)، فتجد أوله مفتوحا، فهذا يدلّك على أن الألف في (اهدنا) ألف وصل"[4].

ويعلّل ابن الأنباري دخولها على أمر الثلاثي كما في (اهدنا) بأن الحرف الذي بعدها ساكن وهو الهاء، والعرب لا تبتدئ بساكن، فأدخلت ألفا يقع بها الابتداء، وحذفتها في الدرج؛ لأن الذي بعدها اتصل بالذي قبلها، فلم تكن حاجة إلى إدخالها[5].

---

1 انظر: إيضاح الوقف والابتداء 151

2 انظر: الإيضاح 151

3 انظر: الإيضاح 152

4 انظر: الإيضاح 153 وانظر: المقتضب للمبرد 218/1

5 انظر: الإيضاح 153 وانظر: معاني القرآن للأخفش 15 إذ يقول صاحبه: "وإنما زيدت لسكون الحرف الذي بعدها لما أرادوا استئنافه، فلم يصلوا إلى الابتداء بساكن، فأحدثوا هذه الألف ليصلوا إلى

ونستنبط من هذا النص السبب في تسميتها بألف الوصل؛ إذ من خلالها يتصل ما بعدها بما قبلها، ويؤكد ابن الأنباري هذا الأمر في نص آخر، يقول فيه: "لأني إذا وصلت الكلام اتصل ما بعدها بما قبلها وسقطت من اللفظ ، وإنما أثبتها في الخط؛ لأن الكتاب وضع على السكوت على كل حرف والابتداء بما بعده"[1].

واصطلاح أبي بكر بـ(ألف الوصل) يطرح تساؤلا : لماذا اختار هذا المصطلح ولم يختر مصطلح (همزة الوصل)، وكلا المصطلحين معروف عند النحاة؟ ويبدو أنه توقع هذا التساؤل، فأجاب عنه قائلا: "اختلف النحويون في هذا، فقال الكسائي والفراء وسيبويه: هي ألف وصل، والحجة لهم في هذا أن صورتها صورة الألف، فلقّبت ألفا لهذا المعنى، وقال الأخفش: هي ألف ساكنة لا حركة لها كسرت لسكونها وسكون الحرف الذي بعدها في قوله (اهدنا الصراط) وما أشبهه، وضموها في (اقتلوا)؛ لأنهم كرهوا أن يكسروها وبعدها التاء مضمومة، فينتقلوا من كسر إلى ضم[2] ... وقال قطرب: هي همزة كثُرت فتُركتْ"[3].

وانتقد ابن الأنباري رأي الأخفش ووصف تعليله في ضمها بقوله: "وهذا غلط؛ لأنها إذا كانت عنده ساكنة لا حركة لها فمحال أن يدخلها الابتداء؛ لأن العرب لا تبتدئ بساكن، فلا يجوز أن يدخل الابتداء حرفا يُنوَى به السكون"[4].

كما انتقد رأي قطرب، وقال عنه: "وهذا غلط أيضا؛ لأن الهمزة إذا كانت في أول حرف ثم وصلت بشيء قبلها كانت مهموزة في الوصل، كما تُهمز في الابتداء، من ذلك

الكلام بها، فإذا اتصل الكلام بشيء قبله استغنى عن هذه الألف".

1 انظر: الإيضاح 154

2 لا أعلم من أين استقى ابن الأنباري رأي الأخفش هذا؟ وإنما قال الأخفش نصا: "كل الألفات اللواتي في الفعل إذا استأنفتهن مكسورات، فإذا استأنفت قلت: (اهدنا الصراط) .. إلا ما كان منه ثالث حروفه مضموما فإنك تضم أوله إذا استأنفت ، تقول: (اركض برجلك)، وإنما ضمت هذه الألف إذا كان الحرف الثالث مضموما؛ لأنهم لم يروا بين الحرفين إلا حرفا ساكنا، فثقل عليهم أن يكونوا في كسر ثم يصيروا إلى الضم، فأرادوا أن يكونوا جميعا مضمومين إذا كان ذلك لا يغير المعنى". انظر: معاني القرآن 16

3 انظر: الإيضاح 154

4 انظر: الإيضاح 155

قوله (إصري)، فالهمزة ثابتة في الوصل والابتداء، فيجب عليه أن يهمز ألف (اهدنا) في الوصل والابتداء"[1].

ويعلل ابن الأنباري كسر الهمزة في مثل (اهدنا) قائلا: "كسرت؛ لأنها مبنية على ثالث المستقبل، ولم تُبنَ على الأول ولا على الثاني ولا على الرابع؛ لأن الأول زائد لا يبنى عليه، والثاني ساكن لا يُبتدأ به، والرابع لا يثبت على إعراب واحد"[2].

ويتوقف ابن الأنباري عند الأفعال التي خرجت في ظاهرها عن هذا القاعدة مثل (انشقت)؛ حيث كُسرت الألف، والمستقبل بفتح الثالث، يعلل ابن الأنباري ذلك بأن الأصل (تنشقِق) على وزن (تنفعِل) ، فاستثقلوا الجمع بين قافين متحركتين؛ لأن العرب لا تجمع بين حرفين متحركين من جنس واحد، فأسقطوا حركة القاف الأولى وأدغموها في القاف الثانية فصارتا قافا مشددة[3].

وإذا كان ثالث المستقبل مفتوحا ابتدأت الألف بالكسر، كقوله: (اذهب أنت وربك. المائدة24)، وكسرت الألف ولم تفتح؛ كراهة أن يلتبس الأمر بالخبر؛ حيث يصير الأمر: (أذهب يا رجل)، والخبر: (أنا أذهب)، فكسرت لما بطل فيها الفتح؛ لأن الكسر أخو الفتح، وذلك أن الفتحة أخف الحركات ثم الكسرة تليها ، والضمة أثقل الحركات، فحركت الألف بالكسر لما كانت الكسرة تقرب من الفتحة[4].

---

1 انظر: الإيضاح 155 وعلى الرغم من انتقاد ابن الأنباري لرأي الأخفش وقطرب فإني أرى أن تسميتها (همزة وصل) أوضح من (ألف وصل)، وأعضد رأيي بنص للمالقي، يقول فيه: "الهمزة مفردة ومركبة، والمفردة نوعان: أصل وبدل من أصل، والهمزة الأصل لها في الكلام ثلاثة عشر موضعا: الموضع الأول: أن تكون للتوصل إلى النطق بالساكن في ابتداء الكلمة، واختلف فيها: هل يقال: همزة أو ألف؟ فبعضهم يسميها ألفا مراعاة لأصلها من السكون الذي هو مدّ صوت، وبعضهم يسميها همزة مراعاة للنطق بها وهو الأبين، ولكلا الوجهين نظر، والأحسن أن تسمى بما هي عليه في النطق؛ لأن ذلك هو معنى الهمزة". انظر: رصف المباني 129

2 انظر: الإيضاح 156 ويقول المالقي: "وهمزة الوصل تكون أبدا مكسورة على أصل التقاء الساكنين، سواء كان الثالث مفتوحا أو مكسورا، نحو: اعلم واضرب، ويجوز ضمها إذا كان ثالث الكلمة مضموما ضما لازما، نحو: اقتل، تتبع الهمزة الثالث". رصف المباني132

3 انظر: الإيضاح 163

4 انظر: الإيضاح 175 وقد أشار بعض الباحثين إلى أن الفتحة أخف الحركات وأن الضمة أثقلها، فقد جاء في (إحياء النحو50): "أن الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي

وأما **ألف القطع** فهي التي تأتي في الماضي الرباعي وأمره مفتوحةً، وتضم في المستقبل منه، يقول ابن الأنباري: "وتبتدئ ألف القطع بالفتح كقوله تعالى: (ربنا أَفرِغ علينا صبرا. البقرة 250)، والدليل على هذا أنك تقول: (أَفرغَ يُفرغُ)، فتجد أول المستقبل مضموما، وكذلك (أدخلني مدخل صدق. الإسراء 80)[1].

وانتقد ابن الأنباري اللغويين الذين يعدون (ألف القطع) (ألف أصل) [2]، قائلا: "وهذا غلط؛ لأن أصول الأسماء والأفعال ثلاثة: فاء وعين ولام، وكل ما زاد على الثلاثة فهو زائد ليس بأصلي، فإذا قلنا: (أفرغ وأكرم)، فوزنه (أفعل)، فالألف ليست فاء ولا عينا ولا لاما، ولا ينبغي أن تُسمَّى أصلية"[3].

ويستطرد ابن الأنباري في حديثه، فيذكر أن ألف القطع في المصادر تكون مكسورة نحو: (ويخرجكم إخراجا. نوح 18)، وكُسرتْ ولم تفتح خشية أن يلتبس المصدر بالجمع، وذلك أنهم لو قالوا في المصدر: (أخراج) ؛ لالتبس المصدر بالجمع؛ فـ(أخراج) جمع (خُرج)، فكسروا الألف؛ ليفرقوا بين المصدر والجمع[4].

وأما **ألف المخبر عن نفسه** فهي أحد حروف المضارعة وهي تشير إلى ضمير المتكلم، يقول ابن الأنباري: "فإنك تعرفها بأن يحسن بعد الذي هي فيه (أنا)، ويكون الفعل مستقبلا، كقوله تعالى: (قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة. يوسف 108) ، فتجد الفعل يحسن بعده (أنا)، وهو مستقبل، تقول: أدعو أنا غدا، وكذلك في قوله:

بها الكلمة كلما أمكن ذلك"، وجاء في (شرح الشافية 274/2) أن الألف أخف الحروف؛ ولذلك يقلب التنوين المنصوب ألفا في الوقف. وأعتقد أن الكسر كان سمة من سمات بعض القبائل غير الموغلة في البداوة . خلافا للضم فإنه سمة القبائل الموغلة في البداوة . وذلك لقربها من الحضر، بل ربما كان الكسر لغة للقبائل الحضرية، يقول إبراهيم أنيس (في اللهجات العربية 91): "إن الكسرة أضعف من الضمة؛ ولذا كانت حركة التأنيث في العربية، والتأنيث محل الرقة؛ إذ يتناسب وضعف الأنوثة ورقتها؛ ومن ثم فالكسر دليل التحضر والرقة في معظم البيئات اللغوية".

1 انظر: الإيضاح 180 ورأي ابن الأنباري هذا ذكره الأخفش في معاني القرآن 17

[2] من أولئك اللغويين المبرد؛ إذ يقول: "فما كان من ذلك أصليا فهمزته مقطوعة؛ لأنها بمنزلة سائر الحروف .. نحو أب وأخ ، وفي الأفعال الهمزة الأصلية نحو همزة أكل وأخذ". المقتضب 218/1

3 انظر: الإيضاح 182

4 انظر: الإيضاح 183

(آتوني أفرغ عليه قطرا. الكهف 96) ، وفتحت الألف في (أدعو) وضمت في (أفرغ) ؛ لأن الماضي إذا كان على أقل من أربعة أحرف أو أكثر فألف المخبر عن نفسه مفتوحة، وإذا كان الماضي على أربعة أحرف فألف المخبر عن نفسه مضمومة[1].

ثم أضاف أن "ألف المخبر عن نفسه في فعل ما لم يسم فاعله لا تكون إلا مضمومة قلّت حروف الماضي أو كثرت ، كقولك: أُكرِم وأُضرَب واستُخلِص"[2].

وأما **ألف الاستفهام** فهي تعرف بمجيء (أم) بعدها، ومنه قوله تعالى: (أفترى على الله كذبا أم به جنّة. سبأ 8) وقوله: (أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم. المنافقون 6)، وقوله: (أصطفى البنات على البنين. الصافات 153) فهذه ألف استفهام، والدليل قوله: (أم لكم سلطان مبين. الصافات 156)[3].

وذكر ابن الأنباري أن ألف الاستفهام تحول إلى ألف مدّ في بعض الكلمات؛ للتفرقة بين الاستفهام والخبر، ولصعوبة النطق بهمزتين في تلك الكلمات، ومنه قوله تعالى: (آلله خير. النمل59) و(آلان عصيت قبل. يونس 91)، ولم يحتاجوا إلى هذه المدة في مثل قوله تعالى: (أفترى على الله كذبا. سبأ 8)؛ لأن ألف الاستفهام مفتوحة، وألف الخبر مكسورة، فتقول في الاستفهام: أفترى وأصطفى، وتقول في الخبر: افترى واصطفى، فجعلوا الفرق بالفتح والكسر، ولم يحتاجوا إلى فرق آخر[4].

وأما **ألف ما لم يسم فاعله** فهي التي تكون في أول الفعل، كما في قوله تعالى: (وقد أُخرِجنا من ديارنا. البقرة246) و(أُخرِجوا من ديارهم وأموالهم. الحشر8)[5]. وتأتي **ألف ما لم يسم فاعله** في صيغة **(استُفعِل)** كما في قوله: (استجيب لهم. الشورى16)، وقوله:

---

1 انظر: الإيضاح 184 ، 185 وجدير بالذكر أن بعض النحاة كالأخفش يعدون هذه الألف (ألف قطع)، إذ يقول: "وما كان على (أفعل أنا) فهو مقطوع الألف، لأن (أفعل) فيها ألف سوى ألف الوصل، وهي نظيرة الياء في (يفعل)، ومنه قوله تعالى: (ادعوني أستجب لكم . غافر 60) انظر: معاني القرآن 16 ويسميها آخرون (ألف المتكلم)، وهي تسمية دقيقة. انظر: التمييز في معرفة أقسام الألفات لابن النجار ص 284

2 انظر: الإيضاح 188

3 انظر: الإيضاح 192

4 انظر: الإيضاح 193 وانظر: معاني للأخفش 17

5 انظر: الإيضاح 197

(استحفظوا من كتاب الله. المائدة44)[1]. وفي صيغة **(افتُعِل)** كما في قوله: (ابتلي المؤمنون. الأحزاب11) و(اضطر غير باغ. البقرة173)[2]، وفي صيغة **(انفُعِل)** كما في قولك: (انقُطع بالرجل)، ولم ترد لها أمثلة في القرآن الكريم[3].

ثانيا : أنواع ألفات الأسماء:

قسّم أبو بكر الألفات الواقعة في أوائل الأسماء إلى أربعة أقسام: ألف أصل وألف قطع وألف وصل وألف الاستفهام [4]، ثم ميّز كل ألف عن غيرها، فقال عن **ألف الاستفهام**: "تمتحن مع الأسماء بمثل ما امتحنت به مع الأفعال" [5]، ومعنى هذا أن ألف الاستفهام تعرف بمجيء (أم) بعدها، كما في (آلله خير أمّا يشركون. النمل59)، أو بدون (أم) كما في قوله تعالى: (آلآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين. يونس91).

أما **ألف الأصل** فتعرف بأنها تكون فاء من الفعل ثابتة في التصغير، كما في قوله: (وأخذتم على ذلكم إصري. عمران81)، وتقول في التصغير: (أصير)، وتكون مضمومة ومفتوحة ومكسورة، فالمضمومة كما في قوله: (قل أُذُن خير لكم. التوبة61) والمفتوحة في مثل قوله: (ما كان أبوك امرأ سوء. مريم28) والمكسورة في مثل قوله: (وأخذتم على ذلكم إصري)[6].

وأما **ألف القطع** فتكون في أوائل الأسماء المفردة، وتُعرف بثباتها في التصغير، ولا تقابل الفاء ولا العين ولا اللام من الكلمة ، ومن ذلك قوله تعالى: (فتبارك الله أحسن الخالقين. المؤمنون 14) ، وتقول في التصغير: (أُحيْسن)، كما تكون في أوائل الجمع، وتُعرف بأن يحسُن دخول الألف واللام عليها كما في قوله تعالى: (فأخرجنا به أزواجا. طه53) ، وتقول: (الأزواج)، ولا تقابل فاء ولا عينا ولا لاما من الكلمة[7].

---

1 انظر: الإيضاح 197

2 انظر: الإيضاح 198

3 انظر: الإيضاح 199

4 انظر: الإيضاح 202

5 انظر: الإيضاح 206

6 انظر: الإيضاح 202 وبعض النحويين كالأخفش يسمون هذه الألف "ألف قطع". معاني القرآن18

7 انظر: الإيضاح 205 ، 206 وانظر: معاني القرآن للأخفش 16

وأما **ألف الوصل** ففي تسعة: الألف التي تدخل مع لام التعريف، وهي مفتوحة في الابتداء ساقطة في الوصل [1]، والألف في: ابن وابنة واثنين واثنتين وامرئ وامرأة واسم واست، وهذه الثمانية تكسر فيهن الألف في الابتداء وتحذف في الوصل، وتعرف الألف في الأسماء الثمانية بأنها ساقطة في التصغير، كما في قوله تعالى: (يا عيسى ابن مريم. المائدة116) وتقول في التصغير: (بنيّ)، وقوله: (ومريم ابنة عمران. التحريم12) وفي التصغير تقول: (بُنيّة)، وقوله: (إن امرؤ هلك. النساء 176) وتقول في التصغير: (مُريء)، وقوله: (إذ قالت امرأة عمران. عمران35) وتقول في التصغير: (مُرئة)، فالألف غير ثابتة في التصغير[2].

ويعلّل ابن الأنباري كسر الهمزة في الأسماء الثمانية بأن (ابن وابنة واثنين واثنتين) المذكر فيها مبني على الأمر من الفعل (بنيتُ وثنيتُ)، فالأصل فيه (ابنِ واثنِ) على وزن (اقضِ وارمِ)، ثم عرّبوه بتعريب الأسماء، وبني المؤنث على المذكر... وكسرت همزة (امرئ) تشبيها بأخواتها (ابن وابنة واثنين)، وكسرت همزة (امرأة) حملا على المذكر[3].

وكسرت الألف في (اسم) كما في قوله تعالى: (اسمه المسيح)؛ لأنك تقول في التصغير: (سُميّ)، فلا تجد الألف ثابتة فيه، وأصله أمر من (سميت)، حذفت لامه، ثم عربت بتعريب الأسماء، ومن العرب من يقول: (أُسم) بضم الألف؛ أخذا من (سموت أسمو)، ومن العرب من يقول في الاسم: (سِم وسُم)، أنشد الفراء:

وعامُنا أعجبنا مقدَّمهْ يُكنَى أبا السمح وقرضاب سُمُهْ

وأنشد أيضا:

والله أسماك سِماً مباركا آثرك الله به إيثاركا

وأما (است) فالألف فيها ألف وصل، والدليل أنك تقول في تصغيرها (سُتيهة)، فالألف غير ثابتة، وكسرت؛ لأنها ألحقت بسائر أخواتها[4].

وأما الألف التي تدخل مع (لام التعريف) فمثل قوله (بسم الله الرحمن الرحيم)، إذا

---

[1] ذكر المبرد أن الخليل زعم أن (ال) كلمة بمنزلة (قد) تنفصل بنفسها، وأنها في الأسماء بمنزلة (سوف) في الأفعال. المقتضب 221/1

2 انظر: الإيضاح 208 : 210 بتصرف وانظر: معاني القرآن للأخفش 15

3 انظر: الإيضاح 208 : 210 بتصرف

4 انظر: الإيضاح 214، 215 وانظر: معاني القرآن للأخفش 15

ابتدأت (الرحمن الرحيم) تفتح الألف، وإذا وصلت أذهبتها، وتعرف بسقوطها من الاسم الذي هي فيه، ولا تدخل عليه (أل)، وفتحت؛ لأنها صارت مع اللام حرفا واحدا مثل: (هل، بل، من، كم)، ولم تكسر خشية أن تلتبس بألف (اثنين) ففتحوها؛ ليفرقوا بينهما[1].

وأثناء حديثه عن ألف الوصل في هذه الأسماء من حيث الكسر والفتح توقف ابن الأنباري عند أمرين:

. الأول: قطع ألف الوصل، حيث ذكر أن العرب تهمز ألف الوصل في ضرورة الشعر، ومنه قول الشاعر قيس بن الخطيم[2]:

إذا جاوز الإثنين سِرٌّ فإنه بنشْرٍ وتكثير الحديث قمين

. الثاني: ضبط حركة الميم والراء في كلمة (امرئ) ولهجات العرب فيها؛ حيث نقل عن الكسائي والفراء أن (امرأً) معرَب من مكانين: عرّب من الراء والهمزة، ودعاهم إلى ذلك أن آخره همزة، والهمز قد يترك في كثير من كلام العرب، فكرهوا أن يفتحوا الراء ويتركوا الهمز، فيقولوا (امرَو)، فتكون الراء مفتوحة والواو ساكنة، فلا تكون في الكلمة علامة للرفع، فعّربوه من الراء؛ ليكونوا إذا تركوا الهمز آمنين من سقوط الإعراب من الكلمة.
وقال الفراء: من العرب من يُعرِبه من الهمزة وحدها ويدع الراء مفتوحة، فيقول: قام امرَؤٌ وضربت امرَأً ومررت بامرَئٍ[3].

وذكر أبوبكر أن العرب إذا أسقطت الألف من (امرئ) كان لها فيه مذهبان: التعريب من مكانين، ومن مكان واحد، فإذا عربوه من مكانين قالوا: (قام مُرْؤٌ وضربت مَرْأً ومررت بمِرْءٍ) ، وإذا عربوه من مكان واحد قالوا: (قام مَرْؤٌ وضربت مَرْأً ومررت بمَرْئٍ)، وهي لغة القرآن، قال تعالى: (يفرقون به بين المرء وزوجه. البقرة 102) و(يحول بين المرء وقلبه. الأنفال24)، ونقل أبوبكر عن أبي عمرو أن أهل مكة يقولون: جاءني المُرْءُ ورأيت المَرْأَ ومررت بالمِرْءِ يا هذا[4].

---

1 انظر: الإيضاح 217 ، 219 بتصرف وانظر: معاني القرآن للأخفش 17

2 انظر: الإيضاح 216 وقطع ألف الوصل ذكره الأخفش، وعلّق عليه قائلا: "وهذا لا يكاد يعرف". انظر: معاني القرآن 20

3 انظر: الإيضاح 211 ، 212 وانظر: شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري 3

4 انظر: الإيضاح 213

تعليق:

بعد هذا العرض لمبحث "أنواع الألفات الواقعة في أوائل الكلمات" يتبين لنا أن:

. أنواع الألفات التي ذكرها ابن الأنباري في أوائل الكلمات ستة؛ أربعة منها مشتركة بين الأفعال والأسماء، هي: ألف الأصل وألف الوصل وألف القطع وألف الاستفهام، واثنان مختصان بالأفعال هما: ألف ما لم يسم فاعله وألف المخبر عن نفسه.

. أنواع الألفات الستة تمثل ستة مصطلحات تضاف إلى رصيد الكتاب من المصطلحات النحوية التي تمثّلها المبحث السابق، ولم نذكرها هناك إيثارا لذكرها تفصيليا هنا.

. ابن الأنباري آثر مصطلح (الألف) على مصطلح (الهمزة)، والمصطلحان مستعملان في التراث اللغوي [1]، وأعتقد أن ابن الأنباري راعى الشكل الإملائي في هذا، فشكل الألف يسيطر على الأنواع الستة، وقد زعم أن سيبويه . وغيره . فعل ذلك لهذا السبب!. وأنا لا أوافقه على رأيه، وإن كان كلاهما في المعنى واحدا؛ لأنه يحدث لبسا مع الألف اللينة أو ما يسمى بالفتحة الطويلة في مثل: (صائم ، كتاب، قال، دعا)، وأنا أعضد رأيي بنص للمالقي، يقول فيه: "باب الألف والهمزة، وهما في المعنى واحد، إلا إذا كان ساكنا مُدّ الصوت، ويسمى ألفا، ومخرجه إذ ذاك من وسط الحلق، وهو حرف هاوٍ، وإذا كان مقطعا يسمى همزة، ومخرجها حينئذ من أول الصدر، وهذا هو الصحيح من أمرهما، وهو مذهب سيبويه وأكثر المحققين من أئمة النحويين .. والدليل على أن الألف هي الهمزة شيئان: أحدهما أنّا إذا ابتدأنا بالهمزة على أي صورة تحركت كتبناها ألفا، والثاني أنّا إذا نطقنا بحرف من حروف المعجم فلابد من النطق بأول حرف منه في أول لفظه، نحو: باء وتاء وجيم، فإذا نطقنا الألف قلنا: ألف، فبدأناه بهمزة

---

[1] بعض النحاة استعملوا المصطلحين مثل المبرد؛ حيث عقد بابا بعنوان "باب معرفة ألفات القطع وألفات الوصل، وهن همزات في أوائل الأسماء والأفعال والحروف"، ثم قال عن همزة الوصل: "فأما الهمزة التي تسمى ألف الوصل فموضعها الفعل". انظر: المقتضب 218/1 وممن استعمل مصطلح (الهمزة) أبوعلي الفارسي، كما في قوله: "كل حرف احتيج إلى الابتداء به وكان ساكنا، اجتلبت له همزة الوصل". انظر: التكملة 200 وممن استعمل مصطلح (الألف) ابن خالويه في كتاب له باسم (الألفات)، وابن النجار الذي ألف كتابا بعنوان (التمييز في معرفة أقسام الألفات في كتاب الله العزيز).

مفتوحة"[1].

. تعليلات ابن الأنباري لأنواع الألفات تعليلات مقبولة مقنعة، وابن الأنباري في كتابه مولع بضروب العلل، فلا يكاد يذكر حكما نحويا إلا ويذكر العلة التي أدت إليه، فكان الحكم نتيجة لها، وهذا الأمر ليس بغريب على النحاة، فكثير منهم فعل ذلك.

. همزة أو ألف الوصل يجوز قطعها في الشعر ضرورة.

. في كلمة (امرئ) لهجات ذكرها ابن الأنباري بإيجاز مشيرا إلى أن القرآن الكريم استعمل بعضا منها.

. التعريفات التي سجلها ابن الأنباري لكل نوع من أنواع الألفات تثير جملة من التساؤلات مثل:

* الفعل المضارع (أُكرِمُ) في (أُكرِمُ أنا زيداً) هل الألف فيه ألف المخبر عن نفسه أو ألف قطع؟

* الفعل المضارع المبني للمجهول (أُتِيَ) في (أُتيَ بزيد)، هل الألف فيه ألف ما لم يسم فاعله أو ألف أصل؟

* كذلك الفعل المضارع (أُكرَمُ أنا) المبني للمجهول، هل الألف فيه هي ألف المخبر عن نفسه أو ألف ما لم يسم فاعله؟

* الألف في الفعل (أَذهَبَ) التي تعديه إلى مفعول، وتسمى (همزة التعدية)، هذه الألف تحت أي نوع من أنواع الألفات عند ابن الأنباري تندرج ؟

* هذه التساؤلات لا تعنينا الإجابة عنها بقدر ما يعنينا طرحها؛ لإعادة النظر في تقسيمات ابن الأنباري لأنواع الألفات الواقعة في أوائل الكلمات.. مما يدفع إلى القول بأن تلك التقسيمات غير دقيقة.

---

1 انظر: رصف المباني 103 ، 104

المبحث الثالث

الحروف اللينة المتطرفة بين الإثبات والحذف

نقصد بالحروف اللينة المتطرفة الياءات والواوات والألفات الواقعة في أواخر الكلمات؛ فهذه الحروف إثباتها وحذفها أمر جائز في اللغة، ولا خلاف في ذلك بين اللغويين، يقول ابن الأنباري: "اعلم أن الياءات والواوات والألفات يحذفن في الأمر والنهي وجواب الأمر والجزاء وجواب الجزم وما ينسق على الجزاء وجوابه، وما جاء بعد (لم، ألمّا، أفلم، أفلمّا)، ومن ذلك قوله تعالى: (وليتقِ الله ربه. البقرة 223)، تقف على (يتق) بلا ياء؛ لأنه في موضع جزم بلام الأمر، وقوله: (يا أيها النبي اتق الله. الأحزاب1) بلا ياء؛ لأنه في موضع جزم بتأويل لام ساقطة، وكان الأصل فيه (ليتقِ)، فحذفت اللام والياء لكثرة استعمالهم لأمر المواجه، ثم أدخلوا ألفا يقع بها الابتداء، والدليل قوله: (وليتق الله ربه)، فأمر المخاطب بمنزلة أمر الغائب إلا أن اللام تحذف من أمر المخاطب لكثرة الاستعمال، وتثبت في أمر الغائب لقلة الاستعمال .. وكذلك قوله: (ادعُ لنا ربك. البقرة68) وقوله: (فليدعُ ناديه. العلق17) وقوله: (لا تبغ الفساد في الأرض. القصص77)"[1].

ويدلل أبوبكر على أن أمر المخاطب ينجزم بلام ساقطة بقراءة قرآنية للنبي ﷺ رواها أُبيّ، هي قوله: (فبذلك فلتفرحوا. يونس58)، وقول النبي: "لتأخذوا مصافّكم".

وعقد ابن الأنباري بابا باسم "**الياءات التي يكنَّ في أواخر الأسماء**"، وقال فيه: "إن الياء إذا سكنت، ولقيها تنوين سقطت، كقوله تعالى (وقال الذي ظنّ أنه ناجٍ منهما. يوسف42)، فالأصل فيه (ناجي)، فاستثقلوا الضمة في الياء فحذفوها، فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكن، فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين، فالوقف عليه (ناجٍ) بغير ياء لهذا المعنى، وتستثقل الضمة في الياء؛ لأن الضمة إعراب والياء تكون إعرابا، فكرهوا أن يدخلوا إعرابا على إعراب"[2].

وقال ابن الأنباري: "إن حذف الياء مذهب القراء أجمعين، وبعض البصريين كان يقف على ذلك بالياء، فيقول: (إن ما توعدون لآتي. الأنعام134)، واحتجوا بأن الياء

---

1 انظر: الإيضاح 222 ، 223 ومن هذا النص تبدو لنا الرؤية الكوفية لابن الأنباري في جزم الأمر، فالنحويون اختلفوا في بناء الأمر وجزمه، فبينما ذهب البصريون إلى أنه مبني على ما يجزم به ذهب الكوفيون إلى أنه مجزوم بلام ساقطة تخفيفا. انظر: شرح القصائد السبع 78

2 انظر: الإيضاح 233 وقوله بـ(أن الياء إعراب) ليس دقيقا؛ لأن الياء هنا حرف مبنى، وليس حرف إعراب، وبالتالي فتبريره غير مقنع، وكان أفضلَ الاكتفاء بأن الضمة تستثقل في الياء.

حذفت في الوصل لسكونها وسكون التنوين، فإذا وقفنا زال التنوين الذي أسقط الياء، فرجعت الياء. وأبطل الكسائي والفراء هذا، وقالا: الكلام بُني وقفه على وصله، فلا يحدث في الوقف ما لا يحدث في الوصل"[1].

وذكر ابن الأنباري أن الياء تحذف من المخفوض إذا لقيها التنوين، كقوله: (فمن اضطر غير باغٍ. البقرة173)، فاستثقلوا الكسرة في الياء فحذفوها، فبقيت الياء ساكنة، والتنوين ساكن، فأسقطوها لسكونها وسكون التنوين. وتستثقل الكسرة في الياء؛ لأن الكسرة إعراب، والياء تكون إعرابا، فكرهوا أن يدخلوا إعرابا على إعراب"[2].

وأضاف ابن الأنباري أن العرب تستثقل الضمة والكسرة في الياء المكسور ما قبلها، فيقولون: هذا قاضٍ ، ومررت بداع، ولا يستثقلون الفتحة، فيثبتونها كما في قوله: (يا قومنا أجيبوا داعيَ الله. الأحقاف39)، والعلة في ذلك أن الضمة والكسرة تخرجان بتكلف شديد، والفتحة تخرج مع النفس بلا مؤونة. ومن العرب من يستثقل الفتحة في الياء فيسقطها، فيقول: (أجيبوا داعي الله)، فيسكن الياء، ويسقطها من اللفظ لسكونها وسكون اللام، ويقولون: رأيت قاضٍ وداعٍ ورامٍ ، فيجعلون النصب بمنزلة الرفع والخفض، قال بشر بن أبي خازم:

كفى بالنأي من أسماء كافٍ وليس لسُقمه إذ طال شافِ

أراد : كافيا، فأسقط الياء في النصب، وقال جرير:

فكسوت عارٍ جُنُبه فتركتُهُ جذلانَ جاد قميصُهُ ورداؤهُ

ثم أضاف أبوبكر "أن الأسماء المنتهية بالياء إذا أضيفت إلى شيء بعدها ثبتت الياء في الوقف وحذفت في الوصل، نحو (إلا آتي الرحمن عبدا. مريم93)، وقد حذفوا الياء من أربعة أحرف مضافة: (وإن الله لهاد الذين آمنوا. الحج54)، و(حتى إذا أتوا على واد النمل. 18)، و(ما أنت بهاد العمي. الروم53) و(صالِ الجحيم. الصافات163)، والعلة في هذا أنهم بنوا الخط على الوقف. واختلف القراء في الوقف على هذه الكلمات، فبعضهم وقف بالياء على الأصل، وبعضهم وقف بدون ياء اتباعا للخط"[3].

---

[1] انظر: الإيضاح 235

[2] انظر: الإيضاح 235 ، 236 وتعليله غير مقنع لما ذكرناه في هامش الصفحة السابقة.

[3] انظر: الإيضاح 237 ، 240 باختصار

وذكر ابن الأنباري "أن الياء في (المهتدي) حذفت في جميع القرآن إلا في قوله تعالى: (من يهد الله فهو المهتدي. الأعراف178)، وهذا هو الأصل، والحذف جاء تخفيفا؛ لأنهم استثقلوا الضمة في الياء فحذفوها، والموضع الذي حذفت منه الياء بنيت فيه المعرفة على النكرة، واكتفي بالكسرة من الياء، فسقطت الياء، وهذه لغة فاشية سائرة عند العرب، فذكر الكسائي أن العرب تقول: هذا الوالِ والوالي، والقاضِ والقاضي، والرامِ والرامي، قال كعب بن مالك:

ما بالُ همِّ عميدٍ بات يطرقني بالوادِ من هند إذ تعدو عواديها

أراد : بالوادي من هند، فاكتفى بالكسرة من الياء فحذفها، وقال الأعشى:

وأخو الغوان متى يشأ يصْرمْنه ويكُنَّ أعداءً بُعيد ودادِ

أراد: أخو الغواني، فاكتفي بالكسرة من الياء، وفي (يومئذ يتبعون الداعيَ. طه108) لا يجوز حذف الياء؛ لأنها مفتوحة، والفتحة لا تستثقل في الياء؛ لأنها تخرج مع النفس بلا مؤونة، فلم يجز أن يكتفي بالكسرة من ياء مفتوحة .. وفي حالة النصب بنيت المعرفة على النكرة؛ لأن الياء تثبت في النكرة المنصوبة، فتقول: رأيت قاضيا وداعيا، فالياء ثابتة، ويجوز حذف الياء في النصب على لغة الذين يسكنونها في كل حال"[1].

وفي موضع آخر يقول أبوبكر: إن كل اسم منادى . في القرآن . أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء منه ساقطة كقوله: (يا قوم اعبدوا الله. الأعراف65) و(يا عبادِ اتقون. الزمر16) إلا حرفين أثبتوا فيهما الياء، هما قوله: (يا عبادي الذين آمنوا. العنكبوت56) و(يا عبادي الذين أسرفوا. الزمر53)، واختلفت المصاحف في قوله: (يا عباد لا خوف عليكم. الزخرف68)، ففي مصاحف أهل المدينة بياء وفي بقية المصاحف بغير ياء، وقيل: في مصاحف الحجاز بياء .. والحجة في حذف الياء أنهم اكتفوا بالكسرة فحذفوا الياء، وكثر استعمالهم لهذا الجنس، فقوي الحذف، وأنشد الفراء:

يا عينِ جودي بدمع منك مجهودا وابكِ ابن أمِّ إذا ما مات مسعودا

ويروى : وابك ابن أمّي ، وقال حسان :

يا عينِ بكّي سيّدَ الناس واسفحي بدمعٍ فإن أنزفتِه فاسكُبي الدمَّا

أراد : يا عيني ، فاكتفي بالكسرة من الياء.

---

[1] انظر: الإيضاح 243 ، 245 وفي نص آخر ذكر ابن الأنباري أن تسكين الياء في النصب لغة عند العرب، وأن اللغة الجيدة فتحها. انظر: شرح القصائد السبع 281 ، 406

وأما لإثبات الياء في موضعي العنكبوت والزمر فهو إتباع للكتاب ، ولأنه أخرج على الأصل؛ لأنها ياء المتكلم، وكل ما في القرآن من ذكر العباد على غير معنى النداء فالياء فيه ثابتة، كقوله (قل لعبادي الذين آمنوا. إبراهيم31)، ما عدا موضع الزمر (فبشّر عباد 17) فالوقف عليه بغير ياء؛ لأن الياء ساقطة من الكتاب"[1].

ثم ذكر ابن الأنباري أن القراء "اختلفوا في ياءات الأفعال في قوله: (يوم تأتِ لا تكلم نفس إلا بإذنه. هود105)، و(ذلك ما كنا نبغِ الكهف64)، و(الليل إذا يسرِ. الفجر4)، فكان عاصم وحمزة يحذفان الياء في الوصل والوقف، وكان نافع وأبوعمرو يثبتان الياء في الوصل ويحذفانها في الوقف، فمن أثبتها في الوصل قال: هي حرف من الفعل على وزن (يفعل)، فالياء بحذاء اللام، وحذفت في الوقف إتباعا للمصحف، وعلل الكسائي ذلك بأن الوقف سكت، والمسكوت عليه مجزوم، والإثبات في الوصل؛ لأن الفعل مرفوع.

والذين حذفوا الياء في الوصل والوقف قالوا: اكتفينا بالكسرة من الياء، واجتمع لنا مع هذا موافقة المصحف، قال الفراء: سمعت العرب تقول: (لا أدرِ، ولا عَمْرِ)، فيحذفون الياء في السكت، وأنشد:

كفّاك كفّ ما تليق درهما جودا وأخرى تعطِ بالسيف الدما

وكان الأصل في هذه المواضع إثبات الياء، فاستثقلوا الضمة في الياء فحذفوها، فبقيت الياء ساكنة، فاكتُفِي بالكسرة منها"[2].

ثم انتقل أبوبكر إلى الواو، فقال: "إن الواو ثابتة في كل فعل لم يدخل عليه ما يجزمه، كما في (يمحو الله ما يشاء ويثبت. الرعد39)، فالوقف يكون بالواو (يمحو)؛ لأنه في موضع رفع بالياء التي في أوله، علامة الرفع فيه سكون الواو، وذلك أنك تقول في النصب: (لن يمحوَ) وفي الجزم (لم يمحُ)، فتجد الواو مفتوحة في النصب ومحذوفة في الجزم، فإذا سكنت كان سكونها علامة الرفع"[3].

وأضاف أبوبكر أن الواو حذفت من أربعة أفعال مرفوعة في القرآن أولها (ويدعُ الإنسان. الإسراء11)، و(يمحُ الله الباطل. الشورى24)، و(يوم يدعُ الداعِ. القمر6)،

---

[1] انظر: الإيضاح 246 ، 248

[2] انظر: الإيضاح 261 : 265

[3] السابق 267 ، 268 وجدير بالانتباه رؤيته بأن عامل الرفع في المضارع هو حرف المضارعة.

و(سندعُ الزبانية. العلق18)، الوقف في هذه الأفعال بدون واو، والحجة في هذا أنهم اكتفوا بالضمة من الواو، فأسقطوها، ووجدوا الواو ساقطة من اللفظ لسكونها وسكون اللام، فبني الخط على اللفظ، وأنشد الفراء:

إذاهُ سُيمَ الخسْف آلى بقسَمْ بالله لا يأخذ إلا ما احتكمْ

والعرب تقول: أقبل يضربه لا يألُ، أراد: لا يألو، فاكتُفي بالضمة من الواو[1].

ثم يستطرد أبوبكر قائلا: "إن واو الجمع ثابتة في القرآن كله، كقوله تعالى: (إنهم صالو النار. ص59) ، الوقف عليه بالواو، والأصل (صالون)، فأسقطوا النون للإضافة، وأسقطوا الواو لسكونها وسكون اللام"[2].

وذكر ابن الأنباري أن "واو الجمع لم تحذف إلا في موضع واحد روي عن الفراء، هو قوله (نسُ الله فنسيهم. التوبة67)، والحجة في ذلك أنهم وجدوا الواو ساقطة من اللفظ لسكونها وسكون اللام، فبنوا الخط على اللفظ، واكتفوا بالضمة من الواو .. وحذف واو الجمع موجود كثير في كلام العرب، ومنه قول الشاعر:

متى تقول خلتْ مِن أهلها الدارُ كأنهم بجناحيْ طائر طارُ

أراد : طاروا، فاكتُفي بالضمة من واو الجمع، وكذلك قول الشاعر:

فلو أنّ الأطبا كانُ حولي وكان مع الأطباءِ الشفاةُ

أراد : كانوا ، فحذف واو الجمع"[3].

ثم انتقل ابن الأنباري إلى الألف، فعرض قوله تعالى: (يا أيها الناس. البقرة21) قائلا: "تقف على (أيها) بالألف؛ لأن الأصل فيه (يا هؤلاء الناس)، فاكتفي بالناس من (هؤلاء)، فحذفوها، وكذلك قوله: (يا أيها النبيّ. الأنفال65)، تقف على (أيها) بالألف؛ لأن الأصل فيه (يا أيهذا النبي)، فاكتفي بـ(النبي) من (ذا)، قال الشاعر:

ألا أيهذا المنزل الدارس الذي كأنك لم يعهد بك الحيَّ عاهدُ

وقول الآخر:

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلّدي

---

[1] انظر: الإيضاح 268 : 270

[2] انظر: الإيضاح 270

[3] انظر: الإيضاح 271 ، 272

فأخرجه على أصله. ومن العرب من يقول: (يا أيُّه النبي) و(يا أيُّه الرجل)، ومنه:

يا أيُّه القلبُ اللجوج النفس أفِق عن البيض الحسان اللُعْس

ولا يجوز أن يقرأ أحد بهذه اللغة؛ لأنها تخالف خط المصحف .. وكل ما في كتاب الله من ذكر (أيها) فالوقف عليه بألف إلا ثلاثة أحرف هي قوله تعالى: (وتوبوا إلى الله جميعا أيه المؤمنون. النور31)، و(قالوا يا أيه الساحر. الزخرف49)، و(سنفرغ لكم أيه الثقلان. الرحمن31)، فالوقف عليها بغير ألف اتباعا للمصحف، والأصل إثبات الألف، والحذف اكتفاء بالفتحة منها"[1].

[1] انظر: الإيضاح 277 ، 279 وانظر: شرح القصائد السبع 77

تعليق :

بعد هذا العرض لهذا المبحث نستطيع القول بأن القراء اختلفوا في إثبات هذه الأحرف وحذفها في القراءة مع أن بعضها محذوف من المصحف في مواضع كثيرة، وهذا يدلنا على أن الرسم العثماني لم يكن سببا في تعدد القراءات كما زعم بعض المستشرقين[1].

والإثبات لغة الحجاز وهو الأصل، والحذف لغة مشهورة عند العرب؛ يقولون: جاءنى القاض ومررت بالقاض، فيحذفونها لسكونها ودلالة الكس رة عليها ، وقد نسب بعض العلماء الحذف لقبيلة هذيل [2]، وكون الإثبات لغة الحجاز يفيد أن اللغة الحجازية كانت تحتفظ بالصيغة كاملة ومن ثم نخالف (برجشتراسر) في قوله: "إن الكسرة الممدودة الانتهائية كانت تقصر في لهجة الحجاز" [3]، وهو يعنى بالكسرة الممدودة ياء المد وعلل د/الجندى ميل الحجازيين إلى الإتيان بالصيغة وافية أنهم أهل حضر، والحضرى غالبا ما يعنى بتحسين النطق حتى ينال ما يشتهى من طموح ومركز اجتماع ي ؛ لهذا يعمد إلى وضوح الكلام وحسن الأداء[4]. أما الحذف فهو لغة لهذيل[5]، وعليه قول الشاعر:

كفاك كف ما تليق درهما جودا وأخرى تعطِ بالسيف الدما

ويعتقد الباحث أن الحذف في القرآن يرجع إلى علة صوتية تتمثل في الانس جام الصوتي بين فواصل الآيات، ويبدو هذا جليا في مطلع الفجر: "والفجر. وليال عشر. والشفع والوتر. والليل إذا يسر.." فالفواصل كلها تسير على نغمة صوتية واحدة تبرز في أن الكلمات تحمل مقطعا صوتيا واحدا من النوع الطويل المغلق بصامتين.

---

[1] من أولئك المستشرقين الألماني جولد زيهر في كتابه (المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن ص4)؛ إذ يقول: "وترجع نشأة جزء كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة تبعا لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته وعدد تلك النقاط وكذلك اختلاف الحركات، فكانا السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات".

[2] انظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي القيسي 331/1 وجامع البيان للطبري 144/12 والبحر المحيط لأبي حيان 262/5 وإتحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي 152

[3] انظر: التطور النحوي برجشتراسر 68

[4] انظر: اللهجات العربية في التراث د.علم الدين الجندي 684

[5] انظر: جامع البيان 479/15 والبحر المحيط 262/5

والقرآن حريص على إحداث نوع من الانسجام ال صوتي بين فواصل الآيات، وربما كان هذا أحد أسباب الأمر الإلهي: "إذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا"، ومن أجل ذلك قد يضيف القرآن حرفا أو يحذف حرفا خلافا للقاعدة النحوية، كما في الفعل "يسْرِ"، وفي الكلمات: "الظنونا، الرسولا، السبيلا" الفرقان 10، 66، 67.

فحذف الياء من "يسر" من غير جزم، وإضافة ألف للكلمات الثلاث الأخرى من غير علة نحوية مخالف للقاعدة التي توجب أن ينتهي الفعل "يسر" بالياء، وتنتهي الكلمات الثلاث الأخرى بإسكان الحرف الأخير في الوقف ، وإنما حدث هذا لتنسجم هذه فواصل الكلمات الثلاث مع فواصل الآيات الأخرى قبلها وبعدها.

ولعل سيبويه قد لحظ هذا الملحظ؛ إذ يقول: "وأما الأفعال فلا يحذف منها شي ء لأنها لا تذهب في الوصل في حال ، وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ألا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي، فالفواصل في قوله تعالى: (والليل إذا يسر)، (ما كنا نبغ)، (يوم التناد)، (الكبير المتعال)، والإثبات أقيس والحذف كثير جائز"[1].

وعبارة سيبويه هذه تفيد أن الإثبات أجود وأحسن استعمالا، والحذف على الجواز ، وكلاهما شائع في التراث اللغوي، وبخاصة في اللهجة الحجازية[2]، وأعتقد أن الإثبات هو الأصل، والحذف لغة ثانية يعد مظهرا من مظاهر التخفيف في اللغة.

---

[1] انظر: الكتاب 184/4 وانظر أيضا: التكملة لأبي علي الفارسي 211 ويقول الرضي الاستراباذي: "إثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح، وحذفهما في نحو: لم يغزوا ولم ترمي وصنعوا قليل". شرح الشافية 301/2

[2] لأن الظاهرتين احتفظت بهما قراءة حفص عن عاصم، وهي قراءة حجازية، وهذا يعني أن لغة الحجاز احتضنت جملة من اللهجات العربية الفصحى حتى نسبت إليها، وبها نزل القرآن؛ ولذا لما اختلف كتبة الوحي في كتابة بعض الكلمات قال لهم عثمان مقولته المشهورة: "إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش؛ فإنه نزل بلسانهم".

المبحث الرابع
المماثلة الصوتية

المفهوم :

المماثلة Assimilation هي تأثر صوت بصوت؛ صامتا Consonant كان أو صائتا Vowel، فإن أثّر الصوت فيما بعده فالمماثلة تقدمية Progressive Assimilation ، وإن حدث العكس فالمماثلة رجعية Regressive Assimilation[1]، ولها مصطلحات مرادفة مثل: الإدغام والانسجام و الإتباع والتجانس والتقارب، والإدغام أكثر المصطلحات انتشارا عند القدماء[2].

والمماثلة الصوتية مظهر من مظاهر التخفيف والتسهيل في الكلام، اتسمت به ا بعض القبائل العربية؛ ربما كان معظمها من قبائل شرق الجزيرة، تلك القبائل البدوية؛ لأن البدوي بطبعه يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي عند النطق، أما القبائل المتحضرة المتمثلة في قبائل غرب الجزيرة فقد حافظت على الأصل في النطق؛ لأنها تميل إلى التأني والهدوء في النطق [3]، والدليل على ذلك كسر ضمير الغائب (الهاء) بعد ياء أو كسرة، فالضم هو الأصل، وهو لغة الحجاز، واستعماله عربي جيد، و الكسر جاء اتباعا، وهو أحسن؛ لاستثقال الضمة بعد الكسرة والياء، وهو لغة أكثر العرب[4].

ويرى الباحث أنه لا تفاضل بين اللغتين، فكلتاهما س .مة لناطقيها فصيحة لديهم،

---

[1] حول المماثلة وأنواعها انظر: الأصوات اللغوية د.إبراهيم أنيس 180 والتطور اللغوي مظاهره وعلله د.رمضان عبدالتواب 30 واللهجات العربية في القراءات د.عبده الراجحي 126

[2] الإيضاح 221 وقد فرق القدماء بين التماثل والتجانس والتقارب، فالتماثل يكون بين صوتين اتفقا مخرجا وصفة، والتجانس بين صوتين اتفقا مخرجا واختلفا صفة، والتقارب بين صوتين تقاربا مخرجا أو صفة. انظر: التكملة للفارسي 614 والخصائص لابن جني 139/2 والنشر في القراءات العشر لابن الجزري 218/1 والإتقان في علوم القرآن للسيوطي 263/1

[3] انظر: اللهجات العربية في التراث 98/1 ويرى الباحث أن هذا الحكم ليس بوصف عام، فثمة ظواهر، مالت فيها القبائل المتحضرة إلى التخفيف، على حين حافظت القبائل البدوية على الأصل في النطق، ومن ذلك تحقيق الهمز وتخفيفه.

[4] يقول المبرد: "فإن كان قبلها كسرة جاز أن تتبعها واواً أو ياءً أيهما شئت، أما الواو فعلى الأصل، وأما الياء فلقرب الجوار؛ لأن الضمة مستثقلة بعد الكسرة، والناس عامة للكسرة، والياء أكثر بعدها استعمالا، فأما أهل الحجاز فعلى الأمر الأول". المقتضب 175/1، 399 وانظر: الكتاب 195/4 وإبراز المعاني لأبي شامة 73 وهذا لا يخالف ما ذكره أنيس (في اللهجات العربية 91) من أن الضم للبدو والكسر للحضر، إذ هذا بمثابة قانون عام شذت عنه ظواهر؛ منها هذه الظاهرة.

وبهما نزل القرآن، وقد سجلتهما لنا قراءة حفص، غير أن السيطرة كانت للغة ال تماثل، فكل مواضع هذا الضمير في كل القرآن قد جاءت على لغة ال تماثل إلا في موضعين هما: (أنسانيهُ إلا. الكهف 63) و(عليهُ الله. الفتح 10)، حيث قرأهما حفص بالضم.

وظاهرة المماثلة الصوتية جاءت عند ابن الأنباري في مواضع متفرقة من كتابه، فجاءت في معرض حديثه عن كسر ألف الوصل في قوله: (ادّاركوا. الأعراف 38) و(اثّاقلتم. التوبة38) ، حيث قال: "كسرت الألف؛ لأن عين الفعل مفتوحة، وهي القاف في (يثّاقل) والراء في (يدّارك)، وذلك أن وزن (يثاقل ويدارك) يتفاعل، فالقاف والراء بحذاء العين، ومثله قوله تعالى: (اطّيرنا بك. النمل47) وقوله: (ادّارك علمه. النمل66)، والأصل في (ادّاركوا) تداركوا، فأدغموا التاء في الدال، فصارت دالا ساكنة، فلم يصلح الابتداء بساكن، فأدخلوا ألفا يقع بها الابتداء، والأصل في (اطيرنا) تطيرنا، وفي (اثاقلتم) تثاقلتم، وفي (ادارك) تدارك [1]، ولذا جاء في حرف أبيّ بن كعب (أم تدارك علمهم)، وأنشد الكسائي:

تُولي الضجيع إذا ما استافها خصرا عذْبَ المذاقِ إذا ما اتّابع القُبَلُ

أراد: إذا ما تتابع القبل، فأدغم التاء الأولى في الثانية فسكنت، فلم يصلح الابتداء بساكن، فأدخل ألفا يقع بها الابتداء"[2].

كما وردت الظاهرة في معرض حديث ابن الأنباري عن لام التعريف والألف الداخلة عليها، حيث ذكر أن (الرحمن) فيه راءان: الأولى هي اللام التي مع الألف اندغمت في الراء الثانية لقرب مخرجها، وذلك أن المخرج الخامس من الفم للاّم، والمخرج السابع للراء، وكذلك (الطلاق) فيه طاءان: الأولى هي اللام التي اندغمت في الطاء الثانية لقرب

---

[1] في الأمثلة التي ساقها ابن الأنباري للمماثلة نلحظ أنه تماثل الصوتان الأول والثاني لتقاربهما مخرجا وصفة؛ فكلاهما أسناني انفجاري، بيد أن الأول مهموس ضعيف والثاني مجهور قوي، فكانت المماثلة بينهما رجعية **Regressive Assmalation** ، حيث أثر الصوت المجهور في الصوت المهموس، فانقلبت التاء دالا وثاء وطاء ، ثم حدث إدغام بينهما، فسكن الأول، فاجتلبت همزة وصل من أجل النطق بساكن ، وهذا التماثل أسماه القدماء بالإدغام الكبير في مقابل الإدغام الصغير، ويعنون به إدغام صوت في صوت كلاهما متحرك بغية التخفيف . حول صفات الأصوات انظر: النشر 160/1 : 162 والإتقان 263/1 : 266 وأصوات العربية د.رفعت الفرنواني 150

[2] انظر: الإيضاح 177 : 179

مخرجها، وكذلك (الصراط) فيه صادان: الأولى هي اللام اندغمت في الصاد الثانية لقرب مخرجها[1].

والأصل في هذا أن اللام تندغم في أربعة عشر حرفا: في التاء والثاء والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون واللام؛ لقرب مخرجها منها، ولم تدغم في بقية الأحرف لبعد مخرجها عنها، كما في قوله: (والأنعام والحرث. عمران 14)، فاللام من حروف الفم، والحاء من حروف الحلق، ومثله (وهل نجازي إلا الكفور. سبأ 17)؛ لأن المخرج الثاني من الفم للكاف، والمخرج الخامس للاّم، فلما بعُد المخرجان بطل الإدغام[2].

تعليق:

المماثلة الصوتية مصطلح لغوي حديث يعني التقارب بين صوتين مخرجا وصفة، فيؤثر أحدهما في الآخر، فيحيله إلى صوت مثله، وهي نوعان: تقدمية ورجعية وفقا لتأثير أحد الصوتين في الآخر، وتعد مظهرا من مظاهر التخفيف اللغوي، وأطلق عليها ابن الأنباري مصطلح (الإدغام)، والأمثلة التي أوردها من المماثلة الرجعية.

---

[1] انظر: الإيضاح 220 وذكر ابن الجزري أن مخرج اللام من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، والراء من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا العليا غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا، والطاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعدا إلى جهة الحنك، والصاد من بين طرف اللسان فويق الثنايا السفلى. اللام والراء من الحروف الذلقية نسبة إلى موضع مخرجها، وهو طرف اللسان، إذ طرف كل شيء ذلقه، والطاء من الحروف النطعية التي تخرج مِن نطع الغار الأعلى وهو سقفه، والصاد من الحروف الأسلية؛ حيث تخرج من أسلة اللسان وهو مستدقه. انظر: النشر 159/1 : 160

[2] انظر: الإيضاح 220 : 221 وذكر ابن الجزري أن مخرج الحاء من وسط الحلق، والكاف من أقصى من أسفل مخرج القاف من اللسان قليلا وما يليه من الحنك. والحاء من الحروف الحلقية، والكاف من الحروف اللهوية نسبة إلى اللهاة، وهي ما بين الفم والحلق. النشر 158/1 : 159 والتعبير بـ(الأصوات) أدق من التعبير بـ(الحروف)؛ فالحرف هو الرمز المكتوب للصوت المنطوق، ويبدوا أن القدماء بعامة استخدموا مصطلح (الحرف) يريدون به (الصوت).

المبحث الخامس

الهمز تحقيقا وتخفيفا

الهمزة صوت يخرج من أقصى الحلق، وهي أدخل الأصوات في الحلق، فلما كانت كذلك استثقل بعض العرب إخراجها من حيث كانت فخففوها، وتخفيفها لا يخلو من أن تُجعَل بين بين أو تقلب أو تحذف، وقد اختلفت القبائل العربية في تحقيق الهمز وتخفيفه في بعض الكلمات، ويبدو هذا واضحا في لغة القبائل الحجازية ولاسيما قريش، ولغة القبائل البدوية وبخاصة تميم؛ فبينما حرصت الأخيرة على الهمز مالت الأولى إلى التسهيل أو ترك الهمز ، يقول أبوبكر: "قريش لا تهمز، ليس الهمز من لغتها، وإنما همزت القراء بلغة غير قريش من العرب" [1]. ويرى الباحث أن الهمز هو الأصل [2]؛ ومن ثم فهو اللغة الأولى، وتركه لغة ثانية، ويُعدّ مظهرا من مظاهر التخفيف[3]، ويعتقد الباحث أن ميل قبائل غرب الجزيرة إلى تخفيف الهمز راجع إلى اختصار عدد المقاطع الصوتية وانتقال موضع النبر؛ فمثلا كلمة (سأل) تتكون من ثلاثة مقاطع من النوع القصير، والنبر في هذه الحالة على المقطع الثالث من الآخر (سَ) وهو مقطع قصير (ص ح)، فإذا ما خفّفنا الهمز اختصرت المقاطع الثلاثة إلى مقطعين: متوسط مفتوح (سَا) وقصير (لَ)، وانتقل موضع النبر إلى المقطع قبل الأخير (سا : ص م).

واللغة الأدبية النموذجية تميل إلى تحقيق الهمز، وهي اللغة الفاشية [4] في معظم القبائل العربية حتى لغة الحجاز، ودليل ذلك أن قراءة حفص اتسمت بالهمز وهي قراءة

---

[1] انظر: الإيضاح 392 وتحقيق الهمز لغة قبائل وسط الجزيرة مثل: تميم وقيس وبني أسد. للمزيد انظر: التكملة للفارسي 228 والنشر 332/1 والإتقان 277/1 واللهجات العربية في القراءات د.عبده الراجحي 105

[2] مما يؤكد أن الهمز هو الأصل في اللغة العربية أصالته في اللغات السامية؛ يقول أحد الباحثين: "إذا نظرنا إلى اللغات السامية نجد أن الهمز هو الأصل؛ إذ يمثل طورا أذهب في القدم من طور التسهيل". انظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد 179

[3] هذا الأمر ليس مضطردا في اللغة، بل من باب الكثرة والغلبة؛ فقد يكون الهمز أخف من تركه في بعض الكلمات، مثل: (تؤْي، تؤيه)؛ فترك الهمز هنا أثقل من الهمز. للمزيد انظر: التيسير في القراءات السبع للداني 37

[4] انظر: إتحاف فضلاء البشر 560/2

حجازية[1]؛ ومن ثم يؤكد الباحث اعتقاده بأن الهمز هو اللغة الأولى وأن التسهيل لغة ثانية لجأت إليه القبائل الحجازية تخفيفا؛ ليتواءم مع تحضرها.

هذا ... وقد تحدث ابن الأنباري عن الهمز في أكثر من موضع، ومن ذلك تعليقه على قولهم: (ايت يا رجل)؛ حيث يقول: "الأصل فيه (إِتِ يا رجل وإِتوا يا رجال)، فجعلوا الهمزة الساكنة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وذلك أن العرب تجعل الهمزة ياء إذا انكسر ما قبلها وكانت ساكنة، ويجعلونها ألفا إذا سكنت وانفتح ما قبلها، ويجعلونها واوا إذا سكنت وانضم ما قبلها"، وساق ابن الأنباري أمثلة لذلك بكلمات (الذيب وآمن ويومن)؛ فأصلها (الذئب، وأأمن، ويؤمن)[2].

وكلام ابن الأنباري هذا فيه شمولية؛ فليس كل العرب تحول الهمزة الساكنة إلى حرف يماثل حركة ما قبلها، فالهمزة الساكنة في جميع كلماتها جاءت محققة عند كل القراء ما عدا أبا جعفر؛ حيث أبدل الهمزة حرفا من جنس حركة ما قبلها مثل كلمات: (الذئب، المؤمن، جئت) [3]؛ ولذلك نص سيبويه والمبرد في هذا الصدد على عبارة (إذا أردت التخفيف)، يقول سيبويه: "وإذا كانت الهمزة ساكنة، وقبلها فتحة، فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفا، وذلك قولك في (رأس وبأس): راس وباس"[4]، و"يقول المبرد: "واعلم أن الهمزة إذا كانت ساكنة فإنها تقلب إذا أردت تخفيفها على مقدار حركة ما قبلها، وذلك قولك في (رأس وجؤنة وذئب): راس وجونة وذيب"[5].

ويتوقف أبوبكر عند همزة (ائت) في قوله تعالى (لقاءنا ائت بقرآن. يونس15) في الدرج، فيقرر أن الهمزة هي الساكنة التي في (إِت)، وهي عين الفعل، وألف الوصل ساقطة، وقد أجاز الكسائي أن تُثبِت الهمزتين في الابتداء، فأجاز للمبتدئ أن يقول: (إئتِ بقرآن) بهمزتين، ويرى أبوبكر أن هذا قبيح؛ لأن العرب لا تجمع بين همزتين الثانية

---

[1] انظر للباحث: الخصائص اللغوية لرواية حفص 51 وما بعدها

[2] انظر: الإيضاح 164

[3] انظر: التيسير 39 والإتقان 278/1 واللهجات العربية في القراءات 97

[4] انظر: الكتاب 164/2

[5] انظر: المقتضب 294/1

منهما ساكنة، ونقل عن الفراء أن العرب لا تنطق بهمزة ساكنة إلا بني تميم فإنهم يهمزون، فيقولون: الذئب والكأس والرأس[1].

والباحث يزعم أن ما نقله ابن الأنباري عن الفراء غير دقيق؛ لأن العرب يتكلمون بالهمز ما عدا أهل الحجاز، فإنهم يهمزون ويخفّفون، والدليل على ذلك أن قراءات نافع وابن كثير وحفص يغلب عليها تحقيق الهمز وهي قراءات حجازية، فإذا سلمنا بأن العرب لا تهمز إلا بني تميم انتهينا إلى أن القراءات لا تمثل بيئات أصحابها، وهذا أمر يصعب القطع به، بل إن القراءات تؤكد أن الهمز كان أكثر انتشارا عند العرب، ومن ناحية أخرى فإن تسليمنا بأن لهجة قريش لا تحقق الهمز يقودنا إلى أن اللغة التي نزل بها القرآن ليست لهجة قريش، بل لغة مشتركة ضمت فصحى لهجات القبائل.

ويتوقف أبوبكر عند قوله تعالى: (فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلا. المزمل19)، فيرى أن الهمزة هي همزة (شاء) وألف (اتخذ) ساقطة؛ لأنها ألف وصل، وكان الأصل في (شاء) (شيأ) ، فجعلوا الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وكذلك قوله (فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت. فصلت39) فالهمزة همزة الماء، وألف (اهتزت) ساقطة؛ لأنها ألف وصل، والأصل في الماء (الموه)، فجعلوا الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلوا من الهاء همزة لقرب مخرجها منها، وذلك أن أقصى مخارج الحلق للهاء والهمزة[2].

هذا .. وذكر أبوبكر أن للعرب في الهمز ثلاثة مذاهب: التحقيق وترك الهمز والإبدال منه، فمن حقق الهمز قال: (استهزأت ومستهزئون)، ومن أبدل من الهمزة قال: (استهزيت ومستهزَون) كما نقول: (استقصيت ومستقصون)، ومن ترك الهمز وهو يريده

---

[1] انظر: الإيضاح 166 ولم أعثر في كتب القراءات على أي نص يفيد أن الكسائي أجاز الابتداء بهمزتين الثانية منهما ساكنة.

[2] انظر: الإيضاح 166، 167 وقال ابن منظور: "الماءُ والماهُ والماءةُ معروف، وحكى بعضهم: اسْقِني ماً (مقصور) على أَن سيبويه قد نفى أَن يكون اسمٌ على حرفين أَحدهما التنوين، وهمزةُ ماءٍ منقلبة عن هاء بدلالة ضُروبِ تصاريفه، على ما أَذكره الآن من جَمْعِه وتصغيره، فإن تصغيره مَوَيْه، وجمعُ الماءِ أَمواهٌ ومِياهٌ، وحكى ابن جني في جمعه أمواء، وأَصل الماء ماهٌ، والواحدة ماهةٌ وماءةٌ. قال الجوهري: الماءُ الذي يُشْرَب والهمزة فيه مبدلة من الهاء، وفي موضع اللام، وأَصلُه مَوَهٌ، بالتحريك، لأَنه يجمع على أَمْواه في القِلَّة ومِياهٍ في الكثرة مثل جَمَلٍ وأَجْمالٍ وجِمالٍ، والذاهبُ منه الهاءُ، لأَن تصغيره مُوَيْه. انظر: لسان العرب (موه)

قال: (استهزات) بغير همز و(مستهزِون) بكسر الزاي وتسكين الواو من غير مدّ ولا همز، وكان أهل البصرة يسمون المهموز المحقق الهمز المشبع، ويسمون الذي يترك همزه وهو يراد (المشرب)؛ لأنه أشرب حركة الهمزة وأسقطت منه النبرة، ويسمون الذي يبدل من همزة (المقلوب)[1].

[1] انظر: الإيضاح 400 وانظر: النشر 295/1 والإتقان 277/1 : 278

المبحث السادس

الفتـح والإمـالة

الفتح يعنى النطق بالصوت مفتوحا مفخما؛ ومن ثم يسمى "التفخيم"، أما الإمالة فهي الميل بالفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء لضرب من التجانس ، أو هي ضرب من ضروب التأثر الذي تتعرض له الأصوات حين تتجاور أو تتقارب[1].

وذكر بعض العلماء أن ثمة نوعا آخر من الإمالة، وهو أن تنحو بالفتحة نحو الضمة وبالألف نحو الواو، يقول ابن جني: " وأما ألف التفخيم فهي التي تجدها بين الألف والواو نحو قولهم: سلام عليه .. وعلى هذا كتبوا (الصلوة والزك وة والحيوة) بالواو؛ لأن الألف مالت نحو الواو"[2]، وفي نص آخر يقول: "وأما الكسرة المشوبة بالضمة فنحو (قيل وبيع وغيض وسيق)، وكما أن الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضمة، فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو"[3].

وذكر العلماء أن الفتح والإمالة لغتان فصيحتان، بهما نزل القرآن، و الفتح لغة الحجاز، والإمالة لغة تميم وقيس وأسد [4]، ولا مانع من شيوع العكس، لكن ليس بالقدر الذي جعل بعض العلماء يقولون: "الإمالة لغة الحجاز ومن جاورهم من بني تميم"، فربما

---

[1] نود الإشارة إلى أن أنه ليس كل ألف تنتهي بها الكلمة تمال، إنما تمال الألف التي أصلها ياء؛ و لعل هذه وظيفة الإمالة، فمثلا كلمة (تترا) إذا أميلت فالألف أصلها ياء، وإن لم تمل فهي ألف زائدة لحقت الكلمة. كما نود الإشارة إلى أن ثمة علاقة بين الترقيق والإمالة، والفتح والتفخيم، فالأصوات التي من صفاتها الترقيق والتفخيم إذا فتحت فُخمت وإذا أميلت رُققت، يقول ابن الأنباري: " كان الكسائي يكسر الراء في (الآخرة) والميم في (نعمة) والياء في (معصية) و(القيامة) وما أشبه ذلك في الوقف، وكان حمزة يفتحها قليلا، وأن الكسائي أمال هذه الحروف في الوقف؛ لأن الهاء أخت الياء والواو والألف " انظر: الإيضاح 400 وحول مفهوم الإمالة انظر: المسائل الحلبيات 48 والتكملة 536 (كلاهما للفارسي) والكشف عن وجوه القراءات 168/1 والإتقان 256/1 والإمالة في اللهجات والقراءات د.عبدالفتاح شلبي واللهجات العربية في القراءات 134

[2] انظر: سر صناعة الإعراب 55/1

[3] انظر: المرجع السابق 59/1 وذكر د.إبراهيم أنيس هذا النوع، وساق له أمثلة بالنطق العامي لـ(فوق ونوع وشوط). انظر: في اللهجات العربية 46

[4] انظر : سر صناعة الأعراب 58 وشرح المفصل 54/9 وشرح الشافية 4/3 وإبراز المعاني 204 وكنز المعاني للموصلي وجمال القراء للسخاوي 499/2 والنشر في القراءات العشر 23/2 والإتقان في علوم القرآن 255/1 وإتحاف فضلاء البشر 102

كان هذا القو ل مبالغا فيه [1]، والدليل على ذلك أن قراءة حفص وهي قراءة حجازية قد آثرت الفتح في كل القرآن ما عدا موضعا واحدا أمالت فيه، هو كلمة (مجراها) في قوله: (بسم الله مجراها ومرساها. هود 41)[2].

واختلف العلماء في أيهما أصل وأيهما فرع؟ فبينما ذهب كثير منهم إلى أن الفتح أصل والإمالة فرع؛ واستدلوا على ذلك بأنه يجوز تفخيم كل ممال، ولا يجوز إمالة كل مفخم، وأن أصل الكلام كله الفتح، والإمالة تدخل في بعضه، وأن الإمالة مظهر من مظاهر التخفيف؛ لأن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف من الارتفاع[3]، ذهب آخرون إلى أن الإمالة أصل والفتح فرع، لجأت إليه قبائل غرب الجزيرة ؛ بهدف الاقتصاد في المجهود العضلي والتسهيل في الكلام[4].

ونستنتج من الرأي الأول أن الكسر أخف من الفتح ؛ لأن الإمالة أخف ، والباحث لا يسلم بصحة هذا الرأي ؛ لأن ثمة رأيا يرى أن الفتح أخف الحركات ، كما أنه لم يطمئن إلى الرأي الآخر الذي مؤداه أن الإمالة أصل والفتح فرع لجأت إليه بعض القبائل تخفيفا ؛ لأن الفتح هو اللغة المشهورة، وهو لغة قريش، وعليه قراءة أهل الحرمين وحفص باستثناء كلمات معدودة.

ومن ثم يرى الباحث أن كلا منهما أصل في موطنه، سهل على لسان ناطق يه، ولو أن أحدهما مجرد تخفيف لآثرته جميع القبائل، وإنما كلاهما لغة فاشية في اللهجات العربية، وبهما نزل القرآن؛ حيث جمع بينهما على مختلف قراءاته، وكان للغة الفتح القسط الأكبر من قراءات القراء، أما الإمالة فكل القراء أمالوا وإن تفاوتت الإمالة بينهم قلة وكثرة سوى ابن كثير المكي[5]، وأكثر القراء إمالة قراء الكوفة.

وجدير بنا هنا أن نشير إلى رأي د.إبراهيم أنيس في سبب ذلك ؛ إذ يرى أن انتشار ظاهرة الإمالة في قراءات أهل الكوفة راجع إلى أن الكوفة كانت مهبط القبائل البدوية

---

[1] انظر : الإمالة في اللهجات والقراءات 80

[2] انظر: التيسير في القراءات 48

[3] انظر: الكشف 168/1 وكنز المعاني 174 وجمال القراء 499/2 والنشر في القراءات العشر 28/2 والإتقان في علوم القرآن 256/1 وإتحاف فضلاء البشر 103

[4] انظر: في اللهجات العربية 66

[5] انظر : جمال القراء 298/3 ، والإتقان 259/1 ، والإمالة 117 .

التي اشتهرت فيها الإمالة [1]، وهذا سبب مقنع ، غير أنه يثير تساؤلا: إذا كان هذا هو السبب فلماذا لم تنتشر الإمالة في قراءة حفص وهو كوفي؟! وهذا ما دفع الباحث إلى القول بأن انتشار الإمالة في قراءات أهل الكوفة يرجع إلى السند المتواتر المعتمد على السماع والمشافهة؛ إذ إن قراء الكوفة إلا حفصا قد تلقوا قراءاتهم عن زر بن حبيش الأسدي عن ابن مسعود الهذلي، وقبيلتا أسد وهذيل من القبائل المميلة ، أما حفص فقد تلقى قراءته عن عاصم عن أبى عبد الرحمن السلمي عن على بن أبي طالب، وهؤلاء حجازيون[2]؛ ومن ثم اشتهرت قراءة حفص بالفتح ، ولم يمل فيما اشتهر عنه إلا في موضع واحد، هو كلمة (مجراها) في سورة هود.

وعلى الرغم من أن لغة الحجاز مشهور عنها الفتح، فإنها تميل قليلا، ولعل إمالة (مجراها) في قراءة حفص من ذلك القليل، فهذه الإمالة للأثر[3]، وليست بدعا من حفص ، إنما هي متواترة عن عاصم عن أبي عبد الرحمن عن على بن أبي طالب [4]، ومن ثم يخالف الباحث الرأي القائل بأن حفصا من عادته مخالفة أصله في بعض الكلمات، ومن تلك الكلمات التي خالف فيها أصله كلمة (مجراها)[5].

فإذا ما تصفحنا الإيضاح نجد أن أبا بكر تحدث عن الإمالة في عدة مواضع، فذكر . أول ما ذكر . أن الكسائي كان يكسر الراء في (الآخرة) والميم في (نعمة) والياء في (معصية) و(القيامة) وما أشبه ذلك في الوقف، وكان حمزة يفتحها قليلا، وأن الكسائي أمال هذه الحروف في الوقف؛ لأن الهاء أخت الياء والواو والألف[6].

وقال ابن الأنباري: "إن الإمالة ممتنعة من الأدوات مثل (حتى) ملتئبّة في الأسماء والأفعال، كقولهم: (فتىً) و(قضى)، وإنما امتُنعت الأدوات من الإمالة؛ لأنه لا يُعرف لها

---

[1] انظر : في اللهجات العربية 60

[2] راجع : المبحث الثاني من التمهيد في كتاب "الخصائص اللغوية لرواية حفص".

[3] انظر : إتحاف فضلاء البشر 397/1

[4] انظر : جمال القراء 498/2

[5] انظر : إبراز المعاني 330 و 331

[6] انظر: الإيضاح 400 ، 401 وانظر كذلك: التيسير في القراءات 54 والإتحاف 123 ونلحظ هنا أن ابن الأنباري ربط بين الترقيق والإمالة من ناحية، والفتح والتفخيم من ناحية أخرى، فكل صوت مرقق ممال. وفعل ذلك غيره مثل الداني وابن الجزري والبناء.

أصل من الياء ولا الواو، فلزموا فيها الألف لخفتها، ولما عرفوا للاسم والفعل أصلا في الياء والواو دلّوا على أصل الياء بالإمالة"[1].

ثم ذكر أن حمزة والكسائي أمالا (بلى) وهي أداة [2]، وعلل ذلك بأن أصلها (بل)، فزيدت عليها الألف دلالة على أن السكوت عليها ممكن، وأنها لا تعطف ما بعدها على ما قبلها كما تعطفه (بل) ، فوقف علها بالياء، وصلحت إمالتها؛ لأنها ألف تأنيث كألف (ليلى وحبلى) ، فأمكن دخول علامة التأنيث على الأداة ههنا، كما أمكن دخولها في (رُبّتْ وثَمّتْ ولات) وهي أدوات[3]، ومن فتح (بلى) في كل حال آثر الأخف وغلّب اللفظ، وكتبت (بلى) بالياء بناء على الإمالة، وكتبت (حتى) بالياء وهي لا تمال [4] فرقا بين دخولها على الظاهر والمكنى، فلزم فيها لفظ الألف مع المكنى في قولهم: (حتاي وحتاك وحتاه)، وانصرف عن الألف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا: (حتى زيد)، وكذلك فعل بـ(على وإلى)، فقيل: (على زيد وإلى زيد) و(عليه وإليه)، وبُني ذلك على (قضى زيد وقضيت) لما كانت ألف (قضى) ألفا في اللفظ وياء مع المكنى[5].

ويفصح أبوبكر عن سبب بناء (على وإلى وحتى) على (قضى) بأن حاجة هذه الأدوات إلى ما بعدها كحاجة (قضى) إلى فاعله؛ فلذلك ألحقن به، وأصل (قضَى زيد) (قضَيَ)، فصارت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم تغيّر الياء في (قضيت)؛ لأنه أصل ترجع إليه الفروع، ولو أعلّت الأصول فسدت الفروع[6].

---

[1] انظر: الإيضاح 412 وانظر: النشر 27/2 والإتقان 257/1 وذكر أبوعلي الفارسي أن مما لا تمال ألفه حروف المعاني نحو (إلا وحتى وإما)، لم يجيزوا فيها الإمالة؛ لأنها ليست منقلبة عن شيء، قال الخليل: ولو سميت بها شيئا جازت إمالتها، وقالوا: أنَّى (بالإمالة) لأنها اسم، فجعلت كالأسماء، وقالوا: بلى، فأمالوا لمشابهتها الاسم وإن كانت حرفا". انظر: التكملة 547 ، 548

[2] ليس حمزة والكسائي فحسب؛ إذ أضاف بعض العلماء إليهما (شُعبة وخلفا). انظر: الإتحاف 115 والإتقان 259

[3] انظر: الإيضاح 414 وللمزيد حول هذه الأدوات انظر: ورصف المباني للمالقي 234، 335 ومغني اللبيب لابن هشام 191/1، 231، 419

[4] في (الإيضاح 415) ذكر أن إمالة (حتى وأنَّى) ممكنة؛ لأنهما بمعنى محلين، والمحالّ أسماء.

[5] انظر: الإيضاح 413، 414

[6] انظر: الإيضاح 414، 415

وتوقف ابن الأنباري عند كلمة (تترَا) في قوله تعالى: (ثم أرسلنا رسلنا تترا. المؤمنون 44)، فذكر أنها تحتمل ثلاثة أوجه: أحدها أن تكون ألف التأنيث المقصورة، فتمنع الحرف الإجراء، ويقف عليها أصحاب الكسر بالإمالة؛ لأنها كألف (التقوى)، والوجه الثاني أن تكون الألف مشبهة بالأصلية تلحق الحرف الذي هي فيه ببناء (جعفر ودرمك)، فيصلح أن يوقف عليها بالفتح والإمالة، والوجه الثالث أن تكون الألف بدلا من التنوين، فلا يوقف عليه إلا بالفتح؛ لأن ألفه كألف (رأيت عمرا)، ووزنه على هذا الجواب (فَعْل) وأصله (وتر)، فأبدلت التاء من الواو لما كانت تجانسها، كما أبدلت في (التراث) وأصله (الوراث)، و(التخمة) وأصلها (الوخمة)؛ لأنها من الوخامة، وعلى هذا الوجه ينون رفعا ونصبا وخفضا (تترٌ وتتراً تترٍ)، وعلى الوجهين الأول والثاني تثبت الألف في الرفع والنصب والخفض، ولا يجوز تنوينه على الوجه الأول[1].

كما توقف أبوبكر عند إمالة (كلتا)، فذكر أن النحاة اختلفوا فيها ما بين المنع والجواز، وعلّل لكل رأي، فقال: "من منع إمالة (كلتا) قال: ألفها ألف تثنية، وهي لا تعرف إمالتها، ومن وقف عليها بالإمالة قال: هي اسم واحد عبّر عن التثنية، وهو بمنزلة (شِعرى وذِكرى)، وقال الأخفش: قد يميل قوم الشيء للإمالة التي تكون بعده، يقولون: (رأى)، فيميلون الهمزة لإمالة الألف، ويميلون الراء لإمالة الهمزة، وقد قرئ مهموزا ممالا قوله تعالى: (رأى كوكبا) و(نأى بجانبه)"[2].

كما توقف عند إمالة (رمى) في قوله تعالى: (لكن الله رمى . الأنفال 17)، وذكر أنها لغة، ووصفها بأنها قبيحة، لكن إذا لقي الفعل ألف ولام كان ترك الإمالة أجود، كقوله

---

[1] انظر: الإيضاح 415 : 417 وانظر: معاني القرآن للفراء 141/2 ومعاني القرآن للنحاس 779 والكشف عن وجوه القراءات السبع 128/2 والإتحاف 123 وذكر الألوسي أن التنوين لغة كنانة، ولم يسمع تنوينه في الرفع ولا الجر. انظر: روح المعاني للألوسي 322/18

[2] انظر: الإيضاح 435 ، 436 والذين منعوا إمالة (كلتا) هم الكوفيون، والمجيزون إمالتها هم البصريون، فقد ذكر مكي القيسي وابن الجزري أن الوقف على (كلتا) لأصحاب الإمالة يبنى على معرفة ألفها، وقد اختلف فيها النحاة، فالكوفيون قالوا: هي ألف تثنية، واحده (كلت)، وقال البصريون: هي ألف تأنيث، ووزنها (فعلى) . كإحدى . والتاء مبدلة من واو، والأصل كلوى، فعلى الأول لا يوقف عليها بالإمالة، وعلى الثاني يوقف بذلك في مذهب من له ذلك، والقراء على الأول. انظر: الكشف 202/1 والنشر 60/2

(فلما رأى القمر . الأنعام77)[1].

وأرى في نفسي حاجة من وصف أبي بكر إمالة (رمى) بأنها لغة قبيحة! بل إن الإمالة تدل على أن أصل الألف ياء، وهذه علة من علل الإمالة، وقد أمال حمزة والكسائي كل ألف أصلها ياء مثل (رمى وأتى)[2].

---

[1] انظر: الإيضاح 436

[2] انظر: الكشف 177/1 وانظر: المسائل الحلبيات 48 ، 49

المبحث السابع

الوقف

مفهوم الوقف:

الوقف والوقوف مصدران للفعل (وقف) الذي يأتي لازما ومتعديا، ودلالته الثبات والاحتباس والتمكّث، وهو السكون بعد الحركة[1]، أو هو قطع النطق على الكلمة الوضعية زمنا يتنفس فيه عامة بنية استئناف القراءة، والأصل فيه السكون؛ لأن الواقف يطلب الاستراحة، فأعين بالأخف، والابتداء بالمتحرك ضروري والوقف على الساكن استحساني[2]، ويطلق في النحو على سكون البناء، كما في حديث سيبويه عن مجاري أواخر الكلم؛ حيث قال: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف"[3].

ويمكن القول بأن الوقف ظاهرة صوتية صرفية نحوية دلالية، ظاهرة صوتية؛ لأنه هو السكت عن الكلام، وظاهرة صرفية؛ لأنه قد يحوّل الممدود مقصورا ويُنهي المؤنث بالهاء بدلا من التاء وغير ذلك، وهو ظاهرة نحوية؛ لأنه يغيّر شكل آخر الكلمة الموقوف عليها ما بين السكون والحركة القصيرة والحركة الطويلة والتنوين، وهو يحكم علاقة الكلمة بما قبلها وما بعدها نحويا، وهذه العلاقة ذات تأثير دلالي، فيتحدد المعنى بناء على الوقف، وهذه الأنواع كلها نجدها في القرآن الكريم؛ ومن ثم نجد التراث اللغوي حافلا بمؤلفات في (الوقف والابتداء)[4]، وسنتناول الوقف هنا من خلال كتاب (الإيضاح) لأبي بكر، وقد وزعناه على أربعة أنواع:

. الوقف على المصروف وغير المصروف.

. الوقف على المعرف بـ(أل).

. الوقف على المهموز.

. الوقف على المؤنث بالتاء.

---

[1] للمزيد انظر: الوقف الصرفي محمد خليل الزَرّوق 19 وما بعدها

[2] انظر: شرح الشافية 271/1 وما بعدها والإتحاف 135

[3] انظر: الكتاب 13/1

[4] للباحث دراسة بعنوان "أثر الصناعة النحوية والاقتضاء الدلالي في تنوع الوقف القرآني"، وفي مراجعها عدد كبير من مؤلفات الوقف والابتداء في القرآن.

أولا: الوقف على المصروف وغير المصروف:

ذكر ابن الأنباري أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف، كقوله تعالى: (ضرب الله مثلا عبدا. النحل75)، فالوقف على (مثلا) بالألف .. فإن كان المنصوب مضافا وقفت عليه بغير ألف، كقوله: (واضرب لهم مثل الحياة الدنيا. الكهف45)، تقف على (مثل) بغير ألف؛ لأنه مضاف إلى (الحياة)، ولم تثبت الألف في المضاف؛ لأن الألف بدل من التنوين، فلا يجمع بين التنوين والإضافة في اسم واحد؛ لأن الأسماء ثلاثة: (الألف واللام) والتنوين والإضافة، ولا يجتمع دليلان منهن في اسم واحد، قال تعالى: (فالصالحاتُ قانتاتٌ. النساء34)، فأدخل الألف واللام في (الصالحات) ولم ينون، وأدخل التنوين في (قانتات) ولم يدخل الألف واللام، وإنما لم يجمع بين دليلين منهن؛ لأن من شأن العرب الاختصار، فاكتفوا بالدليل من الدليلين، ولم يجمعوا بينهما[1].

وسجّل أبوبكر اختلاف القراء في قراءة (ثمود) من قوله تعالى: (ألا إن ثمودا كفروا ربهم. هود68) والمواضع المماثلة في القرآن؛ حيث نونه بعضهم ومنعه آخرون[2]، فمن أجراه احتج بأن الألف ثابتة في الكلمة في المصحف، ويقفون عليها بالألف، ومن لم يجره وقف أيضا بالألف اتباعا للمصحف، والحجة له في هذا أن العرب تقف على المنصوب الذي لا يُجرَى بالألف، فيقولون: (رأيت سلاسلا)، فإذا وصلوا لم ينونوا[3]، والحجة لمن أجرى (ثمود) أنه اسم رجل معروف، قال الشاعر:

دعتْ أُمُّ غَنْمٍ شرَّ لصٍّ علمتُهُ بأرض ثمودٍ كلها فأجابها

ومن لم يجر (ثمود) أنه اسم للأمة والقبيلة، فصار بمنزلة أسماء المؤنث، قال الشاعر:

---

[1] انظر: الإيضاح 357 : 359 وأود الإشارة إلى أمرين: أولهما أن تعليل أبي بكر غير دقيق، فاللغة لم تجمع بين (ال) والتنوين اختصارا، وإنما لأن كلا منهما له وظيفة مضادة للأخرى، فالتنوين للتنكير، و(ال) للتعريف، فلا يجوز الجمع بينهما. والآخر: أن الاختصار كان سمة للعرب في كثير من كلامها؛ حتى أن النحاة أجمعوا على جواز حذف مفعولي (ظن وأخواتها) اختصارا، وعليه جاء التركيب القرآني في بعض آياته، كما في قوله تعالى: (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) القصص74 . انظر: أوضح المسالك لابن هشام 63/2

[2] ذكر البناء الدمياطي أن حفصا وحمزة ويعقوب قرأوا بغير تنوين على إرادة القبيلة، ويقفون بغير ألف، والباقون بالتنوين مصروفا على إرادة الحي. إتحاف فضلاء البشر 323

[3] انظر: الإيضاح 362 : 364 وانظر: الكشف عن وجوه القراءات 533/1

إن أنت عقرتها وأرحت منها بلاد ثمودَ أُنكحت الربابا

وقال آخر:

ونادى صالحٌ يا ربِّ أنزلْ بآل ثمودَ منك غداً عذابا

وأجرى الكسائي (ثمود) في (ألا بعدا لثمودٍ. هود68)، والأصل عدم جريه إلا في النصب اتباعا للكتاب، واحتج الكسائي في ذلك بأنه لما قرب من المُجرَى، وكان موافقا له من جهة المعنى أجراه لجواره له[1].

والقول بأن الكسائي أجرى (ثمودٍ) لجواره لـ(ثموداً) المنصوب المصروف يحتاج إلى نظر؛ لأن الحمل على الجوار في الإعراب عند المحققين من النحاة إنما يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا[2]، ولعل ما دفع النحاة إلى القول به هو تخريج قراءات قرآنية مثل (أرجلِكم) بالكسر عطفا على (رءوسِكم) في قوله تعالى: (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم. المائدة6)؛ حيث ذكر بعضهم أن كلمة (أرجلكم) عطف على (وجوهكم)، وإنما جُرّت لمجاورتها لـ(رءوسكم) المجرورة، كقول بعضهم: (هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ) بجر (خرب)[3] مع أن حقها الرفع لأنها صفة لـ(جحر) الذي وقع خبرًا، وأنكر بعض النحاة (الحمل على الجوار) متأولين ما ورد عليه، وهو عندهم شاذ ضعيف؛ لأنه يوقف فيه على السماع و يشترط فيه أمن اللبس ، ففي المثال السابق مثلا نعلم أن خربًا صفة للجحر لا للضب وإن جُرّت لفظًا ؛ لأن الضب لا يصلح أن يوصف بذلك ، فاللبس مأمون وهذا غير متوفر في الآية، كما يشترط فيه أن لا يوجد فاصل بينهما وهذا أيضا غير متوفر في الآية لوجود الواو فاصلا بينهما ، ولم يرد عليه مثال واحد في العطف[4]؛ ومن ثم نرجح أن الكسائي تفرد بإجراء (ثمودٍ) اتباعا وليس ابتداعا، فالقراءة

---

[1] انظر: الإيضاح 364 : 366 والإتحاف 323 والحمل على الجوار كثير في كلام العرب.

[2] انظر: مغني اللبيب 443/2

[3] انظر: شرح القصائد السبع 107 والخصائص 220/3 وذكر السيوطي أن الجر على حذف المضاف، فالأصل (جحر ضبٍّ خربٍ جحرُه)، فـ(خرب) وصف لضبّ ، وإن كان في الحقيقة وصفا للجحر، كما تقول: (مررت برجل قائمٍ أبوه)، ثم حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب). انظر: الاقتراح 105

[4] للمزيد يراجع الخصائص 191/1 ومغني اللبيب 443/2 وروح المعاني 335/6

سنة متبعة، وأما تخريجها النحوي فهو التخريج نفسه لـ(ثموداً) المنصوب؛ ولذا قال مكي القيسي بأن الكسائي تفرد بصرف (ثمود) هنا على أنه اسم للحي أو للأب، والذين لم يصرفوه جعلوه اسما للقبيلة[1].

ووقف أبوبكرعند قوله: (قواريرا. قواريرا من فضة. الإنسان15)، فذكر أن بعض القراء يقرأون (سلاسلا، قواريرا) بألف في الوقف والتنوين في الوصل، ويقرأ بعضهم بغير إجراء ويقف بغير ألف، وكان بعضهم يصل بلا إجراء ويقف بألف[2].

وعلّل ابن الأنباري إجراء (قواريرا. قواريرا) بثلاث حجج: إحداهن تنوين (قواريرا) الأولى؛ لأنها رأس آية، ورؤوس الآيات جاءت بالنون[3]، كقوله: (مذكورا، سميعا بصيرا)، فنوّن الأول؛ ليوافق بين رؤوس الآيات، ونوّن الثاني على الجوار للأول، والحجة الثانية اتباع المصاحف، والثالثة أن العرب تُجرِي ما لا يُجرَى في كثير من كلامها، قال عمرو بن كلثوم:

كأنّ سيوفنا فينا وفيهم مخاريقٌ بأيدي لاعبينا

فأجرى (مخاريق)، وسبيله ألا يُجرَى، وقال لبيد:

وجزورُ أيسارٍ دعوتُ لحتفها بمغالقٍ متشابه أعلامُها

فضلا وذو كرم يُعين على الندى سمْحٌ كسوبُ رغائبٍ غنّامُها

من ناحية أخرى يرى أبوبكر أن من لم يجرهن قد أخرجهن على حقهن؛ لأنهن لا يُجرَين، وذلك أنك تقول: (هذه قوارير)، فتجد بعد ألفها ثلاثة أحرف، وكل جمع بعد

---

[1] انظر: الكشف عن وجوه القراءات 533/1

[2] انظر: الإيضاح 369 والذين قرأوا بالتنوين هم نافع وأبوبكر والكسائي، والباقون بغير تنوين، ووقف الجميع عليهما بألف إلا حمزة وقنبلا فوقفا بغير ألف الكشف 352/2 والإتحاف 565). ولعل صرف الممنوع كان لهجة قديمة . كما رجح د.عبده الراجحي . فقد ورد في كتب التراث أن صرف ما لا ينصرف لغة مطلقا، ولهجة بني أسد الصرف مطلقا (الإتحاف 565)، وهذه اللهجة تنسب إلى البيئة البادية في وسط الجزيرة، وهي تشير إلى مرحلة قديمة من مراحل العربية، حيث كانت قديما لا تفرق بين اسم وآخر، وأن التفريق يعد مظهرا من مظاهر التطور اللغوي. انظر: اللهجات العربية في القراءات 192

[3] يقصد بالنون التنوين منطوقا؛ إذ ينطق نونا ويكتب ألفا في النصب.

الألف منه ثلاثةُ أحرف أو حرفان أو حرف مشدّد لا يُجرَى في معرفة ولا في نكرة، كما في قوله تعالى: (لهدّمت صوامعُ. الحج40)[1].

ثم ذكر ابن الأنباري أن القراء اختلفوا في إجراء (مصر) في قوله تعالى: (اهبطوا مصرا. البقرة61)، وقال: "من أجراها وقف عليها بالألف، ومن لم يجرها كان له مذهبان أحبهما إليّ أن يقف بالألف اتباعا للكتاب، ويجتمع له مع موافقة الكتاب مذهب من مذاهب العرب؛ لأن العرب تقف على ما لا يُجرَى بالألف، فيقولون: (رأيت يزيد وعُمَرا)، وإنما فعلوا ذلك؛ لأنهم وجدوا آخر الاسم مفتوحا، فوصلوا الفتحة بالألف، ويجوز أن تقف عليه بلا ألف، وتحتج بمصحف عبدالله وأُبيّ ، والحجة لمن أجرى (مصرا) أنها مصر من الأمصار، ومن لم يجرها قال : هي مصر المعروفة، ولا تُجرَى لعلتين: إحداهما أنها معرفة، والمعرفة تثقل الاسم، والأخرى أنها اسم لمؤنث[2].

ونقل ابن الأنباري عن الفراء أن العرب تُجرِي ما لا يُجرَى في الشعر إلا (أفعل) الذي معه (مِن)، فلا يقول أحد من العرب في شعر ولا في غيره: (هو أفعلٌ منك)؛ لأن (مِن) تقوم مقام الإضافة، فلا يُجمع بين تنوين وإضافة في حرف واحد؛ لأنهما دليلان من دلائل الأسماء، ولا يُجمَع بين دليلين[3].

---

[1] انظر: الإيضاح 369 : 371 وللمزيد انظر: الكشف 352/2

[2] انظر: الإيضاح 372 : 373 والقراءة بالتنوين لا تمنع أن تكون مصر هي البلد العظيم على حدّ تعبير الألوسي، أو كما ذكر الشوكاني "أن الله أذن لهم بدخول مصر، وصرف مصر؛ لأنه ثلاثي ساكن الوسط، وبه قال الأخفش والكسائي، ومنعه الخليل وسيبويه، وهو خلاف الظاهر". وأنا أطمئن لما ذكره الألوسي والشوكاني، معارضا رأي الخليل وسيبويه. للمزيد حول هذه القراءة انظر: روح المعاني 373/1 وفتح القدير 119/1والإتحاف 180

[3] انظر: الإيضاح 370 و(انظر: شرح القصائد السبع 245) وذكر المبرد أن (أفعل) إذا كان نعتا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وإن كان اسما انصرف في النكرة، إلا إذا ألحقت به (مِن)؛ لأن الاسم لا يكون نعتا إلا بـ(مِن) نحو: مررت برجلٍ أكرمَ من زيد (انظر: المقتضب 311/3)، وفي عرضه لأنواع الممنوع من الصرف يقول ابن الخباز: "أفعل التفضيل، وذلك نحو أكرم منك وأفضل منك، فهذا لا ينصرف في النكرة للوصف ومثال الفعل، ولم ينصرف منه إلا خير منك وشر منك لزوال وزن الفعل عنهما، فإن سميت بأفعل التفضيل مع منك كأفضل من زيد إذا سميت به لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل، فإن نكرته لم ينصرف بالإجماع؛ لأن وجود منك معه يؤكد الوصفية" (انظر: توجيه اللمع 419)، وذكر أبوشامة أن الكسائي قال: "صَرْف ما لا ينصرف سهل، وهو لغة مَن

من ناحية أخرى ذكر أبوبكر أن في الوقف على الأسماء خمسة أوجه: أجودهن أن تقول في الرفع: (هذا زيدُ) بالإشارة إلى الضمة، وفي الخفض: (مررت بزيدِ) بالإشارة إلى الكسرة[1]، وفي النصب: (رأيت زيدا) بإثبات الألف، ومنهم من يقول: (رأيت زيدَ)، فيشير إلى الفتحة، ولا يثبت الألف، ومنهم من يقول: (هذا زيدو) و(رأيت زيدا) و(مررت بزيدي)، ومنهم من ينقل الحركة إلى وسط الاسم إذا أمكن النقل إليها، فيقول في الرفع: (هذا بكُر) وفي النصب: (رأيت بكَر) وفي الخفض: (مررت ببكِر)، ومنهم من يقف بغير إعراب، فيقول: (هذا زيدْ، رأيت زيدْ، ومررت بزيدْ)، والوجه الخامس تشديد آخر الاسم إذا أمكن ذلك، كقولهم: (هذا عمرّ)، والوجه الأول هو الوجه العالي عند العرب، وهو عند النحويين أثبت في القياس[2].

يجري الأسماء كلها إلا قولهم: هو أظرف منك، فإنهم لا يجرونه" (انظر: إبراز المعاني)، ونقل البناء الدمياطي عن الكوفيين أن بعض العرب يصرفون جميع ما لا ينصرف مطلقا إلا أفعل التفضيل؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف. (انظر: الإتحاف 565)، وردّ أبوبركات الأنباري تعليل أبي بكر بأن (مِن) تقوم مقام الإضافة .. بأن (أفعل من) لا يجر بالكسرة (الإنصاف 492/2)، وردّه تنقصه القوة؛ لأن الكسرة ليست من مقتضيات الضرورة الشعرية، وهذا لا يعني قبولي تعليل أبي بكر؛ لأن (مِن) ترد مع الأسماء المصروفة ولم تحرمها من التنوين، كما في الآية (وقليلٌ من عبادي الشكور)، وغيرها كثير، وإنما يُقبَل تعليل المبرد وأمثاله.

[1] الإشارة إلى الضمة والكسرة بصوت ضعيف يسمى الروم، وهو يدركه السامع، وضم الشفتين دون صوت يسمى الإشمام، ويدركه المبصر، والغرض منهما التفرقة بين السكون الأصلي والسكون العارض للوقف. والروم لا يأتي في المنصوب المنون إلا في لغة ربيعة؛ لأن عامة العرب تقف على المنصوب المنون بالألف، وربيعة بالسكون. ولم يشر ابن الأنباري إلى نوع آخر من الوقف، وهو الوقف بالإسكان في المرفوع والمجرور وبالألف في المنصوب، وهو الأكثر شيوعا في كلام العرب. للمزيد انظر: التكملة 204 وشرح الشافية 271/4: 276 وحاشية الصبان 294/4

[2] انظر: الإيضاح 389 : 390 وقلب تنوين الرفع واوا وتنوين الجر ياءً في الوقف لغة أزد السَّراة، وهي لغة قليلة الاستعمال مكروهة للثقل فيهما (شرح الشافية 274/2 وحاشية الصبان 287/4 ورصف المباني 498، 510) والوقف على المنصوب المنون بالسكون مع حذف الألف لغة ربيعة (شرح الشافية 2/ 272 وقطر الندى 328)، وذكر الصبان أن ربيعة يقفون بالسكون وبالألف جمعا بين اللغتين (حاشية الصبان 4/ 287).

ثانيا: الوقف على المعرف بـ(أل):

الأصل في الوقف على الاسم المعرف بـ(أل) السكون أو الروم في الأحوال الثلاث، وفي بعض اللهجات تتحول الفتحة إلى ألف؛ لأن الألف خفيفة في النطق مثل الفتحة، ولم يختلف النحاة في ذلك؛ وقد توقف ابن الأنباري عند الآيات (10،66،67) من الأحزاب، وهي (تظنون بالله الظنونا)، (أطعنا الرسولا)، (فأضلونا السبيلا)، فذكر أن الأحرف الثلاثة كتبن في المصاحف بألف، فكان بعض القراء يثبتون الألف في الوصل والوقف، وبعضهم يحذفونها في الوصل والوقف، وبعضهم يصل بغير ألف ويقف بألف اتباعا للكتاب[1]، فمن أثبت الألف في الوصل والوقف كانت له ثلاث حجج: إحداهن أن من العرب مَن يقف على المنصوب الذي فيه ألف ولام بألف، فيقولون: (ضربت الرجلا)، ويقولون في الرفع: (هذا الرجلو) وفي الخفض: (مررت بالرجلي)، والحجة الثانية اتباع المصحف[2]، والحجة الثالثة أنهن رؤوس آيات، فحسُن إثباتُ الألف؛ لأن رأس الآية موضع سكت وقطع للفصل بينها وبين الآية التي بعدها، والدليل على هذا أن العرب تزيد الألفات في قوافي أشعارها ومصاريعها؛ لأنها مواضع سكت وقطع، ولا يفعلون ذلك في حشو الأبيات، قال جرير:

ألا حيِّ رهبي ثم حيِّ المطاليا فقد كان مأنوسا فأصبح خاليا [3]

---

[1] قرأ نافع وابن عامر وأبوبكر وأبوجعفر بألف وصلا ووقفا، وقرأ ابن كثير والكسائي وحفص وخلف بألف وقفا ، والباقون بحذف الألف وصلا ووقفا. انظر: الكشف 194/2 والإتحاف 452

[2] يقول أبوشامة: "إثبات الألف في تلك المواضع لتشاكل الفواصل، وهو مطلوب مراعىً في أكثر القرآن، وقد يندر في بعض الصور ما لا يشاكل، ومنه (أن لن يحور. الانشقاق)، فإنه بغير ألف بعد الراء". انظر: إبراز المعاني

[3] ذكر ابن الأنباري عن الفراء . ولم أجده في المعاني . أن العرب تصل الفتحة بالألف والكسرة بالياء والضمة بالواو، ومنه الآية (سنقرئك فلا تنسى)، فموضع (تنسى) جزم بـ(لا) على النهي، والألف صلة لفتحة السين .. والموضع الذي وصلوا فيه الكسرة بالياء (ألم يأتيك والأنباء تنمي..)، فالياء صلة لكسرة التاء، والموضع الذي وصلوا فيه الضمة بالواو (مِن سبّ زَبّان لم يهجو ولم تدعِ)، فالواو صلة لضمة الجيم. انظر: شرح القصائد السبع 78 وفي تفسير الآية انظر: روح المعاني 441/30 وكلام ابن الأنباري أشمل من كلام ابن عصفور في باب للضرائر: "اعلم أنه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع، من ردّ فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز اضطُر إلى ذلك أو لم يُضطر إليه؛ لأنه موضع قد أُلِفَتْ فيه الضرائر، وأنواعها

ومن حذف الألف في الوصل احتج بأن التنوين لا يدخل مع الألف واللام، والألف مبدلة من التنوين فلم تدخل، ومن حذف الألف في الوصل وأثبتها في الوقف قال: جمعتُ قياس العربية في أن لا يكون ألف في اسم فيه ألف ولام، واتباع المصحف في إثبات الألف، فاجتمع لي الأمران[1].

ثالثا: الوقف على المهموز والمقصور:

توقف أبوبكر عند الوقف على المهموز من خلال عدة آيات نحو قوله: (جزاء من ربك. النبأ26)، فذكر أن الوقف على (جزاء) بالمد والهمز عند أبي عمرو والكسائي وأبي عبيد؛ لأن الأصل فيه (جزايا)، فأبدلوا من الياء همزة وأبدلوا التنوين ألفا، فاجتمع ثلاث ألفات: الأولى مجهولة والثانية مبدلة من الياء والثالثة مبدلة من التنوين[2].

وكذلك قوله تعالى: (أنزل من السماء ماء. البقرة22)، فذكر أن الوقف على (ماء) بالمد والهمز، وكان الأصل فيه (مَوَهَا)، فأبدلوا من الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلوا من الهاء همزة لقرب مخرجها منها؛ لأن الهمزة أجهر من الهاء، وأبدلوا من التنوين ألفا، فاجتمع فيه ثلاث ألفات، والدليل على أن أصل الهمزة في (الماء) (هاءٌ) أن العرب تقول في جمعه: (أمواه)[3].

ومن الأمثلة المهموزة كذلك قوله تعالى: (إلا دعاءً ونداءً. البقرة171)، حيث قال ابن الأنباري: "تقف عليه بالمد والهمز، وكان حمزة يسكت عليه بلا همز ظاهر، وهو يشير

منحصرة في الزيادة والنقص والتقديم والتأخير والبدل" انظر: المقرب 556 وأنا أرى أن زيادة الألف في الآيات جاءت من أجل الإيقاع والانسجام الموسيقي بين الفواصل، فللقرآن حريص على إحداث نوع من هذا الانسجام الموسيقى بين الفواصل، وحفاظا على هذا الانسجام قد يضيف القرآن حرفا أو يحذف حرفا، فمما حذف منه حرف الفعل (يسر. الفجر)، ومما أضيف له حرف كلمات (الظنونا، الرسولا، السبيلا). وللمزيد انظر: إبراز المعاني ورصف المباني 121

[1] انظر: الإيضاح 375: 377 وقد علل بعض العلماء إثبات الألف وصلا ووقفا بأنها ثابتة في الرسم، وهي تشبه هاء السكت وقد ثبتت وصلا ووقفا، وإثباتها وقفا دون الوصل إجراءً للفواصل مجرى القوافي في ثبوت ألف الإطلاق، وحذفها وقفا ووصلا هو الأصل، والاختيار إثبات الألف في الوصل والوقف اتباعا للمصحف. انظر: الكشف 195/2 والإتحاف 452

[2] انظر: الإيضاح 377 ولم تجتمع ثلاث ألفات، وإنما ألفان وهمزة اعتبرها ابن الأنباري ألفا

[3] انظر: الإيضاح 378 وانظر: المقرب 528

إليه، وروي عن عاصم (دعا وندا) بترك الهمز من اللفظ في الوقف مع الإشارة إليه، والاختيار عندنا الوقف عليه بالهمز، ومن العرب من يقول في الوقف: (أنزل من السماء مايا) و(إلا دعايا ونداياً)، أنشد أبوالعباس:

إذا ما الشيخُ صُمَّ فلم يكلِّمْ ولم يك سمْعه إلا ندايا

ومن العرب من يقول في الوقف: (أنزل من السماء ما) وفي الوصل (مَن) على لفظ (مَن) التي يُستفهَم بها، وحُكي عن العرب: (اسقني شربة ماً) بألف منونة"[1].

ثم ذكر أبوبكر أن من العرب مَن يقصر (بناءً)، فيقول في الوقف: (بِنَى)[2]، قال الفراء: من قصره جعله جمع (بنية) مثل (لحية ولِحَى) و(حلية وحلَى)، ومن العرب من يقول: (بُنَى) بالضم، فيجعله جمع (بُنية) مثل (كُسوة وكُسَى)، وحُكي عن العرب في جمع (اللِحية والحِلية) (لُحَى وحُلَى) بالضم[3].

وفي حديثه عن الوقف على المقصور ذكر أن الوقف على المقصور المنصوب نحو (سمعنا فتى. الأنبياء 60) يكون على الألف المبدلة من لام الفعل، والألف المبدلة من التنوين أسقطت اعتمادا على أن الألف الأولى تكفي منها، والأصل في الاسم (فَتيَاً)، فصارت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وسقطت الألف الأولى لسكونها وسكون التنوين، فلما وقف على الاسم زال التنوين، فرجعت الألف الأصلية المبدلة من الياء، وسقطت الألف المبدلة من التنوين، وهذا قول الكوفيين وجماعة من البصريين، وذهب

---

[1] انظر: الإيضاح 380

[2] المقصور هو الذي حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود هو الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة، وأجمع العلماء على جواز قصر الممدود للضرورة، واختلفوا في مد المقصور، فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، وأنا أميل لرأي الكوفيين؛ حيث ورد في القراءات السبع قصر الممدود ومد المقصور، مثل (زكريا. عمران 37)، حيث قرئ بالمد وبالقصر، ويذهب العلماء إلى أن الممدود لهجة الحجاز، والمقصور لهجة تميم وأسد وربيعة، وهذا رأي مقبول؛ لأن المد صائت طويل يتناسب مع التأني الذي كان سمة للقبائل المتحضرة، والقصر صائت قصير يدل على السرعة في النطق، وهو سمة للقبائل البدوية. ومن ناحية أخرى قد يدل المقصور على معنى ويدل الممدود منه على معنى آخر، مثل (العراء) فهو الفضاء، و(العرا) هو ما قرب من الدار. انظر: التكملة 305 وشرح القصائد السبع 440 والكشف 341/1 وشذا العرف 121 واللهجات العربية في القراءات 168

[3] انظر: الإيضاح 381 وذكر أبوعلي أن "مما يعلم أنه مقصور ما كان من أسماء الجمع واحده فُعلة نحو: عُروة ومُدية، تقول في الجمع: عُرىً ومُدىً، وكذلك فِرية وفِرىً. التكملة 286

بعض البصريين إلى أن الألف المحذوفة هي الأصلية، وأن الوقف على الألف المبدلة من التنوين، واحتجوا بأن الساكنين إذا اجتمعا سقط الأول منهما، والحجة عليهم؛ لأن العرب تميل الألف إلى الياء في الوقف، فتقول: (فتِى)، وألف التنوين لا تمال[1].

رابعا: الوقف على المؤنث بالتاء:

يقول ابن الأنباري: "إن كل هاء دخلت للتأنيث فالوقف عليها بالتاء والهاء جائز، ألا ترى أنهم كتبوا في المصحف بعضها بالتاء وبعضها بالهاء، واختلف القراء في ذلك، فكان أكثرهم يقولون: ما كان بالتاء وقفنا عليه بالتاء، وما كان بالهاء وقفنا عليه بالهاء، وقال آخرون: أنت مخير في ذلك، فإن شئت وقفت على كل هاء للتأنيث بالهاء، وإن شئت وقفت بالتاء، فإذا وقفت بالهاء احتججت بأنك مريد للسكت، وإذا وقفت بالتاء احتججت بأنك مريد للوصل"[2].

ورفض أبوبكر الرأي الأخير محتجا بأنه لو جاز خلاف المصحف في الوقف جاز خلافه في الوصل، ولما اجتمع القراء على ترك كل قراءة تخالف المصحف كان مَن تعمّد خلافه وصلا أو وقفا مخطئا[3].

---

[1] انظر: الإيضاح 417 : 418 ومن الذين رأوا أن الألف الموقوف عليها هي المبدلة من التنوين أبوالحسن والفراء والمازني، ومن الذين رأوا أنها لام الكلمة الخليل وأبوعمرو وسيبويه والكسائي والسيرافي وابن كيسان، ورجح ابن مالك والرضي المذهب الثاني؛ لأنه يجوز إمالتها، وألف التنوين لا تمال, أما المقصور غير المنون فالوقف فيه يكون على الألف الموجودة في الوصل بلا خلاف. انظر: شرح الشافية 280/2 : 284 وحاشية الصبان 288/4

[2] انظر: الإيضاح 281 ويبدو من النص أن الهاء من علامات التأنيث، وهذا غير مألوف في النحو العربي، فعلامات التأنيث ثلاث: الألف الممدودة والألف المقصورة والتاء المربوطة؛ ولذلك يقول أبوعلي الفارسي: "العلامة التي تلحق للتأنيث تاء، وإنما انقلبت في الوقف هاءً؛ لتغيّر الوقف، يدلك على أنها تاء لحاقها في الفعل، نحو ضربتْ وهي فيه في الوصل والوقف على حال واحدة .. ولم يؤنث بالهاء شيء في موضع من كلامهم". انظر: التكملة 352 وانظر: حاشية الصبان 133/4

[3] انظر: الإيضاح 282 وجدير بالذكر أن موافقة المصحف شرط من شروط ثلاثة لصحة القراءة القرآنية، وقد جاء بشكل يستوعب القراءات المتواترة كلها، ويعطي العلماء الحق في وصف أية قراءة تخالف هذا الرسم بالشذوذ (كتاب السبعة لابن مجاهد 19) وقد لفت الرسم العثماني نظر بعض المستشرقين المنصفين مثل الفرنسي موريس بوكاي الذي يرى أن "عملية تحقيق النص تمت بمنتهى الدقة؛ لضمان انتشار النص في نقائه الأصلي .. وأن الخط والسياق يحتملان أكثر من قراءة في

وسجّل أبوبكر خلاف النحاة في التاء والهاء: أيهما الأصل؟ فنقل عن الفراء أن التاء هي الأصل، والهاء داخلة عليها، وذلك أنك تقول: قامت وقعدت، فتجد هذا هو الأصل الذي يبنَى عليه ما فيه الهاء، والدليل على أن التاء عند العرب هي الأصل أن طيئا تقول في الوقف: هذه امرأتْ وهذه جاريتْ، فيصلون بالتاء ويقفون بالتاء، ونقل عن بعض النحويين أن الهاء هي الأصل في الأسماء؛ ليفرقوا بينها وبين الأفعال، فتكون الأسماء بالهاء والأفعال بالتاء[1].

ثم عرض أبوبكر نماذج لأسماء مؤنثة حال الوقف، فذكر أن الوقف على (الرحمة) في القرآن بالهاء إلا سبعة أحرف؛ منها قوله: (أولئك يرجون رحمتَ الله. البقرة 218)، فالوقف عليها بالتاء، والوقف على (السنة) بالهاء إلا خمسة أحرف؛ منها قوله تعالى: (فقد مضت سنت الأولين. الأنفال 38) فالوقف عليها بالتاء، والوقف على (النعمة) بالهاء إلا أحد عشر حرفا فبالتاء؛ منها قوله: (اذكروا نعمت الله عليكم. البقرة 231)، والوقف على (المرأة) بالهاء إلا سبعة أحرف فبالتاء؛ منها قوله: (إذ قالت امرأت عمران. عمران 35)، والوقف على (الكلمة) بالهاء إلا ثلاثة أحرف فبالتاء، منها قوله تعالى: (وتمت كلمت ربك. الأعراف 127)، والوقف على (المعصية) بالهاء إلا حرفين فبالتاء، منها: (فلا تتناجوا بالإثم والعدوان ومعصيت الرسول. المجادلة 9)، والوقف على (اللعنة) بالهاء إلا ثلاثة أحرف فبالتاء، منها قوله تعالى: (والخامسة أن لعنت الله عليه. النور 7)، والوقف على (الثمرة) بالهاء إلا حرفا فبالتاء، هو قوله تعالى: (وما تخرج من ثمرت من أكمامها.

آيات كثيرة، ومع ذلك لم يَقرأ بذلك القرّاء". انظر: دراسة الكتب المقدسة 156

[1] انظر: الإيضاح 282 وذكر الرضي الاستراباذي أنه " لا خلاف في تاء التأنيث الفعلية أنها في الوقف تاء، وفي أن أصلها تاء أيضا، وأما الاسمية فاختلف في أصلها؛ فمذهب سيبويه والفراء وابن كيسان وأكثر النحاة أنها أصل، لكنها تقلب في الوقف هاء؛ ليكون فرقا بين التاءين: الاسمية والفعلية، وقلبت هاءً؛ لأن في الهاء همسا ولينا أكثر مما في التاء، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى، ولذلك تزاد هاء السكت في الوقف فيما ليس فيه .. وقال ثعلب: إن الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل، وإنما قلبت تاء في الوصل؛ إذ لو خليت بحالها هاءً لقيل: رأيت شجرهاً بالتنوين، وكان التنوين يقلب في الوقف ألفا، فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث، فقلبت في الوصل تاء لذلك، ثم لما جيء إلى الوقف رجعت إلى أصلها، وهو الهاء". شرح الشافية 288/2 وانظر كذلك: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري 117/1

السجدة47)، والوقف على (الشجرة) بالهاء إلا حرفا فبالتاء، هو قوله تعالى: (إن شجرت الزقوم. الدخان 43)[1].

[1] انظر: الإيضاح 283 وما بعدها

المبحث الثامن

التعدّد الوظيفي لـ(ما)

"ما " لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية، وذلك بحسب عَود الضمير عليها وعدم عوده وقرينة الكلام، وهي لفظ متعدد الدلالات، فحينما تأتي اسما يكون موصولا أو موصوفا أو شرطا، وحينما تأتي حرفا يكون مصدريا أو كافّا أو نافيا أو زائدا، وقد تحدث أبوبكر عن التعدد الوظيفي لـ(ما) من خلال تحليله النحوي لمجموعة من الآيات القرآنية تحتوي كل منها على أداة من هذه الأدوات: (إنما، عمّا، فيما، ماذا، إمّا، أينما، كلما، كأنما، نعمّا، بئسما، مهما، حيثما، ولكيلا)، وبدأ حديثه عن (إنما) بقوله: "(إنما) تنقسم على قسمين، فإذا لم يحسُن في موضع (ما) (الذي) فهي مع (إنّ) حرف واحد، لا يحسن السكوت على (إنّ) دونها، كقوله تعالى: (قالوا إنما نحن مصلحون. البقرة 11)؛ إذ لا يصلح (إنّ الذي نحن مصلحون) [1]، و(إنّما) في المصحف حرف واحد إلا في قوله تعالى: (إن ما توعدون لآتٍ. الأنعام 134)، ويجوز للمضطر أن يقف على (إنَّ)؛ لأن المعنى (إن الذي توعدون لآت)"[2].

وفي قوله تعالى: (لا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم إنما نملي لهم ليزدادوا إثما. عمران178) ذكر أبوبكر أن (أنما) الأولى حرفان، كأنه قال: (أن الذي نملي لهم خير)[3]، أما الثانية فحرف واحد؛ لأنه لا يحسن أن تقول: (إن الذي نملي ليزدادوا) [4]،

---

[1] (إنّ) حرف توكيد ونصب مختص بالجملة الاسمية، وحينما تلحقها (ما) تكفّها عن العمل، وتسمى (الكافة) و(المغيّرة بالكفّ)، وتهيئ (إن) للدخول على الجملة الفعلية؛ ولذا تسمى (المهيئة)، وتسمى (الموطئة)؛ أي توطّئ (إن) للدخول على الفعل، وتسمى حرف ابتداء، ومن أمثلتها: (إنما زيد قائم، وإنما يقوم زيد)، وبعضهم يعمل (إن) مع (ما) كما يعمل (ليتما)، والصحيح أنها لا تعمل بحكم السماع. ومعنى (إنما) الحصر والتخصيص. حول مصطلحات (الكافة والمغيرة والمهيئة والموطئة) انظر: رصف المباني203، 384 ومغني اللبيب 499/2 والبحر المحيط 148/7

[2] انظر: الإيضاح 312 ولا يجوز أن تكون (ما) كافة؛ لأن قوله (لآتٍ) يمنع من ذلك، وهو خبر (إن). للمزيد انظر: وروح المعاني 381/8

[3] (ما) تصلح أن تكون موصولة بمعنى (الذي) ومصدرية على تقدير (إملاءنا)، ولا يجوز أن تكون كافة ولا زائدة؛ إذ لو كانت كذلك لانتصب (خير) بـ(نملي) واحتاجت (أن) إلى خبر، وهي كلمة مستقلة، فكان المناسب أن تكون مفصولة من (أنّ)، لكن طريقة المصحف موصولة بها. للمزيد انظر: الكشف 365/1 وروح المعاني 470/4 والبرهان في إعراب القرآن 160/2

[4] (ما) هنا كافة، ولذلك كتبت موصولة على الأصل، ولا يجوز أن تكون موصولة؛ لأن (لام كي) في (ليزدادوا) لا يصح أن تقع خبرا للمبتدأ ولا لنواسخه. انظر: البرهان في إعراب القرآن 161/2

ومثله قوله تعالى: (إنما حرّم عليكم الميتة. البقرة173)، فلا يجوز الوقف على (إن)؛ لأن (الميتة) منصوبة بـ(حرم)، ويجوز في العربية رفع (الميتة) على معنى: (إن الذي حرم عليكم الميتةُ)، ولا يجوز لأحد أن يقرأ بهذا؛ لأنه لا إمام له [1]، ومثله في الكلام قولك: (إنما أكلتُ طعامُك، وإنما شربتُ ماؤك) على معنى: إن الذي أكلته طعامُك، وإن الذي شربته ماؤك)[2].

ومن الآيات التي عرض لها بالتحليل قوله تعالى: (إنما يريد الله أن يعذبهم بها في الدنيا. التوبة85)، فقال: "في (إنما) وجهان: حرف واحد، و(أن يعذبهم) في موضع نصب بالإرادة، والوجه الآخر أن تجعل (إنما) حرفين، فتكون (ما) اسم (إنّ)، وخبرها (أن يعذبهم)، كأنه قال: إن الذي يريده الله عذابهم"[3].

كما تناول بالتحليل قوله تعالى: (إنما صنعوا كيد ساحر. طه69)، فذكر أن فيها ثلاثة أوجه: أحدها أن تجعل (إنما) حرفين، وتكون (ما) بمعنى الذي، كأنك قلت: (إن الذي صنعوه كيد ساحر)، فتكون (ما) اسم (إن) والكيد خبر (إن)، والوجه الثاني أن تجعل (ما) بتأويل المصدر، كأنك قلت: (إن صنيعهم كيد ساحر)، فعلى هذا المذهب لا تحتاج إلى ضميرها؛ لأن (ما) إذا كانت مصدرا لم تحتج إلى عائد، قال تعالى: (فاصدع بما تؤمر. الحجر94) معناه : فاصدع بأمري، والوجه الثالث أن تنصب (كيد) بـ(صنعوا)، و(إنما) حرف واحد"[4].

ثم توقف ابن الأنباري عند قوله تعالى: (وقال إنما اتخذتم من دون الله أوثانا مودة بينكم. العنكبوت25)، فذكر أن في (مودة بينكم) ثلاثة أوجه: النصب والإضافة، والرفع والإضافة، وتنوين (مودة) ونصب (بينكم)[5]، فمن رفع (مودة) كان الأبين أن يجعل (إنما)

---

[1] أي يصحّ نحويا ، لكن لا تجوز القراءة بذلك؛ لأن القراءة سنة متبعة.

[2] انظر: الإيضاح 321 ، 322

[3] انظر: الإيضاح 317

[4] انظر: الإيضاح 318 وانظر: معاني القرآن للفراء 102/2 وأضاف الألوسي أن (كيد) قرئ بالرفع والنصب، والرفع على أن (ما) موصولة بمعنى (الذي) أو موصوفة بمعنى(شيء) أو مصدرية بمعنى (صنعهم)، والنصب على أنه منصوب بالفعل و(ما) كافة. روح المعاني 718/16

[5] قرأ أبوعمرو وابن كثير والكسائي برفع (مودة) غير منون وخفض (بينكم) على الإضافة، وقرأ حمزة وحفص بالنصب والإضافة، وقرأ الباقون بنصب (مودة) مع التنوين ونصب (بينكم). انظر: الكشف

حرفين على معنى (إنّ الذي اتخذتم) على أن (ما) اسم (إن)، و(مودة) خبرها، و(الأوثان) منصوبة بـ(اتخذتم)، ويجوز أن ترفع (مودة) بإضمار (ذلك)[1]، كما قال: (بلاغٌ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون. الأحقاف35)، فرفع (البلاغ) بإضمار (ذلك بلاغ) أو (هو بلاغ)[2]، وأنشد الفراء في الإضَمار:

فبعثت جاريتي فقلت لها اذهبي قولي: محبُّك هائما مخبولا

أراد: قولي: (هذا محبك)، فأضمر (هذا)، ومثله قوله: (براءة من الله)، رفع (براءة) بإضمار (هذه براءة)، و(إنما) على هذا المذهب حرف واحد، ولا يجوز الوقف على (إنّ). ومن قرأ (مودة) بالنصب أوقع عليها (اتخذتم)، و(إنما) حرف واحد[3].

ثم استطرد أبوبكر في تحليله للآيات التي تحتوي على الأدوات السالفة الذكر، فذكر لـ(عمّا) قوله تعالى: (فلما عتوا عن ما نُهوا عنه. الأعراف166)، فـ(عما) حرفان لأن المعنى (عن الذي نهوا عنه)، ولم يُقطع في كتاب الله غيره. أما في قوله تعالى: (عمّا قليل ليصبحن نادمين. المؤمنون40) فـ(عمّا) حرف واحد؛ لأن معناه (عن قليل)، و(ما) توكيد للكلام، ولا يصلح الوقف على (عن) ، وفي موضع آخر يقول ابن الأنباري: "إن

178/2 والبحر المحيط 148/7 وروح المعاني 477/20 وفتح القدير 246/4

[1] تُرفَع (مودة) من عدة وجوه: خبر (إن) و(ما) موصولة، أو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير (هي مودة)، و(ما) إذ ذاك مهيئة، أو خبر (إن) و(ما) مصدرية أي (إنّ اتخاذكم)، أو مبتدأ و(في الحياة) خبر، وتنصب على أنها مفعول (اتخذتم) أو مفعول لأجله. انظر: مراجع الهامش السابق

[2] قرئ (بلاغ) بالرفع متواترا وبالنصب والجر شاذا، والرفع على أنه خبر لمبتدأ تقديره (ذلك بلاغ)، والنصب على أنه مصدر أو نعت لساعة، والجر على أنه نعت لـ(نهار). وقيل في تخريج الرفع: (بلاغ) مبتدأ مؤخر خبره (لهم)، والوقف حينما على (تستعجل)، وهذا التفسير غير مقبول؛ لأن فيه تفكيكا للكلام بعضه من بعض؛ لأن ظاهر قوله (لهم) متعلق بـ(تستعجل). للمزيد انظر: إعراب القرآن للنحاس 175/4 والبحر المحيط 69/8 وروح المعاني 267/26

[3] انظر: الإيضاح 313 : 315 وذكر مكي أن حجة من نصب (مودة) وأضاف أو لم يضف أنه جعل (ما) كافة) وجعل (اتخذ) متعديا لمفعول واحد هو (الأوثان)، ونصب (مودة) على أنه مفعول لأجله، أي اتخذتم الأوثان للمودة، والإضافة على الاتساع، والتنوين على الأصل، ونصب (بينكم) على الظرف أو على أنه صفة لـ(مودة). الكشف 178/2

جعلت (ما) اسما مخفوضا بـ(عن)، وخفضت (قليلا) على الإتباع لـ(ما) كان جائزا الوقف على (عن)؛ لأن (ما) اسم"[1].

وذكر لـ(فيما) قوله: (في ما ههنا آمنين. الشعراء146)، فـ(في ما) هنا حرفان؛ لأن معناه (في الذي ههنا)، أما قوله: (ولقد مكناهم فيما إنْ مكناكم فيه. الأحقاف26) ففيه ثلاثة أحرف: (في) و(ما) و(إن)، واختلفوا في معنى (إن)، فقال المفسرون والنحويون: معنى (إن) الجحد، كأنه قال: (في الذي لم نمكنكم فيه)، وقيل: (إن) بمعنى (قد)، كأنه قال: (في الذي قد مكناكم فيه)[2].

وفي حديثه عن (ماذا) تناول بالتحليل عدة آيات[3]، منها قوله تعالى: (يسألونك ماذا ينفقون قل العفو. البقرة219)، وذكر فيها أن (العفو) قرئ بالنصب والرفع[4]، فمن قرأ (العفو) بالنصب كان له مذهبان: أحدهما أن يقول: جعلت (ماذا) حرفا واحدا، فنصبته بـ(ينفقون)، ونصبت (العفو) بإضمار: (قل ينفقون العفو)، والوجه الآخر أن يقول: جعلت (ماذا) حرفين، ورفعت (ما) بـ(ذا) و(ذا) بـ(ما)، ونصبت (العفو) بإضمار (ينفقون العفو)،

---

[1] انظر: الإيضاح 323 ، 339 ويقول الألوسي: "(ما) صلة بين الجار والمجرور جيء بها لتأكيد معنى القلة، وقليل صفة لزمان حذف واستغني به عنه، ومجيئه كذلك كثير، ويجوز أن تكون (ما) نكرة تامة و(قليل) بدلا منها، وأن تكون نكرة موصوفة بـ(قليل)، و(عن) بمعنى (بَعْد) متعلق بـ(ليصبحُنّ نادمين)، وتعلقها بكل من الفعل والوصف محتمل .. وجاز ذلك مع توسط لام القسم؛ لأن الجار كالظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره. انظر: روح المعاني 320/18 وانظر كذلك: مغني اللبيب 455/2 وفتح القدير 602/3

[2] انظر: الإيضاح 323 وذكر أبوحيان أن (ما) موصولة و(إنْ) نافية، ولم يكن النفي بلفظ (ما) كراهة لتكرير اللفظ، وإن اختلف المعنى، وقيل: (إن) شرطية محذوفة الجواب، والتقدير (إن مكناكم فيه طغيتم)، وقيل: (إن) زائدة بعد (ما) الموصولة تشبيها ب(ما) النافية و(ما) التوقيتية، أي مكّناهم في الذي مكّناكم فيه، وكونها نافية هو الوجه؛ لأن القرآن يدل عليه في مواضع أخرى. وزاد الألوسي أن (ما) موصولة أو موصوفة، ثم أكّد كون (إن) نافية بأن العرب يكرهون التكرار، والدليل أن (مهما) الشرطية أصلها (ما ما) وهي (ما) الشرطية مكررة للتأكيد، قلبت الألف الأولى هاء فرارا من كراهة التكرار، وعبّر عن مصطلح (الزائدة) بمصطلح (الصلة)، وهو مصطلح كوفي. انظر: البحر 65/8 وروح المعاني 256/26 وانظر: فتح القدير 29/5

[3] ومنها الآيتان 30،24 من سورة النحل، وانظر تحليلهما في الهامش بعد التالي.

[4] قرأ أبو عمرو بالرفع، والباقون بالنصب. انظر: الكشف 292/1 والإتحاف 203

والوجه المختار في نصب (العفو) أن تجعل (ماذا) حرفا واحدا، ومن رفع (العفو) أراد: (هو العفو)، وله في (ماذا) الأوجه السابقة[1].

وفي قوله تعالى: (وإمّا تخافنّ من قوم خيانة فانبذ إليهم. الأنفال58) وقوله تعالى: (فإمّا نذهبنّ بك فإنا منهم منتقمون. الزخرف41) ذكر أبوبكر أن (إمّا) حرف واحد بمنزلة (ربما وكلما)، فلا يصلح الوقف على (إن) دون (ما)؛ لأن (ما) صلة لها، ولم يقطع منها إلا حرف الرعد (وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ آية 40)[2].

---

[1] انظر: الإيضاح 326 و**ماذا** في العربية على أوجه: أحدها أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) اسم إشارة، نحو (ماذا التواني؟)، والثاني أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) اسم موصول، نحو (ماذا ينفقون؟)، والثالث أن تكون (ماذا) استفهامية، نحو (لماذا جئت؟). وفي تخريج القراءتين لم يذكر العلماء الوجه الثاني للنصب، حيث ذكروا أن (ماذا) اسم واحد مفعول مقدم، والمعنى: أي شيء ينفقون؟ فوقع الجواب منصوبا بفعل مقدر، أي أنفقوا العفو، والنصب واجب، ولا هاء محذوفة مع النصب ولا ابتداء مضمر، إنما تضمر فعلا تنصب به (العفو) يدل عليه الأول، تقديره: يسألونك أي شيء ينفقون؟ قل: ينفقون العفو، ومثله قوله(وإذا قيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا . النحل30)، فـ(ماذا) اسم واحد في موضع نصب بـ(أنزل) و(خيرا) جواب منصوب كالسؤال، تقديره: قالوا: أنزل خيرا. وفي توجيه الرفع ذكروا أن (ما) استفهامية مبتدأ و(ذا) اسم موصول خبر، والمعنى: أي شيء الذي ينفقونه؟ فيجب أن يكون الجواب مرفوعا أيضا من ابتداء وخبر، تقديره: الذي تنفقونه العفوُ، فيكون الجواب في الإعراب كالسؤال في الإعراب، والهاء محذوفة من الصلة، أي تنفقونه، وهو مثل قوله: (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين. النحل 24)، فتقديره: أي شيء الذي أنزله ربكم قالوا الذي أنزله أساطير الأولين، فأتى بالجواب على نحو السؤال في الإعراب والإضمار. ورجح مكي القيسي قراءة النصب للإجماع عليه. وقال النحاس: إن جعلت (ذا) بمعنى (الذي) كان الاختيار الرفع وجاز النصب، وإن جعلت (ما) و(ذا) شيئا واحدا كان الاختيار النصب وجاز الرفع، وحكى النحويون: ماذا تعلمت أنحوا أم شعرا؟ بالنصب والرفع على أنهما جيدان حسَنان إلا أن التفسير في الآية يدل على النصب. والباحث لا يميل إلى ترجيح قراءة على أخرى؛ لأنها جميعا قراءات متواترة، والقراء فيها متبعون لا مبتدعون. انظر: إعراب القرآن 309/1 والكشف 292/1 والإتحاف 203 ومغني اللبيب 489/1

[2] انظر: الإيضاح 330 والصلة عند ابن الأنباري الزيادة، فـ(ما) هنا زائدة للتوكيد، وهي تزاد بعد أفعال وظروف وحروف، ومنها أدوات الشرط نحو (إمّا تخافنّ) و(حتى إذا ما جاءوها). وأضاف الألوسي أن (ما) هنا بمنزلة لام القسم في استجلاب النون المؤكدة. انظر: روح المعاني 117/25 وانظر:

ومصطلح (الصلة) يعني به (التوكيد)؛ إذ يقول: "إن (ما) إذا كانت توكيدا للكلام لم يحسن الوقف على ما قبلها، و(ما) في التوكيد هي التي يسميها العوام (صلة)، ولا أستحب أن أقول في القرآن: صلة؛ لأنه ليس في القرآن حرف إلا له معنى، ومن ذلك قوله: (ممّا خطيئاتهم أغرقوا. نوح25)[1]، فالوقف على (من) قبيح؛ لأن (ما) توكيد، معناه: من خطاياهم، ومثله قوله: (أيما الأجلين قضيت. القصص28)، فالوقف على (أي) قبيح؛ لأن (ما) توكيد [2]، والمعنى: أي الأجلين قضيت، ومثله قوله: (أيًّاما تدعوا فله الأسماء الحسنى. الإسراء110)" [3].

ووردت (ما) للتوكيد في قوله : (كانوا قليلا من الليل ما يهجعون. الذاريات17)؛ حيث قال: "فيها وجهان: إن جعلت (ما) توكيدا وقفت عليها ولم تقف على ما قبلها، والمعنى: كانوا يهجعون قليلا من الليل، وإن جعلت (ما) مع (يهجعون) مصدرا على معنى (كانوا قليلا من الليل هجوعهم) صلح للمضطر أن يقف على ما"[4].

وتعد (ما) مع ما قبلها حرفا واحدا في قوله: (كلما خبت زدناهم سعيرا. الإسراء 97)[5] ونحوها، فلا يجوز الوقف على (كل) دون (ما)، وكذلك في قوله تعالى: (أينما تكونوا يأت بكم الله جميعا. البقرة148)؛ لأن (أينما) شرط [6]، ومثله قوله: (أينما يوجهه لا يأت

مغني اللبيب 509/1 وفتح القدير 111/3

[1] انظر: مغني اللبيب 507/1

[2] في تعليقه على الآية يقول الفراء: "فجعل (ما) وهي صلة من صلات الجزاء مع (أيّ)، وهي في قراءة عبدالله (أيّ الأجلين ما قضيت فلا..)، وهذا أكثر في كلام العرب من الأول. انظر: معاني القرآن 198/2 وانظر أيضا: روح المعاني 371/20

[3] انظر: الإيضاح 331 و(ما) حرف مزيد لتوكيد الإبهام في (أيا)، أو اسم شرط مؤكد به. للمزيد انظر: روح المعاني 243/15 فتح القدير 330/3

[4] انظر: الإيضاح 333 وانظر: معاني القرآن 367/2 وإعراب القرآن 239/4

[5] (ما) في (كلما) حرف مصدري زماني، وهي تحتلف عنها في نحو (أينما تكونوا)؛ لأنها في الثانية حرف زائد للتوكيد. انظر: مغني اللبيب 496/1 ، 507

[6] يقول الفراء: "إذا رأيت حروف الاستفهام قد وُصلت بـ(ما) مثل (أينما، حيثما، متى ما، أيّ ما، كيف ما) كانت جزاء ولم تكن استفهاما، فإذا لم تُوصل بـ(ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء". انظر: معاني القرآن 65/1 و(ما) زائدة للتوكيد. انظر: مغني اللبيب 507/1

بخير. النحل76)، وبالتالي لا يصلح الوقف على (أين) دون (ما)، أما في قوله: (أين ما كنتم تدعون من دون الله. الأعراف37) فيجوز للمضطر الوقف على (أين)؛ لأن المعنى: أين الذين كنتم تدعون[1].

كما تعد (ما) مع ما قبلها بمنزلة حرف واحد في (كأنما وربما)، كما في قوله تعالى: (فكأنما خر من السماء. الحج31) و(ربما يود الذين كفروا. الحجر2)؛ فلا يصلح الوقف على (كأن وربّ) دون (ما)[2].

أما (نعمّا) و(بئسما) فقد كان لابن الأنباري عندهما وقفة؛ حيث ساق لـ(نعمّا) قوله تعالى: (إن تبدوا الصدقات فنعمّا هي. البقرة271) و(نعمّا يعظكم به. النساء58)، ونقل عن الكسائي أن (نعمّا) حرفان؛ لأن معناه (نعم الشيء)، وهما كتبا بالوصل، ومن قطعهما لم يخطئ، ونقل عن الفراء أن (هي) رفع بـ(نعمّا) و(ما) صلة لـ(نعم)، وهي معها بمنزلة حرف واحد بمنزلة (حبذا)، وعلى مذهب الفراء لا يجوز الوقف على (نعم) كما لا يجوز الوقف على (حب) دون (ذا)[3].

وساق لـ(بئسما) الآية (بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا. البقرة90) ذاكرا أن فيها

---

[1] انظر: الإيضاح 334 ويقول الألوسي: " وُصلت (ما) بـ(أين) في المصحف، وحقها الفصل؛ لأنها موصولة، ولو كانت صلة لاتصلت". (روح المعاني 496/8) والحق أنها في المصحف مفصولة

[2] انظر: الإيضاح 335 و(ربّ) فيها لغتان: التخفيف والتشديد. (الكشف 29/2)، وهي حرف دلالته التكثير والتقليل وفقا للسياق؛ وهذه الدلالة خصصت (ربّ) للدخول على الماضي؛ لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عُرف حدّه، والمستقبل مجهول، وإنما دخلت على المضارع في الآية (ربما يود)؛ لأن القرآن ـ كما يقول الفراء ـ نزل وعده ووعيده وما كان فيه حقا فإنه عيان، فجرى الكلام فيما لم يكن منه كمجراه في الكائن. (معاني القرآن 16/2 ومغني اللبيب 503/1)

[3] انظر: الإيضاح 336 وفي حديثه عن فاعل (نعم وبئس) قال المالقي: "ولا يكون فاعلهما إلا ما عرّف بالألف واللام أو ما أضيف إلى ذلك أو مضمرا على شريطة تفسيره باسم نكرة بعده، نحو قولك: (نعم رجلا زيد)، ومنه قوله تعالى: (إن تبدوا الصدقات فنعمّا هي) أو مضافا إلى نكرة، وذلك قليل جدا" (المقرّب 101). وفي تعليقه على الآية الأولى قال ابن هشام: "المعنى: نعم الشيء هي؛ والأصل نعم الشيء إبداؤها؛ لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه، فانفصل وارتفع"، وقال في الثانية: " المعنى: نعم هو شيئا يعظكم به، فـ(ما) نكرة تامة تمييز، والجملة صفة، والفاعل مستتر، وقيل: (ما) معرفة موصولة فاعل، والجملة صلة". انظر: مغني اللبيب 484/1 ، 485

وجهين: أحدهما أن ترفع جملة (بئسما) بما عاد من الهاء المتصلة بالباء، وتخفض (أن يكفروا) على الإتباع للهاء، كأنك قلت: (اشتروا أنفسهم أي باعوا أنفسهم بالكفر)، وعلى هذا المذهب لا يجوز الوقف على (بئس) دون (ما)؛ لأنهما حرف واحد، والوجه الآخر أن ترفع (ما) بـ(بئس)، كأنك قلت: (بئس شراؤهم)، وتجعل (أن يكفروا) في موضع رفع على الإتباع لـ(ما)، فعلى هذا المذهب يصلح الوقف على (بئس)؛ لأنهما حرفان، ونقل عن الكسائي أن (ما) مرفوعة بـ(بئس)، وهي المرفوع الأول، و(أن يكفروا) المرفوع الثاني، كأنه قال: (بئس الشراء كفرهم)، كما تقول: (بئس الرجل زيد)، وذلك أن (بئس) تحتاج إلى مرفوعين[1].

وتوقف ابن الأنباري عند الآية (مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها. الأعراف 132) فذكر أن معنى (مهما) الجزاء، وجوابه الفاء في (فما نحن لك بمؤمنين)، و(مهما) حرف واحد، وكان الأصل فيه (ما ما) ، فأبدلوا من الألف (هاء)، ثم وصلوا (مه) بـ(ما) فدلت على معنى الجزاء، وقيل: أصل (مهما) (ما)، فوصلت العرب (ما) الأولى بـ(ما) الثانية، كما قالوا: (أمّا) فوصلوا (أن) بـ(ما)، فثقل عليهم أن يقولوا (ماما)، فأبدلوا من الألف الأولى (هاء)؛ ليفرقوا بين اللفظين، وقيل: معنى (مه) الكفّ، كما تقول للرجل: (مه) إذا أمرته أن يكفّ، ثم ابتدأ فقال: (ما تأتنا به من آية)، فعلى مذهب هؤلاء يحسن الوقف على (مه). والاختيار عندي ألا يوقف على (مه) دون (ما)؛ لأنهما في المصحف حرف واحد[2].

ومن الأدوات التي تعد حرفا واحدا (حيثما) في نحو قوله تعالى: (وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره. البقرة144)، وقال: "حيثما حرف واحد لا يصلح الوقف على (حيث) دون (ما)؛ لأنه لا يحسن أن نقول: (حيث الذي)، و(حيثما) بمنزلة (أينما) في قوله تعالى: (أينما تكونوا يدرككم الموت. النساء78)، فلا يتم الوقف على (أين) دون (ما)؛

---

[1] انظر: الإيضاح 337

[2] انظر: الإيضاح 341 وانظر: شرح القصائد السبع 45 وما ذكره ابن الأنباري في أصل (مهما) ذكره النحاس وابن هشام والألوسي والشوكاني، وأضاف بعضهم أنها اسم لا حرف لعود الضمير، ومعناها في الآية ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن الشرط، ومحلها الرفع على الابتداء. انظر: إعراب القرآن 146/2 ومغني اللبيب 533/1 وروح المعاني 47/9 وفتح القدير 296/2

لأنهما بمنزلة حرف واحد[1].

و(حيث) ظرف مكان اتفاقا، وقد ترد للزمان، والغالب في إعرابها أنها في محل نصب على الظرفية، وقد تقع مفعولا، كما في الآية (الله أعلم حيث يجعل رسالته)، وإذا اتصلت بها (ما) الكافة ضُمّنت معنى الشرط، وجزمت الفعلين كما في آية البقرة السالفة الذكر[2]، وذكر بعض العلماء أن (ما) تفيد التوكيد مع جميع أدوات الشرط سوى (حيثما وإذ ما)، فهي لازمة لهما في الشرط[3].

---

[1] انظر: الإيضاح 341

[2] انظر: مغني اللبيب 216/1

[3] انظر: المقتضب 53/2

المبحث التاسع
مسائل نحوية متناثرة في الكتاب

في هذا المبحث نتناول عدة مسائل نحوية تناثرت في الإيضاح، وهي في مجملها تعبر عن آراء أبي بكر النحوية، وهذه المسائل سبع:

. (كلاّ) و(أو) ودلالاتهما في القرآن. . العامل في رفع المبتدأ والخبر.

. حذف المنادى بعد (يا) النداء. . النصب على نزع الخافض.

. الاستفهام المتقدم والاستفهام المتوسط. . توحيد الفعل ومطابقته للفاعل.

. المساواة بين المعطوفين بالواو.

وسنتحدث عن كل مسألة وفقا لتناول ابن الأنباري لها، وقد رتبناها على النحو السالف وفقا لمجيئها في كتاب الإيضاح :

أولا: (كلاّ) و(أو) ودلالاتهما في القرآن:

من حروف المعاني التي تحدث عنها ابن الأنباري في الإيضاح هذان الحرفان، وسنبدأ بما بدأ به أبوبكر؛ فنبدأ بـ(كلاّ) ثم (أو).

تناول ابن الأنباري (كلاّ) من خلال الآية (كلا بل لا تكرمون اليتيم. الفجر17)، فنقل عن الفراء أن (كلا) بمنزلة (سوف)؛ لأنها صلة، وهي حرف ردّ، فكأنها (نعم) و(لا) في الاكتفاء، وإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقف عليها، كقولك: (كلا ورب الكعبة)، فلا تقف على (كلا)؛ لأنها بمنزلة قولك: (أي ورب الكعبة)[1].

ونقل عن الأخفش أن معنى (كلا) الردع والزجر، في حين أن معناها (حقّا) عند المفسرين[2]، ونقل عن السجستاني أن (كلا) جاءت في القرآن على وجهين؛ فهي في

---

[1] **(كلاّ)** في العربية حرف بسيط غير عامل، وبعض العلماء يرون أنه مركب من (الكاف ولا) وشُددت اللام توكيدا، ومعنى (كلاّ) عند أكثر البصريين الردع والزجر، حتى إنهم يجيزون الوقف عليه، والابتداء بما بعدها، وللتأكيد على معنى الردع والزجر فيها أن حكم بعض العلماء على السور القرآنية التي فيها (كلا) بأنها سور مكية؛ لأن فيها تهديدا ووعيدا، وأكثر ما نزل ذلك كان بمكة، ولننظر إلى أول خمس آيات نزلت من القرآن، ففيها قوله تعالى: (كلا إن الإنسان ليطغى). ويرى بعض العلماء أن معنى الزجر والردع ليس مستمرا فيها، فقد تأتي بمعنى (حقا) وحرف استفتاح بمعنى (ألا) وحرف جواب بمعنى (نعم)، ويتحدد المعنى من خلال السياق. للمزيد انظر: رصف المباني 287 ومغني اللبيب 319/1 وما بعدها

[2] هذا حكم عام من ابن الأنباري غير مقبول؛ لأن من المفسرين من ذكر أن معناها الردع والتكذيب للإنسان. انظر: روح المعاني 477/30 وفتح القدير 554/5

مواضع بمعنى (لا يكون ذلك)، وهو ردّ للأول، وتجيء بمعنى (ألاَ) التي هي للتنبيه، يُستفتح بها الكلام، كقوله تعالى: (ألا إنهم يثنون صدورهم ليسخفوا منه. هود5)، وهي زائدة في الكلام، ولو لم يأت بها لكان الكلام تاما مفهوما، فلو قلت: إنهم يثنون صدورهم لكان الكلام تاما، ومما جاءت فيه (كلاّ) بمعنى (ألا) قول العرب في المثل: (كلاّ زعمت أنّ العير لا يقاتل)، واحتج بقول الشاعر:

كلا زعمتم بأنّا لا نقاتلكم إنّا لأمثالكم يا قومنا قُتُل

واحتج السجستاني في أن (كلاّ) بمعنى (ألاَ) بالآية (كلا إن الإنسان ليطغى. العلق) فمعناه (ألا إن الإنسان)؛ لأنها تتمة الآيات التي نزلت على النبي في بداية الوحي[1].

وردّ أبوبكر رأي السجستاني، ورأى أن معنى (كلا) في المثل والبيت (لا ليس الأمر على ما تقولون)، أما (كلاّ) في الآية فتصلح أن تكون بمعنى (حقا)، كأنه قال: (حقا إن الإنسان ليطغى)، وتصلح بمعنى (لا، ليس الأمر على ما تظنون يا معشر الكفرة)، كما قال: (لا أقسم بيوم القيامة)، فـ(لا) ردّ لكلام سابق، ثم ابتدأ فقال: (أقسم بيوم القيامة)[2]، وبهذا المعنى وردت (كلاّ) في قوله: (لعلي أعمل صالحا فيما تركت كلاّ. المؤمنون100)، فيجوز الوقف على (كلا) وعلى (تركت)؛ لأن المعنى (لا ليس الأمر كما تظن)، وكذلك الآية (قال أصحاب موسى إنا لمدركون. قال كلاّ. الشعراء61)، فالوقف على (كلا) حسن؛ لأن المعنى (لا يدركونكم)[3].

أما حديثه عن (أو) فورد في تعليقه على الآية (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون. الصافات147)، حيث ذكر أن الوقف على (أو) قبيح؛ لأن الفائدة فيما بعدها، ومثله قوله

---

[1] انظر: الإيضاح 421 : 424 وقال الألوسي: " كلا ردع لمن كفر من جنس الإنسان بنعمة الله تعالى بطغيانه، وذلك لأن مفتتح السورة إلى هذا المقطع يدل على منة الله على الإنسان، فإذا قيل: كلا كان ردعا للإنسان الذي قابل تلك النعم بالكفران والطغيان". انظر: روح المعاني 561/30

[2] انظر: الإيضاح 424 و(لا) في قوله تعالى: (لا أقسم) تصلح أن تكون نافية ردّاً لكلام سابق، وتصلح أن تكون زائدة للتوكيد، وقرئ (لأقسم) بحذف الألف، واللام حرف توكيد. انظر: روح المعاني 210/29

[3] انظر: الإيضاح 427 وذكر الألوسي أن (كلا) في الآيتين للردع والزجر. روح المعاني 360/18

تعالى: (فهي كالحجارة أو أشد قسوة. البقرة 74)؛ لأن (أو) بمعنى (بل) [1]، كأنه قال (بل يزيدون)، وهذا قول الفراء[2].

و(أو) في قوله تعالى: (يقاتلونهم أو يسلمون. الفتح16) معناها الشك[3]، وهي بمعنى الواو في قوله تعالى: (ولا تطع منهم آثما أو كفورا. الإنسان24)، وعليه قول جرير:

نال الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر

وقال قوم: معنى الآية (لا تطع منهم آثما ولا كفورا)، وقال الفراء: إذا قلت: لأضربنك عشت أو متّ، ولآتينك أعطيت أو منعت، لم يصلح الوقف على (أو) ههنا؛ لأن (أو) كأنها واو نسق، والكلمة كلها كالواحدة بعضها صلة لبعض، فأحسن ذلك أن تقف عند آخر الكلام، ولا تقف عند بعضه دون بعض[4].

---

[1] **(أو)** في العربية ذات وظيفتين نحويتين: أولاهما أنها عاطفة، والأخرى أنها ناصبة للمضارع بإضمار (أن)، وحينما تكون حرف عطف فلها عدة معان: **التخيير** (كل سمكا أو اشرب لبنا). و **الإباحة** (جالس زيدا أو عمرا)، والفرق بين التخيير والإباحة أن للمخاطب أن يجمع بين الشيئين في الإباحة وليس له ذلك في التخيير. و **الشكّ** (لبثنا يوما أو بعض يوم). و **الإبهام** (وإنا أو إياكم على هدى)، والفرق بين الشك والإبهام أن الشك لا يعلمه المخبر والإبهام يعلمه ويبهم على السامع لمعنى ما. و**التفصيل** (زيد منطلق أو عمرو جالس). و**الجمع المطلق عند الكوفيين** نحو (جاء الخلافة أو كانت له قدرا). انظر: المقتضب 301/3 ورصف المباني 210 ومغني اللبيب 111/1

[2] انظر: الإيضاح 440 وانظر: معاني القرآن 275/2 وذكر الألوسي عدة معان لـ(أو) في الآية: فذكر ابن عباس أن معناه (بل) وقيل: هي بمعنى (الواو)، وقيل: هي للإبهام على المخاطب، وقيل: الشك نظرًا إلى الناظر من البشر، والمراد بيان كثرتهم. انظر: روح المعاني 196/23 وخطّأ النحاس من قال: (أو) بمعنى (بل) أو (الواو)، ولم يرجح رأيا. انظر له: معاني القرآن 1039

[3] ذكر النحاس أن معنى (أو) في الآية النسق (إعراب القرآن 200/4)، وأعجبني تفسير الألوسي والشوكاني بأن معنى الآية أحد أمرين إما المقاتلة أو الإسلام لا ثالث لهما، فـ(أو) للتنويع والحصر لا للشك، وهو كثير، ويدل لذلك قراءة (أو يسلموا) بحذف النون، وهذا يقتضي أن (أو) بمعنى (إلا)؛ أي: (إلا أن يسلموا)، فيفيد الحصر. (روح المعاني 360/26 وفتح القدير 62/5) وانظر كذلك: المقتضب 27/2

[4] انظر: الإيضاح 441 : 442 وذكر ابن جني أن (أو) لأحد الشيئين ولا تخرج عن هذا (انظر: توجيه اللمع 285)، وذكر الألوسي أن (أو) هي لأحد الشيئين في جميع مواقعها، ولا تخرج في الإثبات عن ذلك، أما في النفي فهي تفيد كلا الأمرين جميعا" (روح المعاني 255/29)، وهذا يعني أن (أو) تأتي بمعنى الواو في النفي لا الإثبات، وهذا واضح في قول المبرد: "فإذا نهيت عن هذا قلت: لا تأتِ زيدا

ثانيا: العامل في رفع المبتدأ والخبر:

تعد نظرية العاملِ الأساسَ الذي أقام عليه النحاة بنيانهم النحوي أصوله وسننه، وهي أول ما دعا إلى إلغائه ابن مضاء؛ إيمانا منه بأنها لا تفيد النحوي شيئا؛ حيث يقول: "وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه (ضرب).. وهذا بيّن الفساد"[1]

والعوامل كلها لفظية ما عدا عاملا واحدا معنويا هو الابتداء، وهو الرافع للمبتدأ على خلاف بين النحويين؛ إذ لم يتفقوا عليه، فمنهم من ذهب إلى أن الابتداء هو العامل في رفع المبتدأ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وابن مالك وابن هشام، ومنهم من ذهب إلى أن المبتدأ والخبر كلاهما رافع للآخر وهذا مذهب الكوفيين كالفراء، ومنهم من ذهب إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معا مثل المبرد وابن جني، ومنهم من ذهب إلى أن الابتداء هو الرافع للمبتدأ والخبر معا مثل ابن السراج وأبي البقاء [2].

وقد أشار أبوبكر إلى هذه المسألة عرَضا أثناء حديثه عن الوقف القبيح؛ ومن خلاله تظهر لنا رؤيته الكوفية بأن المبتدأ والخبر كلاهما عامل في رفع الآخر؛ حيث يقول: "وأما الوقف على المرفوع دون الرافع فقوله: (الحمد لله. الفاتحة)، فالوقف على (الحمد)

أو عمرا، أي لا تأتِ هذا الضرب من الناس". انظر: المقتضب 301/3 أما الشاهد (نال الخلافة...) فـ(أو) هي (إذ) في الديوان، أو هي للإبهام. (مغني اللبيب 112/1)

[1] انظر: الرد على النحاة ص 76 ويرى عباس حسن أن نظرية العامل تسهم في تعقيد النحو، وتؤدي إلى إفساد الأساليب البيانية الناصعة، وأن خطرها تجاوز المسائل النحوية إلى التحكم الضار في فنون القول الأدبي الرائع، وأن حرص النحاة وتمسكهم بالعامل إنما هو آت بفضل ما تقرر في العقائد الدينية ومجادلات علم الكلام من أن لكل حادث محدثا، ولكل موجود موجدا، ولا يصح في الذهن مخلوق بغير خالق ولا مصنوع بغير صانع. انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث 196

[2] انظر: المقتضب 126/4 والتبيين للعكبري 224 وتوجيه اللمع 104 وشرح ابن عقيل 200/1 وأوضح المسالك 175/1 وحاشية الصبان 282/1

قبيح؛ لأنه مرفوع باللام الأولى من اسم الله، وكذلك قوله تعالى: (الله خالق كل شيء. الرعد16)، فالوقف على (الله) قبيح؛ لأنه مرفوع بـ(خالق) و(خالق) مرفوع به، وكذلك قوله: (والسماوات مطويات بيمينه. الزمر 67)، فالوقف على (السماوات) قبيح؛ لأنها مرفوعة بـ(مطويات) و(مطويات) مرفوعة بـ(السماوات)[1].

ثالثا: حذف المنادى بعد (يا) النداء:

غني عن التوكيد أن (**يا**) حرف له وظيفتان نحويتان: النداء والتنبيه من وجهة نظر بعض النحويين؛ إذ يرون أنه حرف من حروف التنبيه، ينادَى به مرة، ولا ينادى به أخرى، ومن أمثلته في النداء قوله: (يا قوم لا أسألكم عليه أجرا. هود51)، ومن أمثلته في التنبيه قوله: (يا ليت قومي يعلمون. يسين26)، وليس ثمة اتفاق بين النحويين على أن (يا) هنا للتنبيه، فبعض النحويين يرون أن هذا الحرف إن لم يكن بعده اسم منادى فهو للتنبيه لا غير، كما في قوله تعالى: (ألاَ يا اسجدوا لله. النمل25)[2]، وآخرون يرون أنه للنداء وإن لم يكن بعده اسم منادى، فالمنادى محذوف للعلم به، ويقدر في الآية بـ(يا قوم اسجدوا)[3]، ولأصحاب الرأي الأول تعليل وجيه مقنع في دحض الرأي الثاني، يلخصه لنا المالقي في أمرين: الأول: أن ياء النداء نابت مناب الفعل، فلو حذف المنادى حذفت الجملة بأسرها، وذلك إخلال، والثاني: أن المنادى معتمد المقصد، فإذا حذف تناقض المراد؛ فلزم على هذا أن تكون (يا) لمجرد التنبيه من غير نداء[4].

وعلى غير هوى الباحث كان ابن الأنباري من أصحاب الرأي الثاني، وأعتقد أنه في رأيه متأثر بالفراء، وقد جاءت هذه المسألة عند أبي بكر في تعليقه على قوله تعالى: (ألاّ يسجدوا لله. النمل 25)؛ حيث ذكر أن القراء اختلفوا فيها، فقرأ نافع وعاصم وأبوعمرو

---

[1] انظر: الإيضاح 122 وقال الفراء: "إن السماوات ترفع بـ(مطويات) إذا رفعت (المطوياتِ)، ومن قال: (مطوياتٍ) بالكسر رفع (السماوات) بالباء التي في يمينه، كأنه قال: والسماوات في يمينه، وينصب المطويات على الحال أو على القطع، والحال أجود". انظر: معاني القرآن 304/2

[2] انظر: الخصائص 195/2 و196

[3] انظر: رصف المباني 513 ومغني اللبيب 599/2

[4] انظر: رصف المباني 514 وانظر: البحر المحيط 68/7 ، 69

وحمزة بتثقيل (ألاّ)، وقرأ عبدالرحمن السُّلمي والحسن والكسائي وأبوجعفر بالتخفيف[1]، فمن قرأ بالتثقيل وقف على (ألا) وابتدأ (يسجدوا)، ومن قرأ بالتخفيف وقف على (ألا يا) وابتدأ (اسجدوا)، ومعنى هذه القراءة ألا يا هؤلاء اسجدوا)، فحذفوا (هؤلاء)، وأبقوا (يا)، كما قال الأخطل:

ألا يا اسلمي يا هندُ هندَ بني بدْر وإنْ كان حيّانا عِدَىً آخر الدهر

وقال الكُميت:

ألا يا اسلمي يا تِرْبَ أسماء مِن تِرْب ألا يا اسلمي حُيّيتِ عني وعن صحبي

أراد في الجميع: ألا يا هذه اسلمي، فحذف (هذه) وترك (يا)، وقال الآخر:

يا لعنةُ الله والأقوامِ كلهمِ والصالحين على سمعان من جارِ

أراد: (يا هؤلاء) لعنة الله، فحذف (هؤلاء)، ونقل ابن الأنباري عن الفراء أن العرب تقول: ألا يا ارحمونا، ألا تصدقوا علينا، بمعنى: ألا يا هؤلاء افعلوا هذا.[2]

رابعا: النصب على نزع الخافض:

الخافض هو الجار غير أن الأول مصطلح كوفي والثاني مصطلح بصري، ولا مشاحة في الاصطلاح، فكلها مصطلحات قائمة مستعملة. والعرب أحياناً تنزع هذا الخافض مع الأفعال التي لا تنصب مفعولا مباشرا، نحو قولك: مررت بزيد، فالفعل ليس له مفعول به ولكن بعده جار ومجرور (بزيد)، ومنه قولهم:

تمرون الديارَ ولم تعودوا كلامكمُ عليَّ إذاً حرامُ

---

[1] انظر: النشر 253/2 والإتحاف 427

[2] انظر: الإيضاح 160 : 174 ورؤية ابن الأنباري نجدها عند الفراء معاني القرآن 185/2) ومكيّ (الكشف 156/2) وابن الجزري (النشر 253/2) والبناء (الإتحاف 427) والألوسي (روح المعاني 250/19)، ومن المخالفين: أبوحيان؛ إذ يقول: "والذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست فيه (يا) للنداء وحذف المنادى؛ لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذف المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالا كبيرا". انظر: البحر 69/7

أي تمرون بالديار، فحذف حرف الجر، ونصب المجرور، ويسمى (منصوبا على نزع الخافض)، ولا يقال: إنه مفعول به؛ لأن هذا الفعل ليس متعدٍياً لينصب مفعولاً، ولكنه منصوب . كما ذكرنا . على نزع الخافض[1].

وقد أشار ابن الأنباري إلى هذه المسألة في تعليقه على قوله تعالى: (قال آتوني أفرغ عليه قطرا. الكهف 96)؛ حيث ذكر أن القراء اختلفوا فيها، فكان أبوجعفر وشيبة ونافع وأبوعمرو والكسائي يقرؤون (آتوني) بالمد على معنى (أعطوني)، وكان عاصم وحمزة والأعمش يقرؤون (ائتوني) بلا مد[2]، وفي هذا وجهان: أحدهما أن يكون من المجيء، أي جيئوني به، فتسقط الباء من القطر، كما تقول: (تعلّقت الخطام) بمعنى (تعلّقت بالخطام)، وأنشد الكسائي:

تعلقت هندا ناشئا ذات مئزر وأنت وقد فارقتَ لم تدرِ ما الحُلُمْ

أراد: تعلقت بهند، فأسقط الباء، وأنشد الفراء:

نغالي اللحمَ للأضياف نيئا ونرخصُه إذا نضج القُدورُ

أراد: تغالي باللحم، فأسقط الباء، وقال تعالى: (وإذا كالوهم أو وزنوهم. المطففين3) فمعناه: وإذا كالوا لهم أو وزنوا لهم، فأسقط اللام، وقال الفراء:

إذا قالت حَذامِ فأنصتوها فإن القول ما قالت حذامِ

أراد: فأنصتوا لها، فحذف اللام. وأنشد المفضل:

إن كنتِ أزمعتِ الفِراق فإنما زُمّتْ ركابكم بليل مُظلم

أراد: أزمعتِ على الفراق، فحذف الجار"[3].

خامسا: الاستفهام المتقدم والاستفهام المتوسط:

معلوم أن الاستفهام دائما متقدم؛ ومن ثم فمن اللافت للانتباه أن نقرأ مصطلح

---

[1] من ذلك قول عنترة: (إن كنت أزمعتِ الفراقَ فإنما ..) فمعناه: أزمعت على الفراق، وقول الشاعر: (نغالي اللحمَ للأضياف نيّاً ..)، ومعناه : نغالي باللحم، فلما أسقط الخافض نصب الفراق واللحم. انظر: شرح القصائد السبع 303

[2] انظر: الإيضاح 189 وانظر أيضا: النشر 236/2 والإتحاف 372

[3] انظر: الإيضاح 190 وما بعدها. وانظر: معاني القرآن 79/2 جامع البيان 40/16 والكشف 79/2 والبحر المحيط 164/6

"الاستفهام المتوسط"، وقد ورد هذا المصطلح عند ابن الأنباري كما سنرى، وهو خاص بـ(أم)، ونرى من الأهمية قبل أن نعرض كلام ابن الأنباري أن نتحدث عن **(أم)** بإيجاز عند النحاة، فقد ذكروا أن **(أم)** لا يكون الكلام بها إلا استفهاما، ويقع الكلام بها على وجهين: أحدهما أن تكون متصلة عاطفة على معنى (أيّ)، وذلك قولك: أزيد في الدار أم عمرو؟ وكذلك: أأعطيت زيدا أم حرمته؟ فليس جواب هذا (لا) ولا (نعم)، كما أنه إذا قال: أيّهما لقيت؟ لم يكن الجواب (لا) ولا (نعم)؛ لأن المتكلم مدّعٍ أن أحد الأمرين وقع، ولا يدري أيهما هو، فالجواب أن تقول: زيد أو عمرو، فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب أن تقول: لم ألقَ واحدا أو كليهما، ومنه قوله تعالى: (أتخذناهم سِخريّا أم زاغت عنهم الأبصار. ص63)، فخرج هذا مخرج التوقيف والتوبيخ، ومخرجه من الناس يكون استفهاما ويكون توبيخا .. والوجه الثاني أن تكون منقطعة مما قبلها خبرا كان أو استفهاما، نحو قولك: إن هذا لزيد أم عمرو، وذلك أنك نظرت إلى شخص، فتوهمته زيدا، ثم أدركت أنه عمرو، فانصرفت عن الأول، فقلت أم عمرو مستفهما، فإنما هو إضراب عن الأول على معنى (بل) إلا أن ما بعد (بل) يقين، وما بعد (أم) مظنون مشكوك فيه، وتقدّر بـ(بل) في موضع نحو (آلله خير أمّا يشركون أم من خلق السموات والأرض) فـ(أم) الثانية منفصلة، والمعنى (بل الذي خلق السموات والأرض خير. النمل60)، وتُقدر في موضع بـ(بل) والهمزة معا كقولك: (إنها لإبل أم شاءٌ) فالمعنى: بل أهي شاءٌ[1].

أما ابن الأنباري فقد تناول هذه المسألة في تعليقه على الآية : (وقالوا ما لنا لا نرى رجالا كنا نعدهم من الأشرار أتخذناهم سخريًّا أم زاغت عنهم الأبصار. ص 62)؛ وقد استخدم مصطلح "الاستفهام المتوسط" وهو خاص بـ(أم)، وأعتقد أنه كان بدعا فيه؛ لأن الآخرين استعملوا عبارة (أم)المنقطعة، وقالوا: (أم) بمعنى (بل) [2]، يقول أبوبكر: إن "القراء اختلفوا في (اتخذناهم)؛ حيث قرأ بعضهم بألف وصل على الخبر، وقرأ الآخرون بألف استفهام[3]، وعلى القراءة الأولى تردّ (أم) على قوله: (ما لنا لا نرى رجالا)، أو تكون

---

[1] انظر: الكتاب 482/1 والمقتضب 286/3 ورصف المباني 178 والإغراب في جدل الإعراب 40 ومغني اللبيب 77

[2] انظر: روح المعاني 289/23 ففيه مجمل أقوال النحاة في (أم) في هذه الآية.

[3] قرأ حمزة والكسائي وأبوعمرو بوصل الألف من (اتخذناهم)، وقرأ الباقون بالهمز. انظر: وانظر: الكشف 233/2 وروح المعاني 288/23 وذكر الفراء أنه يجوز الاستفهام وطرحه؛ لأنه استفهام

(أم) نفسُها هي الاستفهام؛ لأن العرب فرقت بين الاستفهام الذي سبقه كلام والاستفهام الذي لم يسبقه كلام، فجعلوا للاستفهام المبتدأ (هل والألف) وما أشبه ذلك، وجعلوا للاستفهام المتوسط (أم)؛ ليفرقوا بين الاستفهام المتقدم والاستفهام المتوسط، والدليل على ذلك قوله تعالى: (تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه. السجدة 2)، فأتى بـ(أم) ولم يسبقها استفهام لما وصفناه[1]، ومن ذلك قول امرئ القيس[2]:

تروح من الحي أم تبتكر وماذا يضيرك لو تنتظر

وقول الأخطل:

كذبتْك عينُك أم رأيت بواسط غلَسَ الظلام من الرباب خيالا

أتى بـ(أم) وجعلها استفهاما؛ ليفرق بين الاستفهام المتقدم والمتوسط[3].

ويظهر لنا أن ابن الأنباري يعتبر (أم) وحدها في الكلام حرف استفهام وهو خاص بما أسماه "الاستفهام المتوسط"، دون حاجة إلى تقدير همزة استفهام محذوفة لتكون (أم) متصلة معادلة للهمزة، ولا إلى تقديرها منقطعة بمعنى (بل) كما رأى غيره من النحاة، وهو رأي له وجاهته؛ فما لا يحتاج إلى تقدير وتأويل أولَى مما يحتاج.

معناه التعجب والتوبيخ. (انظر: معاني القرآن 292/2) وثمة نص للطبري فيه تأييد لرأي الفراء، يقول فيه: "إن كل استفهام كان بمعنى التعجب والتوبيخ، فإن العرب تستفهم فيه أحيانا، وتخرجه على وجه الخبر أحيانا". انظر: جامع البيان 221/23

[1] ابن الأنباري يرى أن (أم) في هذه الآية حرف للاستفهام المتوسط، ولعل نصا للطبري قريب المضمون من رأي ابن الأنباري، فهو يرى أن (أم) في هذه الآية تقرير، ثم يقول: "إن العرب إذا اعترضت بالاستفهام في أضعاف كلام قد تقدم بعضه أن تستفهم بـ(أم)". انظر: جامع البيان 109/21 ويرى بعض المفسرين أن (أم) بمعنى (بل والهمزة) معا، ويرى الزمخشري أنها بمعنى (بل) الانتقالية، وقال: إن هذا خروج من حديث إلى حديث. انظر: روح المعاني 158/21

[2] ذكر المالقي أن أصل البيت: أتروح .. أم تبتكر، وحذفت همزة الاستفهام لفهم المعنى، فـ(أم) هنا معادلة للهمزة المحذوفة، وهذا مألوف في كلام العرب، يقولون: زيد قام أم عمرو؟ يريدون: أزيد؟ ومنه قول ابن أبي ربيعة: (*لعمرك ما أدري وإن كنتُ داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان* ؟) أراد: أبسبعٍ أم بثمان. انظر: رصف المباني 135 وما قيل في هذا الشاهد يصلح أن يقال عن الشاهد الثاني: (*كذبتك عينك أم رأيت بواسط* ..) فهو أراد: أكذبتك عينك أم رأيت ..؟

[3] انظر: الإيضاح 193 : 195 وانظر: الكشف 233/2

سادسا: توحيد الفعل ومطابقته للفاعل:

لعل الحديث عن هذه المسألة يقتضي حديثا موجزا عن الفاعل وموقعه في الجملة العربية؛ للوقوف على مدى إمكانية المطابقة بين الفعل والفاعل، والتعرف على وجهات النظر المختلفة في ذلك، فالفاعل لا يتقدم فعله عند البصريين، وهو الرأي الغالب، وإنما يجوز ذلك عند الكوفيين[1]، وللباحث رؤية أخرى في الفاعل.

فمن وجهة نظر النحويين لا فرق بين الفاعل النحوي sujet sintaxique والفاعل الدلالي sujet sémantique فالفاعل في مفهومهم هو ذلك الاسم المرفوع المسند إليه الفعل، وقد يحل محله ضمير، والضمير نوعان مستتر وظاهر، والمستتر نوعان: لازم (يجب استتاره)، وذلك إذا كان الفعل مسندا للمتكلم (أفعلُ ونفعلُ) والمخاطب (تفعلُ وافعلْ)، وغير لازم (يجوز ظهوره) ، وذلك إذا كان الفعل مسندا للغائب مذكر ا ومؤنثا (يفعلُ وتفعلُ)[2].

ولم يختلف المحدثون كثيراً عن القدماء ف ي مفهومهم للفاعل [3]، وللباحث رؤية مختلفة[4]، إذ يرى أن الفاعل النحو ي هو الضمير الملازم للفعل pronom sous-entendu du verbe وتوضحه وتحدده سوابق المضارع préfixes ، ولواحق الماضي suffixes في حالتي التكلم والخطاب، أما في حالة إسناد الفعل للضمير الثالث troisième personne، فالفاعل هو العلامة الصفرية zéro لأن غياب العلامة

---

[1] للمزيد راجع المصادر النحوية مثل شرح التصريح للأزهري 396/1 وما بعدها

[2] الأصول لابن السراج 115/2 والمفصل للزمخشري 132، 244 والأمالي لابن الحاجب 77/4

[3] انظر على سبيل المثال: التطور النحوي لـ(براجشتراسر) ص 75

Blachère : *Grammaire de l'arabe classique* p. 391
Fleisch : *L'arabe classique* pp. 169 , 170
Traité de philologie arabe pp. 2/120,12

[4] استقى الباحث هذه الرؤية من الفرنسي أندريه رومان. انظر: كتابه "نحو العربية" وشارك الباحث في ترجمته، وعنوانه بالفرنسية: *Grammaire de l'arabe,* Paris 1990 وانظر للباحث: الأفعال اللاشخصية في القرآن تحليل تركيب دلالي (بحث محكم).

علامة[1]، وعلى هذا فالفعل العربي يمثل جملة تامة[2] énoncé complet هي جملة نواة phrase nucléaire أو جملة دنيا phrase minimale عنصراها الفعل verbe وفاعله النحوي sujet sintaxique، فلا فرق بين الجمل (كتبَ كتبتُ، كتبتَ)؛ فثلاثتها تحتوى على عنصري الجملة النواة الفعل والفاعل:

كتب + 0 (هو) = il a écrit

كتبتُ ..... = j'ai écrit .....

كتبتَ ..... = tu as écrit ...

ووفقا لهذا التحليل، فللاسم المرفوع بعد الفعل هو عنصر توسيع ي يصف الفاعل المضمر ويؤكده؛ ولذا يسمى élément d'expantion d'identité أي العنصر التوسيعي المؤكد للفاعل، ومن ناحية أخرى فهو الفاعل الدلالي الذي قام بالفعل.

وهذا العنصر التوسيعي المؤكد للفاعل النحوي مثله مثل الضمير المنفصل في جملة (فعل هو) فهذا الضمير ليس فاعلا نحويا، وحينما نحلل الجملة، يكون التحليل على هذا الأساس: *"A fait + il + lui ..... فعل + 0 + هو"*

ولو لم يكن الفاعل كامنا في الفعل ، لجاز أن نسند هذا الفعل للضمير المنفصل المتكلم والمخاطب فنقول:

"Ai fait je ..... فعل أنا" و *"As fait tu ..... فعل أنت"*

فهل يجوز هذا التركيب في اللغة ؟ هل يجوز أن يأتي الضمير "أنا أو أنت" فاعلا ل (فعل)؟ لا شك أن هذا التركيب غير مستقيم مع نظام الجملة العربية؛ ومن ثم فالضمير (هو) لا يمكن أن يكون فاعلا لـ(فعل) ، وإنما هو يقوم بذات الوظيفة التي يقوم بها

---

[1] "غياب العلامة علامة" هذا هو تعبير ابن السراج . انظر: الأصول 115/2

[2] لا يوجد فعل بدون فاعل، وقد أدرك النحويون هذا، يقول السيرافي: "إن قال قائل: لِمَ لمْ يجعل للواحد علامة وجعل للاثنين والجماعة ؟ قيل : لأنه معلوم أن الفعل لابد له من فاعل لا يخلو منه، وقد يخلو من الاثنين والجماعة، فلذلك جعل لهما علامة لئلا يقع لبس، واكتفى بما تقدم فى العقل من حاجة الفعل إلى فاعل عن علاقة ظاهرة، وإذا قيل: زيد قام هو، فالضمير الذى قام فى النية و(هو) توكيد". انظر: الكتاب 38/2 (الهامش) ، ويقول السهيلي: "تحقيق القول أن الفاعل مضمر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له دال عليه". انظر: نتائج الفكر في النحو 165

الضميران (أنا وأنت) إذا تليا الفعل، ومن ناحية أخرى فإن الضمير (هو) يحل محل الاسم الظاهر، إذ إننا نقول: كتب هو، وكتب زيد ، وعلى ذلك فالاسم الظاهر يقوم بنفس الوظيفة التي يقوم بها الضمير الدال عليه ومن ثم فهذا دليل واضح على أن الاسم الظاهر بعد الفعل ليس فاعلا نحويا sujet sintaxique.

وثمة دليل ثان يتمثل في العطف corrodination ، ففي حالة عطف اسم ظاهر على الاسم المرفوع بعد الفعل نجد أن الاسم الواقع بعد الفعل لا يحل محل ضمائر الوصل الفاعلية pronoms conjoints du sujet الموجودة في (كتبت katabtu وكتبت katabta) ولكنه يحل محل ضمائر الفصل pronoms disjoints الملحقة بالجملة الفعلية، فنقول:

كتبت أنا وبكر J'ai écrit , moi et Bakr ولا نقول: كتبت وبكر

كتبت أنت وبكر Tu as écrit , toi et Bakr ولا نقول: كتبت وبكر

كتب هو وبكر Il a écrit , lui et Bakr ولا نقول: كتب وبكر

كتب زيد وبكر Il aécrit , Zayd et Bakr ولا نقول: كتب وبكو

فالتركيب الثاني من كل مثال غير سائغ استعماله من قِبَل النظام اللغو ي؛ ومن ثم استوقف سيبويه كثيرا، فعقد له بابا أسماه "باب ما يحسن أن يَشرك المظهر المضمر فيما عمل وما يقبح أن يَشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه" قائلا: "وأما ما يقبح أن يَشركه المظهر فهو المضمر فى الفعل المرفوع، وذلك قولك: فعلت وعبدالله، وأفعل وعبدالله .. فإن نعتّه حسُن أن يَشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبتَ أنت وزيد، قال تعالى: {فاذهب أنت وربك} و{اسكن أنت وزوجك الجنة}، وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طوّله وأكده.."[1]، ويقول أيضا: " ..وإن حملت الثاني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح؛ لأنك لو قلت: اذهب وزيد، كان قبيحا حتى تقول: اذهب أنت وزيد" [2]. ويقول في موضع آخر: "..أنك لو قلت: اقعد وأخوك كان قبيحا حتى تقول: أنت؛ لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر"[3].

---

[1] انظر: الكتاب 377/2 ، 378

[2] انظر: المرجع السابق 278/1

[3] انظر: المرجع نفسه 298/1

كذلك يمكننا أن نضيف دليلا ثالثا، يتمثل في التوكيد المعنوي، فحينما نؤكد (زيدا) في جملة "كتب زيد" نقول: كتب زيد نفسه، فإذا كان زيد هو الفاعل، فينبغ ي أن تستقيم القاعدة حينما يحل ضمير محل زي د، ولا خلاف بين النحويين على أن (كتبتُ وكتبتَ وكتبَ زيد) جمل فعلية تتكون من فعل وفاعل، فهل سائغ قولنا: كتبتُ نفس ي وكتبتَ نفسُك، كما نقول "كتب زيدٌ نفسه"؟ .

أزعم أن التركيبي ن الأول والثاني لا يستقيمان ونظام الجملة العربية؛ ولذا لجأ النحويون إلى إثبات ضمير منفصل يحمل دلالة الضمير المتصل، يقول سيبويه: "واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه؛ وذلك أنه قبيح أن تقول: فعلتَ نفسُك، إلا أن تقول: فعلتَ أنت نفسُك" [1]، ويقول في موضع آخر: " .. لو قلت: اذهب نفسُك، كان قبيحا حتى تقول: اذهب أنت نفسُك"[2].

ومن ثم فهذا يؤكد لنا أن "زيدا" ليس فاعلا نحويا وإنما هو عنصر توسيع ي وصف أو توكيد للفاعل النحوي المضمر، مثله مثل الضمير المنفصل المؤكد للفاعل.

من ناحية أخرى إذا سلمنا برأ ي بعض النحويين في أنه يجوز تقديم الفاعل على فعله، فيشغل "زيد" وظيفة الفاعل في هاتين الجملتين "قام زيد، زيد قام"، وهذا يعنى أنه يقوم بوظيفة الضمير المتصل بالفعل في حالتي التكلم والخطاب كما في "قمتُ وقمتَ"، فهل يجوز أن نقدّم ذلك الضمير على فعله كما جاز مع زيد، فنقول:

كتب زيد ..... زيد كتب

كتبتُ ..... أنا كتب

كتبتَ ..... أنت كتب

لا شك في أن هذا التركيب خارج على نظام الجملة العربية، ولمزيد من التأكيد على هذا الرأي نستأنس بحديث سيبويه في هذا الصدد؛ حيث يقول: "لا يقع (أنا) في موضع التاء التي في (فعلت)، لا يجوز أن تقول: (فعل أنا)؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا، ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في (فعلنا)، لا تقول: (فعل نحن) .. واعلم أنه لا يقع (أنت) في موضع التاء التي في (فعلت)، ولا (أنتما) في موضع (تُما) التي في (فعلتما)

---

[1] انظر : المرجع نفسه 379/2

[2] انظر : المرجع نفسه 277/1

ألا ترى أنك لا تقول: (فعل أنتما)، ولا يقع (أنتم) في موضع (تُم) التي في (فعلتم)، ولو قلت: (فعل أنتم) لم يجز .. ولا يقع (هو) في موضع المضمر الذ ي في (فعل)، ولو قلت: (فعل هو) لم يجز إلا أن يكون صفة، ولا يجوز أن يكون (هما) في موضع الألف التي في (ضربا) والألف التي في (يضربان)، ولو قلت: (ضرب هما أو يضرب هما) لم يجز، ولا يقع (هم) ف ي موضع الواو الت ي في ضربوا ولا الواو الت ي مع النون ف ي (يضربون)، ولو قلت: (ضرب هم أو يضرب هم) لم يجز ، وكذلك (هي) لا تقع موضع الإضمار الذي في (فعلت)؛ لأن ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامة، ولا يقع (هن) في موضع النون التي في (فعلن ويفعلن)، ولو قلت: (فعل هن) لم يجز إلا أن يكون صفة، كما لم يجز ذلك في المذكر، فالمؤنث يجرى مجرى المذكر"[1].

لكل ما سبقَ يرى الباحثُ نفسه مقتنعا بهذه الرؤية في الفاعل النحوي؛ ومن ثم يرى أن المطابقة بين الفعل والفاعل لا تخرج عن النظام التركيبي للجملة الفعلية والذي لا يسمح بتقديم الفاعل على الفعل [2]، وتوحيد الفعل هو اللغة الفصحى، والمطابقة لهجة فصيحة أقرّها القرآن، كما في قوله تعالى: (وأسروا النجوى الذين ظلموا)، والنحاة في إعراب مثل هذه الآية مختلفون، فبعضهم يرى أن الاسم المرفوع بدل من الضمير المتصل بالفعل، وبعضهم يرى أن الاسم فاعل و(واو الجماعة) علامة الجمع وليست ضميرا، وبعضهم يرى أن الاسم مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية خبر مقدم[3].

أما ابن الأنباري فله رؤية أخرى؛ إذ يرى تقديم الفاعل النحوي على فعله [4]، ويتحدث عن توحيد الفعل ومطابقته للفاعل انطلاقا من هذه الرؤية، يقول: "الفعل إذا تقدم كان موحدا مع الاثنين والجمع، ومن ذلك قوله تعالى: (أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها. النساء75)، تقف على (الظالم) بدون ياء؛ لأن معناه (التي ظلم أهلها)، فالفعل متقدم، وفي قوله (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم. النساء 97) تقف على (ظالمي)

---

[1] انظر : الكتاب 350/2، 351

[2] انظر: توجيه اللمع 121

[3] انظر في إعراب الآية: توجيه اللمع 122 وللمزيد عن هذه المسألة نظر: شرح ابن عقيل 79/2 وأوضح المسالك 88/2 وشرح التصريح 403/1

[4] هذا مذهب الكوفيين. انظر: توجيه اللمع 121 ويقول السهيلي: "الفعل إذا تقدم الأسماء وُحّد ، وإذا تأخر ثُنّي وجُمع للضمير الذي يكون فيه". انظر: نتائج الفكر في النحو 164

بالياء؛ لأنه متأخر بعد الأسماء، كان الأصل فيه (ظالمين أنفسهم)، فسقطت النون للإضافة، وتقف على الفعل موحّدا في قوله تعالى: (قال رجلان من الذين يخافون. المائدة23) و(قال نسوة في المدينة. يوسف30)؛ لأنه فعل متقدم، أما في قوله: (ولقد آتينا داود وسليمان علما وقالا الحمد لله. النمل15) فتقف على الفعل بالألف (قالا)؛ لأنه فعل متأخر، وفي قوله تعالى: (قل لعباديَ الذين آمنوا يقيموا الصلاة. إبراهيم31) تقف على الفعل (يقيموا) بالواو؛ لأنه فعل متأخر بعد الفاعل[1].

سابعا: المساواة بين المعطوفين بالواو:

ليس بدعا قولنا: إن (الواو) العاطفة . وهي أم الحروف . تفيد مطلق الجمع بين المعطوفين دون إفادة الترتيب، فقد قال السيرافي: "أجمع النحويون من البصريين والكوفيين على أن الواو ليست للترتيب" [2]، وردّ ابن هشام قوله بأن بعض الكوفيين رأوا إفادتها الترتيب، وهو خلاف الصحيح [3]، وهي تعطف متأخرا على متقدم، نحو (ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم. الحديد26) وتعطف متقدما على متأخر، نحو (كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك. الشورى3) وقد يكون المعطوف مصاحبا للمعطوف عليه في الحكم، نحو (فأنجيناه وأصحاب السفينة. العنكبوت15)، فهذه ثلاث مراتب للعطف بالواو، وهي متباينة في القلة والكثرة، فمجيئها للمصاحبة أكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل[4].

وقد تناول ابن الأنباري هذه المسألة في تعليقه على الآية (وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا. الجاثية24)؛ حيث قال: معناه (نموت وتحيا أولادنا بعدنا)، فكأن حياة أولادنا حياة لنا، ونقل عن السجستاني أن هذا من المقدم والمؤخر [5]، أرادوا: (نحيا

---

[1] انظر: الإيضاح 275 : 276 وعبارته (تقف على "الظالم" بدون ياء) تثير قلقا؛ لأن الكلمة في المصحف بدون ياء، ولا يجوز أن تنتهي بياء؛ لأنها نعت سببي للقرية، ولا أدري لماذا ذكر ذلك ابن الأنباري؟

[2] انظر: توجيه اللمع 284

[3] انظر: مغني اللبيب 570/1 وشرح التصريح 156/2

[4] انظر: رصف المباني 473 ومغني اللبيب 569/1 والمقرب 306 وشرح التصريح 156/2

[5] ذكر الألوسي عدة أقوال في تفسير الآية، منها ما قاله ابن الأنباري وما نقله عن السجستاني، ورفض الألوسي رأي السجستاني. انظر: روح المعاني 210/25

ونموت)، كما قال: (يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي. عمران 43) فمعناه (اركعي واسجدي) [1]، ومثله قوله: (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم. النحل 98)، فمعناه: فإذا استعذت بالله من الشيطان الرجيم فاقرأ القرآن؛ لأن الاستعاذة تكون قبل القراءة[2].

ولم يرتضِ أبوبكر رأي السجستاني، وفسر آية الاستعاذة بأن المعنى: فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله؛ لأن الآية تدل على الأمر بالاستعاذة قبل البدء في القراءة [3]، وأما الآية الأخرى فإنما قدّم السجود فيها على الركوع؛ لأن العرب إذا وجدت الفعلين يقعان في وقت واحد في حالة واحدة كان تقديم هذا على هذا وهذا على هذا بمنزلة واحدة، والركوع والسجود يقعان في حالة واحدة[4]، ومثله قوله تعالى: (كم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا. الأعراف 4)، فالبأس الشدة، وإنما تقع الشدة بهم قبل وقوع الهلاك [5].

---

[1] أورد الألوسي عدة أقوال في تفسير مجيء السجود قبل الركوع، منها التقديم والتأخير، ولم يقبله، كم لم يذكر التفسير الذي ذهب إليه ابن الأنباري، ورجح تقديم السجود على الركوع؛ لأنه كذلك في صلاتهم. وقال الشوكاني: قدّم السجود؛ لأنه أفضل من الركوع، أو لأن صلاتهم لا ترتيب فيها مع كون الواو لمجرد الجمع بلا ترتيب. انظر: روح المعاني 208/3 وفتح القدير 429/1

[2] انظر: الإيضاح 511 : 512

[3] هذا ما أورده الألوسي نصا، ولم يذكر ما ذهب إليه السجستاني. انظر: روح المعاني 624/14

[4] انظر: الإيضاح 513 ولست موافقا ابن الأنباري في أن الركوع والسجود يقعان في حالة واحدة، ووقت واحد بل يقعان في حالتين مختلفتين وزمنين مختلفين يفصل بينهما القيام زمنا وهيئة. لكن القاعدة تصحّ في مثل قولهم: أعطيتني فأكرمتني، وأكرمتني فأعطيتني.

[5] توقف المفسرون كثيرا عند هذه الآية، وافترضوا هذا السؤال: كيف يجيئها البأس بعد إهلاكها؟ وأجاب الطبري بقولين: أحدهما أن الإهلاك بمعنى الخذلان نتيجة اتباع الهوى، فجاءها البأس، والثاني أن الإهلاك هو البأس، ففي ذكر البأس دلالة على الإهلاك، وفي ذكر الإهلاك دلالة على البأس، وإذا كان ذلك كذلك كان سواء عند العرب بديء بالإهلاك ثم عطف عليه بالبأس، أو بديء بالبأس ثم عطف عليه بالهلاك، وذلك كقولهم: زرتني فأكرمتني إذ كانت الزيارة هي الكرامة، فسواء عندهم قدم الزيارة وأخّر الكرامة أو قدم الكرامة وأخّر الزيارة (أكرمتني فزرتني)، وذكر الألوسي عدة أقوال في تفسير هذه الآية، منها أن المراد بالإهلاك الخذلان، وقيل: الإهلاك الفسق والمخالفة؛ فجاءها البأس، وقيل: المعنى: حكمنا بإهلاكها فجاءها، وقيل: الفاء تفسيرية نحو (توضأ فغسل وجهه)، وقيل: في الكلام تقديم وتأخير، وقيل: الإهلاك في الدنيا والبأس في الآخرة، ونقل عن الفراء أن الفاء بمعنى

ونقل أبوبكر عن الفراء أنه لما كانت الشدة والهلاك يقعان في وقت واحد كان تقديم هذا على هذا وهذا على هذا بمنزلة، وهو قولك في الكلام: أعطيتني فأحسنت وأحسنت فأعطيتني؛ لأن الإحسان والعطية يقعان في وقت واحد [1]، فهذا أصحّ من أن تجعله من التقديم والتأخير على ما زعم السجستاني[2].

واللافت للنظر في هذه المسألة هو قول ابن الأنباري بأن العرب إذا وجدت الفعلين يقعان في وقت واحد في حالة واحدة كان تقديم هذا على هذا وهذا على هذا بمنزلة واحدة؛ وأنا لم أجد مثل هذا القول في أي مصدر آخر سوى ما ما ذكره الطبري، وأرى أن الأخذ به يسهم في بعض الآيات التي جاءت على شاكلة قولهم: (أعطيتني فأكرمتني، وأكرمتني فأعطيتني)، وليست منها آية مريم (اسجدي واركعي)؛ لأن الفعلين في حالين وزمنين مختلفين. وأرى أن تضاف هذه المقولة إلى قواعد النحو.

الواو. (انظر: جامع البيان 152/8 وروح المعاني 445/8)

[1] إلى هنا ينتهي مضمون كلام الفراء، و(في معاني القرآن 250/1) أضاف الفراء قائلا: وإن شئت كان المعنى: وكم من قرية أهلكناها فكان مجيء البأس قبل الإهلاك، فأضمرت (كان)، وقيل: الفاء بمعنى الواو. ورفض الطبري أن في الكلام مضمرا؛ بحجة أنه قول لا دلالة على صحته من ظاهر التنزيل، كما رفض أن الفاء بمعنى الواو؛ لأن للفاء من أحكام في الكلام ما ليس للواو، فصرفها إلى حكم من أحكامها أولى من صرفها إلى غيره. (انظر: جامع البيان 153/8)

[2] انظر: الإيضاح 513

تعليق ختامي

كان الحديث عن مسألة "المساواة بين المعطوفين بالواو" هو آخر ما سطره الباحث من المسائل اللغوية التي استخلصها من كتاب "إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر ابن الأنباري"، وجدير بالذكر أن هذا الكتاب ليس كتابا في اللغة ولا النحو، وإنما هو كتاب في "الوقف والابتداء في كتاب الله"؛ ومن ثم فالحديث عن المسائل اللغوية لم يكن مقصودا للتقعيد، وإنما جاء من أجل التفسير والتوضيح لأنواع الوقف والابتداء، ومع ذلك فالكتاب ثري بالمسائل اللغوية؛ مما دفع الباحث إلى استخلاصها وإخراجها على الصورة المبينة في البحث، وفي هذا التعليق نحاول أن نرصد أهم النتائج التي انتهى إليها البحث، عسى أن تكون فيها إضافة للدرس اللغوي.

أولا : المباحث اللغوية التي شكّلت الدراسة تسعة : المصطلحات النحوية، أنواع الألفات الواقعة في أوائل الكلمات، الحروف اللينة المتطرفة بين الحذف والإثبات، المماثلة الصوتية، الهمز تحقيقا وتخفيفا، الفتح والإمالة، الوقف النحوي، التعدد الوظيفي لـ(ما)، والمسائل النحوية المتناثرة في الكتاب.

ثانيا : في مبحث المصطلحات النحوية تبين للباحث أن المصطلحات الواردة في الكتاب بعضها بصري وبعضها كوفي، وبعضها مستعمل عند الفريقين، كما تبين لنا وجود مصطلحات متعددة ذات دلالة واحدة، ومصطلحات ذات دلالات متعددة، كما وجد الباحث مصطلحين لم يردا عند سابقيه، هما (آلة المصدر) بمعنى المتعلق الذي لا غنى عنه كما في (قياما للناس)، و(الشكّ) بمعنى الرجاء، وفي المقابل لم يستعمل أبوبكر مصطلحي (المبتدأ والخبر) عنصري الجملة الاسمية في الكتاب، وإنما عبّر عنهما بمصطلحي (الرافع والمرفوع). وبوصف عام يمكن القول بأن ابن الأنباري استطاع أن يوظّف المصطلحات النحوية في تحديد الوقف القرآني وتنوعه.

ثالثا : في مبحث أنواع الألفات الواقعة في أوائل الكلمات تبين لنا أن الألفات التي ذكرها ابن الأنباري في أوائل الكلمات ستة؛ أربعة منها مشتركة بين الأفعال والأسماء: ألف الأصل وألف الوصل وألف القطع وألف الاستفهام، واثنتان مختصتان بالأفعال هما: ألف ما لم يسم فاعله وألف المخبر عن نفسه، وأبوبكر آثر مصطلح (الألف) على مصطلح (الهمزة)، وكلاهما مستعمل في التراث اللغوي. وألف الوصل يجوز قطعها في

الشعر ضرورة. وتعليلاته لأنواع الألفات مقبولة مقنعة، وهو مولع بضروب العلل، فلا يكاد يذكر حكما نحويا إلا ويذكر العلة التي أدت إليه، فكان الحكم نتيجة لها، وهذا الأمر ليس بغريب على النحاة.

رابعا : في مبحث الحروف اللينة المتطرفة تبين لنا أن القراء اختلفوا في إثبات هذه الأحرف وحذفها في القراءة مع أن بعضها محذوف من المصحف في مواضع كثيرة، وهذا يدلنا على أن الرسم العثماني لم يكن سببا في تعدد القراءات ، كما زعم بعض المستشرقين. والإثبات لغة الحجاز وهو الأصل، والحذف لغة مشهورة عند العرب نسبت لقبيلة هذيل، وتعد مظهرا من مظاهر التخفيف اللغوي، وأعتقد أن الحذف في القرآن راجع إلى علة صوتية تتمثل في الانسجام الصوتي بين فواصل الآيات؛ حيث تسير على نغمة موسيقية واحدة تبرز في أن الكلمات تحمل مقطعا صوتيا واحدا ، والقرآن حريص على إحداث نوع من الانسجام الصوتي بين فواصل الآيات.

خامسا : في مبحث المماثلة الصوتية ذكرنا أنها مصطلح لغوي حديث يعني التقارب بين صوتين مخرجا وصفة، فيؤثر أحدهما في الآخر، فيحيله إلى صوت مثله، وهي نوعان: تقدمية ورجعية وفقا لتأثير أحد الصوتين في الآخر، وتعد مظهرا من مظاهر التخفيف اللغوي، وأطلق عليها القدماء . ومنهم ابن الأنباري . مصطلح الإدغام، والأمثلة التي أوردها في الإيضاح من المماثلة الرجعية.

سادسا : في مبحث الهمز لم يقبل الباحث من ابن الأنباري أن كل العرب تحول الهمزة الساكنة إلى حرف يماثل حركة ما قبلها؛ لأنه حُكم فيه شمولية، لكنه وافقه في أن للعرب ثلاثة مذاهب في الهمز: التحقيق وترك الهمز والإبدال منه. وأشهر القبائل العربية تحقيقا للهمز القبائل البدوية ولاسيما تميم، وأشهرها ميلا للتخفيف القبائل الحجازية، وبخاصة قريش، ويرى الباحث أن الهمز هو الأصل ، والتخفيف لغة ثانية يُعدّ مظهرا من مظاهر التطور اللغوي ، وأن التخفيف راجع إلى اختصار عدد المقاطع الصوتية وانتقال موضع النبر من مقطع إلى مقطع.

سابعا : في مبحث الفتح والإمالة تبين أن ثمة نوعين من الإمالة: أحدهما: الإمالة بالفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء ، والآخر : الإمالة بالفتحة نحو الضمة، وبالألف نحو الواو. والفتح والإمالة لغتان فصيحتان، والفتح لغة الحجاز، والإمالة لغة تميم وقيس وأسد ، ولا مانع من شيوع العكس قليلا، ويرى الباحث أن كلا منهما أصل في موطنه،

وللغة الفتح القسط الأكبر من القراءات القرآنية، وكل القراء أمالوا سوى ابن كثير، وأكثرهم إمالة قراء الكوفة. والإمالة ممتنعة من الأدوات ملتئبّة في الأسماء والأفعال، وأمال بعض القراء بعض الأدوات، وعلّل أبوبكر لذلك تعليلا مقبولا.

ثامنا : في مبحث الوقف ذكرنا أن الوقف هو قطع النطق على الكلمة الوضعية زمنا يتنفس فيه عامة بنية استئناف القراءة، والأصل فيه السكون؛ لأنه أخف، والابتداء بالمتحرك ضروري والوقف على الساكن استحساني . وهو ظاهرة صوتية صرفية نحوية دلالية، ومظاهره عند ابن الأنباري أربعة: الوقف على المصروف وغير المصروف، والوقف على المعرف بـ(أل)، والوقف على المهموز، والوقف على المؤنث بالتاء. ولفت نظري قوله بأن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف، فإن كان المنصوب مضافا وقفت عليه بغير ألف؛ لأن الألف بدل من التنوين، فلا يجمع بين التنوين والإضافة في اسم واحد؛ لأن الأسماء ثلاثة: (الألف واللام) والتنوين والإضافة، ولا يجتمع دليلان منهن في اسم واحد؛ لأن من شأن العرب الاختصار، فاكتفوا بالدليل من الدليلين. وعرض أبوبكر لمجموعة من الكلمات القرآنية واختلاف القراء فيها وصلا ووقفا، وعلّل لكل قراءة تعليلا مقنعا. واستوقفتني مقالته بأن العرب تُجرِي ما لا يُجرَى في الشعر إلا (أفعل) الذي معه (مِن)، فلا يقول أحد من العرب في شعر ولا في غيره: (هو أفعلٌ منك)؛ لأن (مِن) تقوم مقام الإضافة، فلا يُجمع بين تنوين وإضافة في حرف واحد؛ لأنهما دليلان من دلائل الأسماء، ولا يُجمَع بين دليلين. وتعليله عندي غير مقنع، وإنما التعليل المقبول عندي أن (أفعل) إذا كان نعتا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وإن كان اسما انصرف في النكرة، إلا إذا ألحقت به (من)؛ لأن الاسم لا يكون نعتا إلا بـ(مِن) نحو: مررت برجلٍ أكرمَ من زيد.

تاسعا : في مبحث **(ما)** ذكرنا أنها لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية حسب عَود الضمير عليها وعدم عوده وقرينة الكلام، وهي لفظ متعدد الدلالات، فحينما تأتي اسما يكون موصولا أو موصوفا أو شرطا، وحينما تأتي حرفا يكون مصدريا أو كافّا أو نافيا أو زائدا، وقد تحدث أبوبكر عن التعدد الوظيفي لـ(**ما**) من خلال تحليله النحوي لمجموعة من الآيات القرآنية تحتوي كل منها على أداة من هذه الأدوات: (إنما، عمّا، فيما، ماذا، إمّا، أينما، كلما، كأنما، نعمّا، بئسما، مهما، حيثما، لكيلا)، ومع هذه الأدوات في الآيات التي أوردها ابن الأنباري لم تخرج دلالتها عن واحدة مما سبق.

عاشرا : في المبحث الأخير تناول الباحث عدة مسائل نحوية تناثرت في كتاب الإيضاح، وهي تفصح إلى حد كبير عن رؤية أبي بكر الكوفية في النحو. والمسائل هي: (كلاّ) و(أو) ودلالاتهما في القرآن، العامل في رفع المبتدأ والخبر، حذف المنادى بعد (يا) النداء، النصب على نزع الخافض، الاستفهام المتقدم والاستفهام المتوسط، توحيد الفعل ومطابقته للفاعل، المساواة بين المعطوفين بالواو.

وفي ضوء ما أورده ابن الأنباري بصددها تبين لنا : أن دلالات (كلاّ) في الآيات تنوعت ما بين الردّ والزجر والردع وحقًّا، وتنوعت دلالات (أو) ما بين الشك والتخيير والإبهام والإضراب والنسق. وأن العامل في المبتدأ والخبر عامل لفظي متمثل فيهما، فكلاهما رافع للآخر[1]. وأن (يا) النداء حينما يليها فعل أو حرف فهي ليست للتنبيه، وإنما هي للنداء والمنادى محذوف. وأن نصب الاسم بعد فعل غير متعد له يكون علَى نزع الخافض. وأن (أم) حرف استفهام مختص بما أسماه (الاستفهام المتوسط). وأن مطابقة الفعل لفاعله تشمل نمطين من الجملة: الأول: فعل + اسم، نحو (عموا وصموا كثير منهم)، والآخر: اسم + فعل، نحو (أولئك يؤمنون به)، وهذا منهج الكوفيين بعامة. وفي مسألة المساواة بين المعطوفين بالواو لفت انتباهي قوله: إن العرب إذا وجدت الفعلين يقعان في وقت واحد في حالة واحدة، كان تقديم هذا على هذا وهذا على هذا بمنزلة واحدة؛ وأعتقد أن الأخذ به يسهم في تفسير كثير من الآيات التي أتت على شاكلة (أعطيتني فأكرمتني، وأكرمتني فأعطيتني)، لكن آية مريم (اسجدي واركعي) لا تخضع لهذه القاعدة؛ لأن الركوع والسجود يقعان في حالين وزمنين مختلفين.

وأخيرا أرى أن ما جاء في هذا البحث يمثل فكر ابن الأنباري، وعلى الرغم من أنه كوفي المذهب . وتأثره بالفراء واضح . فإن بعض آرائه تمثل المذهب البصري، ومصطلحاته البصرية شاهدة على ذلك، وكان للباحث وفاق وخلاف مع ابن الأنباري في العديد من آرائه على النحو المبيّن في متن الدراسة، وإن هذا الكتاب على الرغم من أنه في علوم القرآن فإنه لا يقل أهمية في البحث اللغوي عن مصادر اللغة والنحو؛ ومن ثم فهو جدير بالدراسة اللغوية.

---

[1] أي أن المبتدأ رافع للخبر، والخبر رافع للمبتدأ، وهذا هو منهج الكوفيين، لكن اللافت للنظر عند ابن الأنباري أنه يرى أن عامل الرفع في المضارع هو حرف المضارعة.

قائمة المصادر والمراجع

. إيضاح الوقف والابتداء. أبوبكر ابن الأنباري. تحقيق محي الدين عبدالرحمن رمضان. طبعة دمشق 1971 (مصدر الدراسة)

. إبراز المعاني من حرز الأماني. أبو شامة. تحقيق: إبراهيم عطوة . ط/1982

. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. البناء الدمياطي. ط أولى دار الكتب العلمية بيروت 1998

. الإتقان في علوم القرآن. السيوطي. ط/ المكتبة العصرية بيروت 1987

. أثر الصناعة النحوية والاقتضاء الدلالي في تنوع الوقف القرآني د.علاء الحمزاوي

. إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. ط/لجنة التأليف والنشر 1937

. أصوات العربية في ضوء المنهج المقارن. د/رفعت الفرنواني. ط1993/3

. الأصوات اللغوية. د/إبراهيم أنيس. ط/سادسة 1984

. الأصول. ابن السراج. ط.ثالثة بيروت 1988

. إعراب القرآن للنحاس. ط. ثالثة بيروت 1988

. الإغراب في جدل الإعراب. الأنباري. ت: سعيد الأفغاني ط 2 بيروت 1971

. الأفعال اللاشخصية في القرآن تحليل تركيبي دلالي. د.علاء الحمزاوي. بحث منشور في مجلة كلية الآداب بجامعة المنيا أكتوبر 1998

. الاقتراح في علم أصول النحو وجدله للسيوطي ت: محمود فجال

. الإقليد شرح المفصل. تاج الدين الجندي. ط أولى الرياض 2002

. الإمالة في القراءات واللهجات. د/عبدالفتاح شلبي. ط/ثانية 1971

. الأمالي النحوية. ابن الحاجب. ط.أولى بيروت 1985

. الإنصاف في مسائل الخلاف. أبوبركات الأنباري. ط.رابعة القاهرة 1961

. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام. ط المكتبة العصرية بيروت 2002

. البحر المحيط. أبوحيان الأندلسي. ط/ثانية 1992 القاهرة

. البرهان في إعراب آيات القرآن. أحمد الأهدلي. ط.أولى بيروت 2001

. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري. ط.أولى الرياض 2000

. التطور اللغوي مظاهره وعلله. د/رمضان عبدالتواب. ط/ثانية 1990

. التطور النحوي. برجشتراسر. ط. القاهرة 1982
. التعبير الاصطلاحي في الأمثال العربية. د/علاء الحمزاوي . رسالة دكتوراه مخطوطة بجامعة المنيا 1998
. التكملة لأبي علي الفارسي. ط.ثانية بيروت 1999
. التمييز في معرفة أقسام الألفات في كتاب الله العزيز. ت: على حسين البواب. مجلة البحوث الإسلامية العدد الثامن عشر 1407
. توجيه اللمع. ابن الخباز. ط.أولى القاهرة 2002
. جامع البيان عن تأويل القرآن. الطبري. ط/أولى بيروت . عمّان 2002
. جمال القراء وكمال الإقراء. علم الدين السخاوي. ط/ بدون تاريخ
. حاشية الصبان على شرح الأشموني. ط/ دار إحياء الكتب.
. الخصائص. ابن جني. ت.محمد علي النجار
. الخصائص اللغوية لرواية حفص دراسة في البنية والتركيب. د.علاء إسماعيل ط/أولى 2005 دار الهدى المنيا
. دراسة في النحو الكوفي. المختار أحمد ديره. ط.أولى بيروت 1991
. دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة. موريس بوكاي. ليبيا (د.ت)
. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي. ط.الثالثة دمشق 2002
. روح المعاني في تفسير القرآن. الألوسي. ط.أولى بيروت 1999
. السبعة في القراءات. ابن مجاهد. ت: د/شوقي ضيف. ط/ثانية القاهرة 1980
. سر صناعة الإعراب. ابن جني. ط/أولى 1954
. شرح التصريح على التوضيح. خالد الأزهري. ط. أولى بيروت 2000
. شرح الشافية. الرضي الاستراباذي. دار الكتب العلمية بيروت 1982
. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ط.العشرون القاهرة 1980
. شرح القصائد السبع الطوال. أبوبكر بن الأنباري. ط رابعة القاهرة 1980
. شرح المفصل. ابن يعيش. ط/عالم الكتب بيروت.
. فتح القدير. الشوكاني. ط. المكتبة العصرية بيروت 2006
. الفروق اللغوية. أبو هلال العسكري. ط. دار الكتب العلمية بيروت
. في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد. د/غالب فاضل. ط/العراق 1984

. في اللهجات العربية. إبراهيم أنيس. ط. دار الفكر العربي.
. قطر الندى وبل الصدى. ابن هشام. ط.أولى بيروت 1990
. الكتاب. سيبويه تحقيق عبدالسلام هارون ط ثالثة علم الكتب 1983
. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. مكي القيسي. ط/ 1974
. كنز المعاني شرح حرز الأماني. محمد بن الحسين الموصلي. ط/أولى القاهرة.
. اللباب في علل البناء والإعراب. العكبري. ط أولى دمشق 1995
. اللغة والنحو بين القديم والحديث. عباس حسن. ط 2/دار المعارف 1971
. اللهجات العربية في التراث. د/علم الدين الجندي ط/الدار العربية للكتاب 1983
. المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن. جولد زيهر. ط/ثانية 1983
. المسائل الحلبيات. أبوعلي الفارسي. ط.أولى بيروت 1987
. المصطلح النحوي: د.عوض القوزي. ط. الرياض 1981
. مصطلحات النحو الكوفي. د.عبدالله الخثران. ط.أولى القاهرة 1990
. المصطلحات النحوية في الكتاب. د.فاروق مهني ط.أولى دار حراء المنيا
. المصطلحات النحوية في تفسير الطبري. د.فاروق مهني. ط.أولى المنيا.
. المصطلحات النحوية في معاني القرآن. د.فاروق مهني. ط.1 دار حراء المنيا
. معاني القرآن للأخفش. ط.ثانية دار الكتب العلمية بيروت 2002
. معاني القرآن للفراء. ط/أولى دار الكتب العلمية بيروت 2002
. معاني القرآن للنحاس. ط. دار الحديث القاهرة 2004
. معجم مصطلحات النحو والصرف د.محمد إبراهيم عبادة. ط/2 القاهرة 2001
. مغني اللبيب. ابن هشام ط.أولى بيروت 1991
. المفصل. الزمخشري ط.ثانية بيروت (بدون تاريخ).
. المقتضب. المبرد. ط. ثالثة القاهرة 1994
. همع الهوامع. السيوطي. ط.دار البحوث العلمية الكويت
. الوقف الصرفي. محمد خليل الزرّوق. ط أولى بنغازي ليبيا 1999
- Grammaire de l'arabe, Andre Roman, Paris 1990
- Grammaire de l'arabe classique. R. Blachère, Paris 1994
- L'arabe classique, H. Fleich. Beyrouth 1968
-Traité de philologie arabe, H. Fleich. Beyrouth 1961

الفهرس

تقديم.....1
المبحث الأول : المصطلحات النحوية.....2
المبحث الثاني : أنواع الألفات الواقعة في أوائل الكلمات.....26
المبحث الثالث : الحروف اللينة المتطرفة بين الإثبات والحذف 37
المبحث الرابع : المماثلة الصوتية.....46
المبحث الخامس : الهمز تحقيقا وتخفيفا.....50
المبحث السادس : الفتح والإمالة.....55
المبحث السابع : الوقف.....62
المبحث الثامن : التعدد الوظيفي لـ(ما) 75
المبحث التاسع : مسائل نحوية متناثرة في الكتاب.....85
(كلاّ) و(أو) ودلالاتهما في القرآن.....86
العامل في رفع المبتدأ والخبر 89
حذف المنادى بعد أداة النداء (يا).....90
النصب على نزع الخافض 91
الاستفهام المتقدم والاستفهام المتوسط.....92
توحيد الفعل ومطابقته للفاعل.....95
المساواة بين المعطوفين بالواو.....100
تعليق ختامي.....103
قائمة المصادر والمراجع.....107
الفهرس.....110